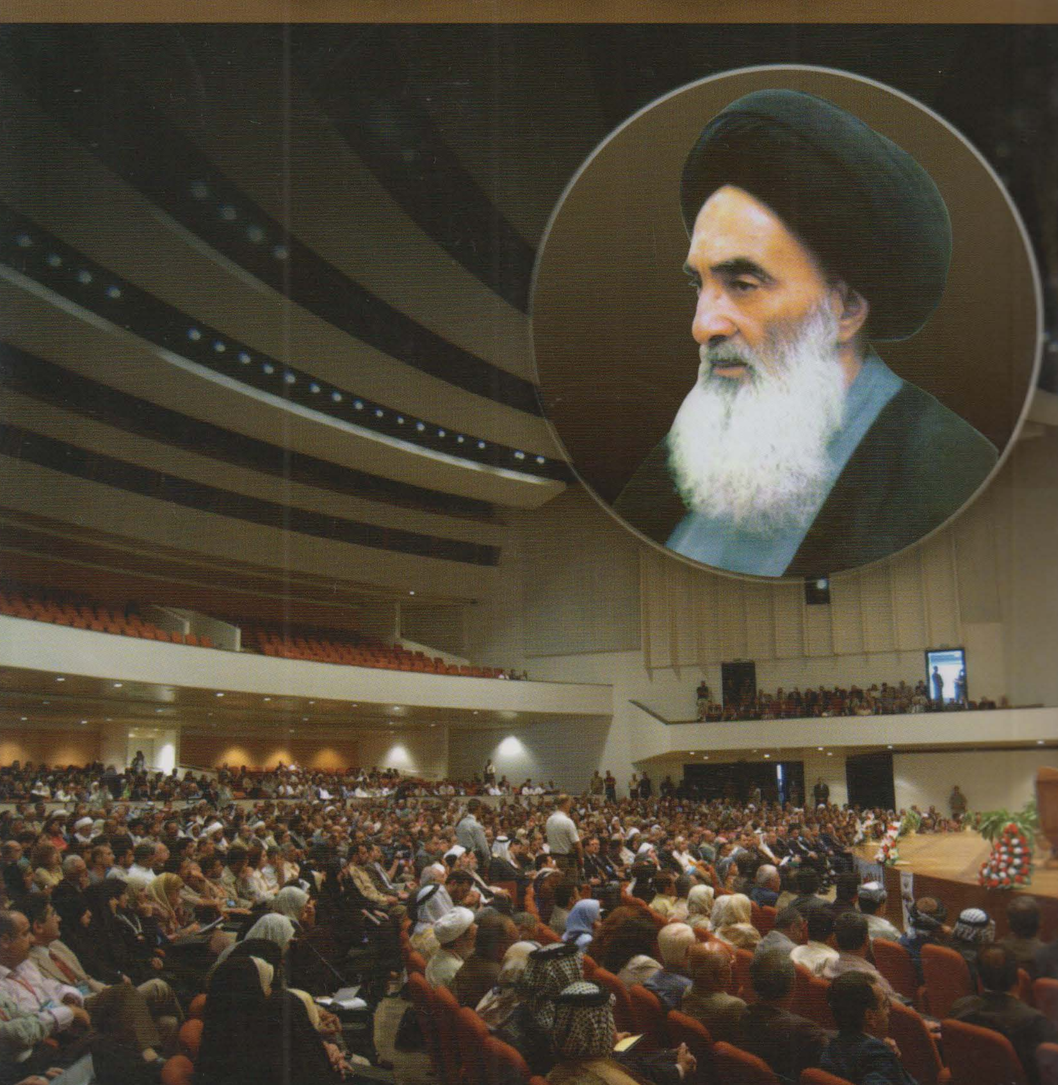
د. صلاح عبد الرزّاق

المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية




مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

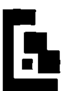
المرجعية الدينية في العراق
والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية
دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق المعاصر

الدكتـور صلاح عبد الرزاق

المرجعية الدينية في العراق
والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية

دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق المعاصر

منتدى المعارف
alMaaref Forum



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد منتدى المعارف

عبد الرزاق، صلاح
المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية: دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق المعاصر/ صلاح عبد الرزاق.
١٧٤ ص.
ببليوغرافية: ص ١٧١ ـ ١٧٤.
١. الدين والسياسة ـ العراق. ٢. الوحدة الوطنية ـ العراق. أ. العنوان.
322

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٠

البريد الإلكتروني للمؤلف: slahrazaq@yahoo.com

منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت
ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٧٣٩٨٧٧ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٣٩٨٧٨ (١-٩٦١)

المحتويـــات

مقدمـــة

يعتبر الدين الإسلامي من الأديان الديناميكية القادرة على تكوين دولة ونظام اجتماعي وقانوني خاص به. فالإسلام هو الذي يمنح المجتمع الإسلامي ملامحه وخصائصه وعلاقاته سواء على مستوى الفرد أو العائلة أو المجتمع أو الدولة. واكتسبت المجتمعات الإسلامية سماتها وسلوكها ومواقفها من خلال المنظومة الفكرية والفلسفية والعقائدية والأخلاقية التي وضع الإسلام أسسها. وبقي الإسلام يؤدي دوراً محورياً في المجتمعات الإسلامية المنتشرة في القارتين الأفريقية والآسيوية.

ما زال الإسلام هو أساس ثقافة الشعوب والأمم المنتمية إليه. وما زال عالِم الدين يلعب دوراً بارزاً في المجتمع الإسلامي، وله موقع وتأثير واسع في المسلمين من أتباع وأنصار ومؤمنين. ولا تزال المؤسسات الدينية تحتل مكانة مرموقة في بنية المجتمعات الإسلامية. فهذه المؤسسات بما لها من تأثير واحترام وتقديس قادرة على تحريك الجماهير وتعبئتها بالاتجاه الذي تعتقد أنه الصحيح. وبرز دور المرجعيات الدينية في العالم الإسلامي أثناء الأزمات والأحداث السياسية والمنعطفات التاريخية مثلاً في فترة المواجهات مع القوى غير الإسلامية وخاصة ضد الاستعمار الأجنبي، وكذلك في مراحل بناء المؤسسات الدستورية.

تعتبر الانتخابات البرلمانية أو التشريعية واحدة من آليات الأنظمة الديمقراطية لاختيار ممثّلي الشعب الشرعيين الذين من حقهم تشكيل مجلس وطني، يقوم بسن التشريعات، يراقب أداء الحكومة، ويختار الحاكم والوزراء ويعزلهم. فهو أعلى سلطة في البلاد، ويشرف على بقية المؤسسات الدستورية الأخرى.

في هذه الدراسة نتناول دور المرجعية الشيعية في تعزيز فكرة الانتخابات البرلمانية، وتأييدها ودعمها بكل الوسائل المتاحة: بيانات، فتاوى، مظاهرات، تعبئة، مواقف، كتابات، اتصالات، وحضور سياسي واجتماعي.

ترى ما هو الدور الذي تقوم به المرجعية الشيعية بصدد ترسيخ النظام الديمقراطي في العراق؟ وما أهمية الجهود والنشاطات التي تبذلها المراجع الشيعية في خدمة المصالح الوطنية العراقية وتعزيز الوحدة الوطنية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال سرد أهم المواقف التاريخية والسياسية للمرجعية الشيعية، وتحليلها وتقييمها من أجل التوصل إلى أهميتها في صناعة الحدث السياسي.

الفصل الأول

المرجعية الشيعية والتأسيس لمبدأ الانتخابات

أولاً: علماء الشيعة روّاد الأفكار التحررية

لم تكن الأفكار التي حملها المتنورون والمثقفون هي التي حرّكت الساحة الفكرية والسياسية في العالم الإسلامي، والتي أفرزت الكثير من الأحداث التاريخية في القرن العشرين، بل إن علماء الشيعة وخاصة الإصلاحيين منهم كان لهم دور في نشر الأفكار التحررية ضد التخلف السياسي والاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي. إذ كان السيد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ ـ ١٨٩٧) من كبار زعماء الإصلاح الكبار في القرن التاسع عشر قد حمل لواء الدعوة إلى تأسيس الحكومات الإسلامية وفق النظم الحديثة من خلال تدوين دستور وتأسيس مجلس شورى منتخب من قبل الأمة. وكان لاطلاعه الواسع واحتكاكه بالحضارة الأوروبية وفكره الثاقب دور في محاربة دكتاتورية الحكام المسلمين والجهل واللاوعي عن الشعوب المسلمة[١].

كان الأفغاني يجول البلدان الإسلامية عارضاً أفكاره في محاضراته وندواته واجتماعاته مع الجماهير والمثقفين والعلماء والسياسيين ورجال الدولة. وقام بتدوين مسودة دستور قدمه لشاه إيران ناصر الدين القاجاري، جعل فيه إيران دولة دستورية[٢]، يخضع فيها

---

(١) مرتضى مطهري، **الحركات الإسلامية في القرن الأخير**، ترجمة صادق العبادي (بيروت: دار الهادي، ١٩٨٢)، ص ٢٨.

(٢) مرتضى مدرسي جهاردهي، **سيد جمال الدين وأنديشه هاي أو** (بالفارسية)، ص ٩٧.

الشاه إلى الدستور وإلى مجلس الشورى المنتخب. ذعر الشاه من المشروع ورفضه معترضاً على مساواته بالفلاح والعامل[٣].

حمل الأفغاني مشروعه الإصلاحي إلى مصر حيث قابل الخديوي توفيق بعد عزل الخديوي إسماعيل، وعرض عليه إصلاح الأوضاع السياسية والقانونية والتي تتمثل في مشاركة الشعب في صنع القرار وإدارة شؤون البلاد، وذلك عبر صوغ دستور جديد وتأسيس نظام نيابي يتمثل بمجلس الشورى[٤].

وفي إيران حمل علماء كبار مسؤولية الدعوة إلى الأفكار الإصلاحية. إذ تبنى الشيخ هادي نجم آبادي أطروحة تدوين الدستور وتأسيس برلمان منتخب[٥].

كما كان السيد محمد الطباطبائي، وهو من كبار المجتهدين، من دعاة الدستور، ومن رجال ثورة الدستور عام ١٩٠٥. وكان يرى أن إصلاح الأوضاع لا يتم إلا عبر تأسيس مجلس تشريعي، واتحاد الحكومة والشعب، ورجال الحكومة بالعلماء. وكان السيد الطباطبائي قد استمد أفكاره خلال فترة إقامته في العراق وتتلمذه في سامراء على يد الميرزا محمد حسن الشيرازي قائد ثورة التنباك المعروفة عام ١٨٩١[٦].

---

(٣) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج في ٤ مج، ط ٢ (قم: دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٥)، ج ٣: **من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩١٤**، ص ٢٩٥.

(٤) صلاح عبد الرزاق، «جمال الدين الأفغاني: دراسة في مرتكزاته الإصلاحية،» **الفكر الجديد** (لندن)، العدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢).

(٥) صلاح عبد الرزاق، **الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي** (طهران: مؤسسة الأعراف للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.

ثانياً: ثورة الدستور ١٩٠٥ والانتخابات التشريعية

وفي عام ١٩٠٥ حدثت ثورة الدستور (المشروطة) التي قادها المراجع الشيعة في إيران، ونجحت في تأسيس أول برلمان وسن أول دستور يحدد سلطة الشاه. وكانت النجف الأشرف ومرجعياتها وحوزتها المؤيد القويّ لحركة الدستور، وأصدر الشيخ كاظم الخراساني فتوى تؤيد البرلمان الجديد وتعتبر قوانينه ذات صفة شرعية ملزمة. وقد أيد الفتوى كبار علماء النجف أمثال الشيخ محمد تقي الشيرازي والشيخ عبد الله المازندراني وحسين الشيخ خليل وفتح الله الأصفهاني المعروف بشيخ الشريعة والسيد مصطفى الكاشاني والسيد علي الداماد وعبد الهادي شليلة والشيخ محمد حسين النائيني والسيد محمد حسين القمي ومصطفى النقشواني.

لقد انصبّ جهد علماء ثورة الدستور على تأسيس برلمان (مجلس شورى) من خلال إجراء انتخابات عامة يقوم الناس بانتخاب ممثليهم في المجلس. إذ جرت أول انتخابات لمجلس الشورى في ١٢/٩/١٩٠٦. وافتتح المجلس في ٧/١٠/١٩٠٦. وكان أول عمل قام به المجلس هو تأليف لجنة صوغ الدستور، التي أنجزت مهمتها عندما أعلن عنه في ٣٠/١٢/١٩٠٦[(٧)].

كان الدستور في كثير من نصوصه عبارة عن ترجمة حرفية للدستور البلجيكي الصادر عام ١٨٣٠، فهو يقوم أساساً على المبادئ الديمقراطية السائدة في أوروبا آنذاك.

وتمكن الشيخ فضل الله النوري من إضافة مادة متممة للدستور تقضي بأن يقوم خمسة من الفقهاء بالإشراف على لوائح

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

المجلس وقراراته، لكي لا يصادق على لائحة أو قرار يخالف الإسلام(٨).

أصر علماء الشيعة على تدوين دستور يحفظ حريات وكرامات وممتلكات وحقوق الناس بعيداً عن قمع الحكومة واستبداد عناصرها. كما يجعل الحاكم المسلم وحكومته خاضعين لرقابة وإشراف البرلمان، ومحاسبة وعزل الوزراء المخالفين للقانون. وقاموا بتقليص سلطة الحاكم في إصدار القوانين وقرارات التعيينات والصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها. وهذا ما جعل الشاه الإيراني يتحيّن الفرص للتخلص من هذا النظام السياسي، فقام في شباط/ فبراير عام ١٩٠٨ بتدبير محاولة اغتيال صورية تستهدفه شخصياً، ليتخذ منها ذريعة للانتقام من رجال المشروطة (الحركة الدستورية). وفي حزيران/ يونيو ١٩٠٨ أرسل قواته لقصف مبنى البرلمان بالمدافع، واعتقال أعضائه، ثم قام بنفي قسم منهم، وأعدم اثنين هما جهانكير خان صاحب جريدة **صور إسرافيل** الثورية، والميرزا نصر الله الأصفهاني الذي كان خطيب الثورة ويلقب بملك المتكلمين(٩).

وقد أثيرت إشكالات فقهية حول شرعية قوانين مجلس الشورى، فأصدر المراجع والفقهاء الكبار في النجف الأشرف فتوى تعتبر قوانين البرلمان شرعية ومقدسة وواجبة الطاعة، هذا نصها: جواب الاستفتاء: هذا ما قرره المجتهدون الأعلام:

---

(٨) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٣: **من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩١٤**، ص ١١٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٠.

«بسمه تعالى وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على القوم الظالمين إلى يوم القيامة.

أما بعد، فبالتأكيدات الإلهية والمراحم السماوية، وتحت توجيهات الهادي العالي الشأن حضرة صاحب الزمان (روحنا فداه): إن قوانين المجلس المذكور على الشكل الذي ذكرتموه هي قوانين مقدسة ومحترمة. وهي قوانين فرض على جميع المسلمين أن يقبلوا هذه القوانين وينفذوها. وعليه نكرر قولنا: إن الإقدام على مقاومة المجلس العالي بمنزلة الإقدام على مقاومة أحكام الدين الحنيف. فواجب المسلمين أن يقفوا دون أي حركة ضد المجلس.

التوقيع: كاظم الخراساني

الموقعون من علماء النجف:

١ ـ الشيخ محمد تقي الشيرازي ٢ ـ الشيخ عبدالله المازندراني ٣ ـ حسين الشيخ خليل ٤ ـ شيخ الشريعة الأصفهاني ٥ ـ السيد مصطفى الكاشاني ٦ ـ السيد علي الداماد ٧ ـ عبد الهادي شليلة ٨ ـ الشيخ محمد حسين النائيني ٩ ـ محمد حسين القمّي ١٠ ـ مصطفى النقشواني»[١٠].

ثالثاً: الشيخ النائيني والتأصيل الفقهي للانتخابات

في عام ١٩١٣ أصدر الشيخ محمد حسين النائيني (١٨٦٠ ـ ١٩٣٦) كتابه الشهير **تنبيه الأمة وتنزيه الملة** الذي يعدّ أول كتاب في الفقه السياسي يعالج مسائل الحكم والدولة بخلفية سياسية وأرضية

(١٠) عبد الحليم الرهيمي، **تأريخ الحركة الإسلامية في العراق: الجذور الفكرية والواقع التاريخي (١٩٠٠ ـ ١٩٢٤)** (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٩٥.

فقهية قوية ونظرة جديدة. فهو يؤسس لقيام دولة إسلامية شرعية تعتمد القانون أو الدستور أساساً لها، والنظام السياسي البرلماني المنبثق من آراء الشعب نظام الحكم فيها.

عاصر النائيني أحداث ثورة الدستور ١٩٠٥، وشاهد التجربة المرة لمجلس الشورى الإيراني عام ١٩٠٧ وكيف هاجمه الجنود، وكيف تعاملوا مع نواب الشعب. كما عاصر عودة العمل بالدستور وإجراء انتخابات وافتتاح المجلس عام ١٩٠٩. ولعل النائيني أدرك أن سرّ قوة الحركة الدستورية لا يكمن في الدستور بل في مجلس الشورى، فهو مصدر السلطة الحقيقية، وفيه تتخذ القرارات المصيرية، وتسنّ التشريعات الهامة. وهو المؤسسة الدستورية المناط بها المحاسبة والرقابة على السلطة وحسن التزامها بالقوانين.

وحول مشروعية مجلس الشورى ينطلق النائيني لإثبات وجهة نظره من رأيين فقهيين هما:

أ ـ رأي أهل السنة والجماعة الذين يعتبرون أن رأي أهل الحل والعقد من الأمة، ملزم وواجب الاتّباع. وأن انتخاب هذه الهيئة من جانب الشعب هو الذي يعطيها صفة أهل الحل والعقد.

ب ـ رأي الشيعة حيث تعتبر أمور الولاية والنظام في عصر الغيبة من وظائف نواب الإمام الغائب (عليه السلام)، وهم الفقهاء المجتهدون. وعليه، فإن وجود بعض الفقهاء العدول في المجلس، أو على أقل التقديرات الفضلاء المأذون لهم من الفقيه العادل، ثم موافقة الفقهاء على صحة ونفاذ الآراء الصادرة عن مجلس الشورى، يعتبر كافياً لإسباغ المشروعية على عمل المجلس[١١].

---

(١١) عبد الرزاق، **الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي**، ص ٧٠.

قام النائيني بالرد على الشبهات التي أثيرت حول شرعية المجلس مثل القول بأن عقد المجلس تدخّل في شؤون الإمامة، والقول بأن انتخاب أعضاء المجلس حق لنواب الإمام الغائب (عليه السلام)، وعدم انطباق تمثيل النواب للشعب على باب الوكالة الشرعية، والقول بفساد التعويل على رأي الأكثرية[١٢].

يضع النائيني ثلاثة مفاهيم يعتبرها أصيلة لممارسة حق الرقابة والمحاسبة من قبل الأمة على السلطة، وهي:

أ ـ «قاعدة الشورى»، إذ إنه رغم إيمانه بالولاية الحسبية للفقيه إلّا أنه لا يرى بالاستغناء عن دور الأمة في نظام الحكم الإسلامي. لذلك يؤكد دائماً على أهمية مراقبة الأمة للسلطة.

ب ـ «حق المراقبة لدافعي الضرائب»، وهو أصل ينفرد به النائيني عمن سبقه من الفقهاء المسلمين، وكذلك من أتى بعده. إذ لم يذكر هذا الأصل في كتابات الفقه السياسي بين المسلمين التي ترى حق التصرف المطلق بالمال العام من صلاحية الوالي العادل. ولعل النائيني اقتبس هذا المفهوم من خلال اطلاعه على الفقه الدستوري الأوروبي، حيث يلاحظ أن هذا الأصل من متبنيات النظام السياسي الرأسمالي، المعتمد على الضرائب كمورد رئيس لخزانة الدولة، ويترتب عليه حقوق للمواطن الذي يدفع الضرائب. يقول النائيني: «ونظراً لما يدفعه المواطنون من الضرائب، التي تعتمد عليها السلطة في إقامة المصالح العامة، فإن الدولة بما فيها من موظفين وعمّال، تُعتبر تابعة للشعب الذي يدفع لها ما تحتاجه من مال. ومن المقرر أن لمن يدفع حقَّ محاسبة من يستلم، على

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٧٨.

حسن تصرفه في المال العام، وقيامه بأداء وظائفه»[١٣].

ج ـ «المراقبة ضرورية لمنع التجاوز»، فمن خلال مراقبة الأمة أو عبر ممثليها في البرلمان يجري منع تخطي السلطة وأفرادها، بما فيهم الحاكم نفسه، القوانين والدستور والأحكام الشرعية. ومن دونها تبقى السلطة خارج الرقابة والمحاسبة، مما يعني عملياً الاتجاه نحو الاستبداد والبطش وتضييع أموال الأمة. ويؤسس النائيني لهذا الأصل من مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

د ـ «مشاركة غير المسلمين في البرلمان»، حيث ينطلق النائيني من مفهوم المساواة لتأكيد حق الأقليات الدينية في عضوية المجلس. إذ يؤكد أولاً على مبدأ المساواة كمبدأ إنساني تحترمه كل الأمم والشعوب. ويؤكد ثانياً على ثلاثة جوانب في المساواة هي:

(١) المساواة في الحقوق (للجميع الحقوق نفسها)

(٢) المساواة في الأحكام (تطبيق القانون على الجميع)

(٣) المساواة في الجزاء والقصاص (المساواة في العقاب).

ويقرر النائيني أن «عضوية المجلس لا تقتصر على المسلمين، بل لا بد أن تمثل الأقليات غير المسلمة في المجلس، ولا بد أن تشارك في الانتخابات». ويعتمد النائيني في استدلاله على مشاركة غير المسلمين في عضوية البرلمان على ثلاثة مبادئ هي:

أ ـ حق المواطنة، حيث إن (أتباع الأقليات الدينية شركاء في الوطن).

ب ـ يدفعون الضرائب، فهم (شركاء في أموال الدولة وغيرها).

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

ج ـ مبدأ الشورى، حيث «تتوقف عمومية الشورى والانتخاب على دخولهم» في البرلمان(١٤).

يشدّد النائيني على أهمية الانتخابات التي تأتي بنواب الشعب إلى البرلمان انطلاقاً من قاعدة الشورى. وأما وظائف النواب فيقسمها إلى قسمين:

الأول: مراقبة الأموال العامة، والموافقة على الميزانية السنوية للبلاد من حيث الدخل والإنفاق، وضبط وتعديل الخراج. وإنه على كل مواطن الالتزام بأداء الواجبات المالية للدولة، لأن ما هو مطلوب من صيانة البلاد الإسلامية وتنظيم أمورها، متوقف على القدرة المالية للدولة.

الثاني: سن القوانين ومطابقتها بأحكام الشريعة، حيث إن القوانين التي يسنّها مجلس الشورى تتكفل ببيان وتطبيق مواد الدستور. كما تتضمن القوانين المتعلقة بالعقوبات الجزائية المخالفة لهذه القوانين(١٥).

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٣.

الفصل الثاني

المرجعية الشيعية والانتخابات العراقية

أولاً: استفتاء تأسيس الدولة

في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ صدر بلاغ فرنسي ـ بريطاني ينص على «أن الهدف النهائي الذي ترمي إليه كل من بريطانيا وفرنسا هو التحرير الكامل الناجز لجميع الشعوب التي خضعت طويلاً للجور التركي، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطانها من تأييد رغبة السكان الوطنيين أنفسهم، ومحض اختيارهم، واعترافهما بهذه الحكومات ـ عندما يتم تأسيسها تأسيساً فعلياً ـ وكان موضوعاً بصورة أولية ليشمل سوريا والحجاز، ولكن العراقيين طلبوا شموله العراق كأمر طبيعي، وفي الوقت نفسه برزت فكرة الانتداب»(١).

وبعد ثلاثة أسابيع أي في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر وصلت برقية إلى ولسن (A.T. Welson) نائب الحاكم الملكي العام في العراق من وزارة الخارجية البريطانية تضمنت تكليفه باستبيان آراء العراقيين بصدد ثلاث مسائل هي:

أ ـ هل يرغبون في دولة عربية واحدة، تحت الوصاية البريطانية، تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج الفارسي؟

---

(١) انظر: عبد الرزاق الحسني، **الثورة العراقية الكبرى**، ص ٣٢، نقلاً عن: **تاريخ مؤتمر الصلح في باريس** لتمبرلي، ج ٦، ص ١٨٠. انظر أيضاً: عبد الله النفيسي، **دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ١١٢.

ب ـ هل يرغبون، في هذه الحالة، في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة؟

ج ـ من هو الرئيس الذي يريدونه في هذه الحالة؟

وأضيفت إليها ملاحظة هامة هي: من المهم في نظرنا أن يكون التعبير عن آراء السكان المحليين حول هذه الأمور حقيقياً، بحيث إن إعلانه للعالم يكون تعبيراً نزيهاً عن رأي سكان العراق[٢].

حدث انقسام واضح في مواقف مختلف طبقات الشعب العراقي تجاه الاستفتاء. فقد كانت مصالح الفئات المختلفة هي الدافع وراء طبيعة الموقف الذي ستختاره. فقد أيد «غالبية شيوخ العشائر وأصحاب المراكز الإدارية والطبقات التجارية استمرار السيطرة البريطانية. وأظهر الشيعة والسنة من أعضاء هذه الفئات الاجتماعية، بموقفهم ذلك، أن العوامل الاقتصادية والرغبة في إدامة أوضاعهم الخاصة التي تحسنت بعد الاحتلال البريطاني للعراق، قامت بأدوار غالبة في تحديد آرائهم. وفي النجف كان هناك ستة مجتهدين أبدوا استعدادهم لتأييد الإدارة البريطانية لشؤون العراق حتى تثبت البلاد استعدادها لحكم نفسها بنفسها. وكان الشرط الوحيد أن يكفل البريطانيون ممارسة الدين الإسلامي بحرية والحفاظ على مكانة المجتهدين. وكان بينهم ثلاثة مجتهدين هنود كانوا رعايا بريطانيين وهم السيد هاشم الهندي النجفي ومحمود الهندي النجفي ومحمد مهدي الكشميري. وكان هناك مجتهد واحد

---

(٢) الحسني، المصدر نفسه، ص ٣٣، وعلي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج في ٤ مج، ط ٢ (قم: دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٥)، ج ٥: **حول ثورة العشرين**، ص ٦٧ وكلاهما نقل عن: Arnold T. Wilson, *Mesopotamia, 1917-1920; a Clash of Loyalties; a Personal and Historical Record* (London: Oxford University Press, H. Milford, 1931), pp. 110-111.

من أصل فارسي هو جعفر بحر العلوم وعربيان هما حسن بن صاحب الجواهر وعلي بن محمد رضا كاشف الغطاء»[٣].

هذا الانقسام في الرأي ظهر جلياً حين حضر ويلسون اجتماعاً في ١٣/ ١٢/ ١٩١٨ ضم قيادات شيعية في النجف وطُلب منها الإجابة عن تلك الأسئلة فأبدى هادي النقيب رغبته بإدارة بريطانية مباشرة للعراق لكن الحاج عبد الواحد سكر قال: بل نريد حكومة عربية وطنية. وأيده الشيخ محمد رضا الشبيبي قائلاً: إن أكثر العراقيين يرون من حقهم أن تتألف حكومة وطنية مستقلة استقلالاً تاماً، وليس فينا من يفكر في اختيار حاكم أجنبي[٤]. فكانت هذه أول مواجهة بين العراقيين والإنكليز بعد القضاء على ثورة النجف عام ١٩١٨.

في حين كان بعض الفقهاء والتجار والمستفيدين من الوجود البريطاني يؤيدون إدارة بريطانية مباشرة لشؤون العراق، كان هناك تيار واسع يضم مثقفين وزعماء وطنيين وفقهاء في النجف وكربلاء يرفضون الحكم البريطاني المباشر ويطالبون بإنشاء دولة ذات نظام ملكي دستوري يرأسه أمير عربي مسلم مقيَّد بمجلس تشريعي.

في النجف الأشرف كان موقف المرجعية منقسماً على نفسه. فقد أعلن السيد كاظم اليزدي (١٨٣١ ـ ١٩١٩) عدم تدخله بالشؤون السياسية حين صرح أمام من طلبوا رأيه قائلاً: «أنا رجل لا أعرف السياسة، بل أعرف هذا حلال وهذا حرام». وبعد الإلحاح عليه قال لهم «اختاروا ما فيه صلاح للمسلمين»[٥].

---

(٣) إسحق نقاش، **شيعة العراق** (دمشق: دار المدى، ١٩٩٦)، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٤) الوردي، المصدر نفسه، ج ٥: **حول ثورة العشرين**، ص ٧١.

(٥) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٧٢ وبتصرف بسيط، انظر: عبد الرزاق الحسني: **الثورة العراقية الكبرى**، ص ٤٢، **وتاريخ العراق السياسي الحديث**، ٣ ج (بغداد: دار الشؤون =

إزاء هذا الموقف المائع كانت هناك اجتماعات عديدة تعقد للتداول في طبيعة الموقف اللازم اتخاذه من أجل تثبيت الحقوق المشروعة للشعب العراقي في تأسيس دولته المستقلة. وكان يدير هذه الاجتماعات كبار المجتهدين أمثال شيخ الشريعة الأصفهاني وعبد الكريم الجزائري وجواد بن صاحب الجواهر ومهدي كاشف الغطاء. وقد وقعوا على بيان يعلنون فيه رغبتهم في إقامة دولة مستقلة تمتد من الموصل شمالاً إلى الخليج الفارسي جنوباً جاء فيه:

«بما أن أغلبية سكان العراق من العرب، وبما أن لكل شخص يفضل أبناء جلدته الذين توحّدهم عناصر الدين واللغة والقيم والعادات، فإننا نرى من المناسب أن توضع هذه المملكة تحت حكم أمير عربي»(٦).

بدأت بذلك إرهاصات تحديد رقعة الدولة العراقية المقترحة. فذكر منطقة «الموصل» يؤكد عدم استعداد العراقيين عن التخلي عن هذه الولاية التي كان مصيرها مهدداً بالإلحاق بتركيا. أما شكل الحكم فقد تضمن الإصرار على وجود مجلس تشريعي حين ورد في مضبطة جرى توقيعها بعد أيام جاء فيها:

«أن يكون للعراق الممتدة حدوده من شمالي الموصل إلى خليج فارس حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم، هو

= الثقافية، ١٩٨٩)، ج ١، ص ١٣٤؛ النفيسي، **دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث**، ص ١٢٠؛ حسن شبر، **تاريخ العراق السياسي المعاصر**، ٢ ج (بيروت: دار المنتدى، ١٩٩٠)، ج ٢: **التحرك الإسلامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٧م**، ص ١٨٥، وعبد الحليم الرهيمي، **تأريخ الحركة الإسلامية في العراق: الجذور الفكرية والواقع التاريخي (١٩٠٠ ـ ١٩٢٤)** (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٠١.

(٦) نقاش، **شيعة العراق**، ص ١١٦.

أحد أنجال الملك حسين، على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي»[٧].

وهناك نص آخر لهذه المضبطة تتميز عما ذكر أعلاه بورود كلمة «دستور» فيها حيث جاء فيها المطالبة بتأسيس «حكومة مستقلة استقلالاً ناجزاً برئاسة ملك عربي مسلم مقيد بدستور ومجلس تشريعي منتخب»[٨].

أما في المدينة المقدسة الثانية كربلاء حيث كان يقيم فيها المرجع الديني محمد تقي الحائري الشيرازي (توفي عام ١٩٢٠) وكان من أنصار الحركة الدستورية، فقد تم بتأثير منه كتابة مضبطة تختلف في مطالبها عن الأخريات. فقد اجتمع جمع من المجتهدين الكبار والعلماء ووجهاء في كربلاء فقدموا المضبطة التالية:

«... وقد اجتمعنا نحن أهالي كربلاء... وبعد مداولة الآراء، وملاحظة الأصول الإسلامية وطبقاً لها، تقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية، فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف ليكون أميراً علينا، مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق، لتسنين القواعد الموافقة لروحيات هذه الأمة، وما تقتضيه شؤونها.

١٥ ربيع الأول ١٣٣٧ الموافق ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩»[٩]

لقد أودع في هذه الوثيقة كل المبادئ الأساسية التي نادى بها المجتهدون المؤيدون للحركة الدستورية الإيرانية: ملك تخضع

---

(٧) الحسني، **الثورة العراقية الكبرى**، ص ٤٣.

(٨) شبر، **تاريخ العراق السياسي المعاصر**، ج ٢: **التحرك الإسلامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٧م**، ص ١٨٢، نقلاً عن: حسن الأسدي، **ثورة النجف على الإنكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين**، الكتب الحديثة؛ ٧٩ (بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٥)، ص ٣٦٦.

(٩) الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ج ١، ص ١٣٠.

أعماله لإشراف مجلس وطني ونظام سياسي يمكّن المجتهدين من السيطرة على أمور الدولة[١٠].

وتعاظم الأثر الذي تركته مضبطة كربلاء عندما أصدر فتواه الشهيرة التي حسمت الاختلاف لدى بعض العلماء، إذ جاء فيها:

«ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين

٢٠ ربيع الأول ١٣٣٧ الموافق ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩»[١١]

أيد هذه الفتوى سبعة عشر عالماً من كربلاء. لقد شكلت هذه الفتوى أحد التطورات الهامة في مسار الأحداث في العراق حيث ترتب عليها نتيجتان:

الأولى، خلق عوامل جديدة تعرقل تنفيذ نتائج الاستفتاء، بفرض مندوب سام أو حاكم إنكليزي للعراق، فضلاً عن توجيهها ضربة قوية لأنصار الإدارة الإنكليزية.

أما النتيجة **الثانية** فهي بروز دور الشيخ الشيرازي كزعامة دينية توازي وتنافس زعامة المرجع الأعلى السيد كاظم اليزدي. وقد برزت بعض مظاهر هذا التحول في عدد من الوقائع التي أعقبت صدور الفتوى وتجلّت في تأييد علماء كربلاء لهذه الفتوى والاقتداء بالشيرازي في إصدار فتاوى مماثلة. وكذلك في إصدار علماء الكاظمية، بتأثير فتوى الشيرازي، فتاوى تحرّم على المسلمين التصويت لغير تشكيل حكومة إسلامية في العراق، واعتبارهم كل

---

(١٠) نقاش، **شيعة العراق**، ص ١١٧.

(١١) الحسني، **الثورة العراقية الكبرى**، ص ٣٥.

من يصوّت للاحتلال الإنكليزي مارقاً عن الدين، ويعرّض نفسه للطرد من الجوامع. ومما زاد في أهمية فتوى الشيرازي وتأثيرها هو انتشارها بسرعة في معظم مدن ومناطق العراق، لا سيما بين عشائر الفرات الأوسط والأسفل(١٢).

لقد تمكّن الشيرازي من ربط القضية السياسية بأصول دينية تجعل من الصعب مواجهتها أو تجاوزها خاصة في الأوساط الشعبية التي تحتفظ بمكانة مقدسة لمراجع الدين في نفوسها. كما إن السياسيين وأصحاب الطموحات الذين كانوا يمنّون أنفسهم بمكاسب الحكم البريطاني المباشر قد أصبحوا في مأزق، ولا خيار أمامهم سوى التأييد ولو ظاهرياً لآراء القاعدة العريضة من الأمة يدعمها الفقهاء الذين يحظون باحترام الجماهير في المدن والعشائر على السواء. إن ربط الموقف السياسي بالحكم الشرعي كما فعل الشيرازي يدعم رأي المطالبين بالحكم الدستوري المستقل، ويفرض جواً عاماً لا يمكن لأحد معارضته من دون أن ينصب عليه الغضب لأنه خالف حكماً إسلامياً.

يصف د. علي الوردي تأثير هذه الفتوى في الوعي السياسي في العراق فيقول «إن فتوى الشيرازي كانت عاملاً مهماً في تطوير الوعي السياسي في العراق، فهي قد جعلت الدين والوطنية في إطار واحد. وهذا أمر جديد لم يكن الناس يألفونه من قبل. وبذا أصبح الوطني متديناً والمتديّن وطنياً»(١٣).

---

(١٢) الرهيمي، **تأريخ الحركة الإسلامية في العراق: الجذور الفكرية والواقع التاريخي (١٩٠٠ ـ ١٩٢٤)**، ص ٢٠٥.

(١٣) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥: حول ثورة العشرين**، ص ١٠٤.

ثانياً: ثورة التأسيس ١٩٢٠

أرادت الإدارة البريطانية أن تتعرف على آراء سكان بغداد فطلبت في ٩/ ١/ ١٩١٩ من عبد الرحمن النقيب والقاضي الجعفري الشيخ شكر أن يختار كل منهما خمسة وعشرين مندوباً من أبناء طائفته. كما طلب ويلسون من الحاخام الأكبر أن يختار عشرين مندوباً ومن رؤساء الطوائف المسيحية أن يختاروا عشرة مندوبين.

اجتمع المندوبون وفاجأوا الإدارة البريطانية بموقف سني ـ شيعي موحد يطالب بإنشاء «دولة عربية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال الشريف حسين يكون مقيداً بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد». لم تعجب هذه النتائج نائب الحاكم البريطاني ويلسون فكتب إلى حكومته مدعياً أن «الأكثرية في العراق لا ترغب في تبديل الحكم القائم، وأن الأقلية ترغب في أمير عربي تحت الهيمنة الإنكليزية».

شعرت المرجعية الدينية بقيادة الشيخ محمد تقي الشيرازي بالقلق من موقف ويلسون ومماطلته في تأسيس حكومة عربية، حيث بادر إلى إرسال رسالة إلى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون أكد فيها المطالب العراقية في تأسيس حكومة وطنية ومجلس وطني.

رفضت لندن مقترحات ويلسون باستمرار الحكم البريطاني المباشر لأنها وجدت نفسها بالتصريح البريطاني ـ الفرنسي المشترك بمنح الإدارة الوطنية للبلدان التي كانت خاضعة للدولة العثمانية. طلبت الحكومة البريطانية منه إعداد «خلاصة دستور حكومة عربية يتمثل في جميع السكان على اختلاف عناصرهم، يعترف بالسجايا الوطنية ويسمح بإشراك العرب الفعلي بمرور الأيام في إدارة

الحكومة والبلاد، ويحول دون توجيه القومية العربية إلى معارضة السيطرة البريطانية»[١٤].

في أيار/ مايو ١٩٢٠ وضع العراق تحت الانتداب البريطاني بعد توقيع معاهدة سان ريمو. الأمر الذي أدى إلى تنامي الرفض الشعبي للوجود البريطاني. وجرى تنسيق النشاط المعادي للانتداب في النجف وكربلاء والكاظمية وبغداد. ولعب بعض الشخصيات الشيعية أمثال السيد محمد الصدر ومحمد مهدي البصير ومحمد باقر الشبيبي وجعفر أبو التمّن دوراً في ترسيخ وحدة المسلمين السنة والشيعة العرب. وتبارى الشعراء والخطباء في إلقاء الأشعار والخطب التي تلهب المشاعر الإسلامية. وبلغ الحماس ذروته في شهر رمضان الذي صادف وقوعه في ذلك العام بين ١٩ أيار/ مايو و١٨ حزيران/ يونيو ١٩٢٠. وقام السنّة والشيعة بإقامة احتفالات مشتركة ومتبادلة في المساجد والبيوت. وازداد التماسك الطائفي بشكل كبير بقول الشاعر السني محمد حبيب العبيدي بقوله[١٥]:

لا تقل جعفرية حنفية لا تقل شافعية زيدية

جمعتنا الشريعة الأحمدية وهي تأبى الوصاية الغربية

لم يمضِ سوى اثني عشر يوماً حتى انطلقت الشرارة الأولى لثورة العشرين في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٠. وكان لفتوى الشيرازي التأثير البالغ في اشتداد أوار الحرب ضد القوات البريطانية. فقد أفتى بـ «مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين. ويجوز لهم التوسل

---

(١٤) الحسني، **الثورة العراقية الكبرى**، ص ٤٤؛ النفيسي، **دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث**، ص ١٢٧، ومحمد مظفر الأدهمي، **المجلس التأسيسي العراقي** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٤٥.

(١٥) نقاش، **شيعة العراق**، ص ٩٦.

بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطالبهم»[١٦].

نشبت الثورة وانتشرت إلى مناطق الفرات الأوسط ثم لتعمّ العراق. وحدثت معارك عديدة، وأحرقت المزارع والقرى، ودمرت الطائرات البريطانية المباني والمنشآت والسكك الحديد وحتى المساجد. وسقط قتلى وجرحى من الطرفين، حيث خسر الإنكليز ٨٧٧ قتيلاً و١٢٢٨ جريحاً و٦١٥ مفقوداً. وكانت خسائر العراقيين تقدر بحوالى ٨٤٥٠ بين شهيد وجريح وأسير[١٧].

لم يكن من الحكومة البريطانية إلا السعي لتهدئة الأوضاع، حيث أصدر آرنولد ويلسون في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٢٠ بياناً يكلف فيه الأعضاء السابقين في مجلسي المبعوثان والأعيان العثمانيين لتشكيل لجنة إعداد الانتخابات[١٨]. لقد كان غالبية هؤلاء النواب ينتمون إلى الأقلية السنية، ومن الموالين للسياسة الإنكليزية في العراق أمثال طالب النقيب وعبد المحسن السعدون وجميل صدقي الزهاوي الذي كان ينشد شعراً في مدح السير برسي كوكس، مما يعني إقصاء العناصر الوطنية.

كلّف المندوب السامي البريطاني الشيخ عبد الرحمن الكيلاني (١٨٤٥ ـ ١٩٢٧) بتشكيل أول حكومة وذلك في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠ التي ضمت ٢١ وزيراً، تسعة منهم شغلوا الوزارات الحكومية، و١٢ وزيراً كانوا بلا وزارة. ينتمي أولئك الوزراء إلى مختلف الشرائح الاجتماعية والطوائف الدينية والمذهبية والقومية،

---

(١٦) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٥: **حول ثورة العشرين**، ص ٢٣٥.

(١٧) الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ج ١، ص ١٧٥.

(١٨) الأدهمي، **المجلس التأسيسي العراقي**، ج ١، ص ٩٨.

ففيهم السني والشيعي واليهودي والعربي والكردي والتجار والعسكريون وشيوخ العشائر.

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ توفي المرجع الديني فتح الله الأصفهاني المعروف بشيخ الشريعة الذي تولى المرجعية بعد الشيخ محمد تقي الشيرازي، فانتقلت المرجعية إلى السيد أبو الحسن الأصفهاني، إضافة إلى وجود مرجعين آخرين هما الشيخ محمد حسين النائيني المنظّر الأيديولوجي لثورة الدستور ١٩٠٥، والشيخ مهدي الخالصي الذي كان يقيم في الكاظمية، وكان شديد الاهتمام بالسياسة ويعدّها جزءاً لا يتجزأ من الدين.

حظي ترشيح فيصل ملكاً على العراق بتأييد رجال ثورة العشرين وعلماء الكاظمية. وكان الشيخ محمد تقي الشيرازي قد أيد ترشيح فيصل، لكن المرجعية التي أعقبته قد اتخذت موقفاً آخر. فقد عارض السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ النائيني ترشيح فيصل أو أي مرشح آخر تحت الانتداب البريطاني على العراق، مقدّمين تحقيق الاستقلال التام وتشكيل حكومة مقيدة بدستور ومجلس منتخب، ومستقلة عن الأجنبي[١٩].

أما الشيخ الخالصي فقد اشترط على فيصل لدى زيارة الأخير له في ١٢ تموز/يوليو ١٩٢١ بمبايعته ملكاً على أن يسير بالحكم سيرة عادلة، وأن يكون الحكم دستورياً نيابياً، وأن لا يتقيّد العراق بأية قوة أجنبية، فأصدر الفتوى الآتية:

«بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله الذي نشر لواء الحق على رؤوس الخلق، فأيدهم

---

(١٩) شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، ص ٢٥٩.

بالنصر برئاسة من حاز الشرف والفخر، الملك المطاع الواجب له علينا الاتباع، الملك المبجل عظمة ملكنا فيصل الأول دامت شوكته، نجل جلالة الملك حسين الأول دامت دولته، فأحكموا بيعته، وأبرموا طاعته، واهتفوا باسمه، مذعنين لحكمه، ونحن ممن اقتفينا هذا الأثر، وبايعه في السر والجهر، على أن يكون ملكاً على العراق، مقيداً بمجلس نيابي، منقطعاً عن سلطة الغير، مستقلاً معه بالأمر والنهي، ولله الأمر.

٧ ذي القعدة ١٣٣٩ (١٣ تموز/ يوليو ١٩٢١)

الراجي عفو ربه محمد مهدي الكاظمي الخالصي عفي عنه»(٢٠)

تعتبر فتوى الخالصي وثيقة دينية تؤيد ترشيح فيصل التي حصل عليها من أحد مراجع الدين الكبار. كما إنها تشكل دعماً لشرعية تولي فيصل الحكم في العراق. الأمر الذي جعل الفتوى تأخذ مساحة واسعة في الانتشار، خاصة وأن مرجعية النجف تحفظت، إن لم تكن عارضت ترشيح فيصل.

ثالثاً: المرجعية والانتداب البريطاني

بعد تتويج فيصل قدم إليه السير برسي كوكس مسودة معاهدة قابلة للتفاوض بين الحكومتين العراقية والبريطانية. وكان يراد وضع معاهدة تكون بديلاً عن الانتداب لكنها تتضمن أهدافه. ظلت المفاوضات سرية بين الطرفين حتى صرح تشرشل في مجلس العموم البريطاني في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٢٢ «أن الملك فيصل وحكومته لم

(٢٠) الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ج ١، ص ٢٣١، والوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٦: **من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٤**، ص ١٠٩.

يخبرا بريطانيا عن رفض الشعب العراقي للانتداب»[٢١]. أثارت هذه التصريحات غضب الشارع العراقي، فخرجت تظاهرات، وعقدت اجتماعات، كما التقت المعارضة الملك فيصل الذي طمأنها بأنه لم يحدث ما يضر مصالح العراق. وفي ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٢٢ عقد مجلس الوزراء جلسة للمصادقة عليها، فجرت مناقشات طويلة حولها. ففي حين دافع عبد المحسن السعدون عنها وحضّ على قبولها، قال وزير الداخلية توفيق الخالدي أن ٩٥ بالمئة من الشعب العراقي لا يقبل بمعاهدة تتضمن مبدأ الانتداب. أما جعفر أبو التمن فقد قال: إن مجلس الوزراء لا يمكنه النظر في المعاهدة إذ هي قضية يجب أن ينظر فيها المجلس التأسيسي، وإن السادة المقدسين (مراجع الدين) وأقطاب الإسلام كلهم يعارض المعاهدة. فعارضه ساسون حسقيل قائلاً إن انتخاب المجلس التأسيسي يحتاج إلى عدة أشهر. واقترح أن يوافق مجلس الوزراء على المعاهدة ثم ترفع بعدئذ إلى المجلس التأسيسي للمصادقة عليها. وفي ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٢ صادق مجلس الوزراء برئاسة عبد الرحمن النقيب الكيلاني على المعاهدة.

وفي يوم ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٢٢ اجتمع عدد كبير من رؤساء العشائر وزعماء المعارضة عند الشيخ مهدي الخالصي في الكاظمية، الذي أعلن أثناء الاجتماع أن «بيعتهم للملك فيصل أصبحت لاغية لأنه أخلّ بالشروط التي تعهد بها أثناء البيعة والتي تنص على المحافظة على استقلال البلاد»[٢٢]. يبدو أن الخالصي أراد، وربما خطط، منذ قدوم فيصل، إلى وضعه تحت اختبار لن ينجح فيه، وهو إظهار تناقضه وعجزه أمام العراقيين وأنه غير قادر على الإيفاء بالتزاماته وعهوده،

---

(٢١) الوردي، المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٦٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٧٦.

وبالتالي فهو لا يستحق عرش العراق، لأنه ليس أهلاً للثقة.

صاحب رفض الشعب العراقي للانتداب اضطرابات سياسية وأمنية وخاصة في منطقة الفرات الأوسط حتى باتت المنطقة على وشك حدوث ثورة أخرى لا تقلّ ضراوة عن ثورة عام ١٩٢٠. إثر ذلك قام متصرّف (محافظ) الحلّة علي جودت الأيوبي بزيارة النجف، والتقى بالسيد أبي الحسن الأصفهاني، وبعد حديث حول مطالب الحاضرين التي عرضها السيد محسن أبو طبيخ بصدد تعنّت المستشارين الإنكليز في الألوية وسوء معاملتهم للناس، طلب الأيوبي من الأصفهاني أن يصدر فتوى بتحريم التجمعات داخل النجف أثناء زيارة عيد الغدير التي تصادف بعد يوم واحد أي في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٢٢. استجاب الأصفهاني لطلب الأيوبي وأصدر الفتوى التي سرعان ما هدأت الأوضاع في المدينة، لكن الاضطرابات سرعان ما امتدت إلى بقية المناطق في الفرات الأوسط، فقدّم وزير الداخلية توفيق الخالدي استقالته، أعقبتها استقالة بقية الوزراء بسبب عدم مؤازرة الملك فيصل للوزارة.

شعر السير برسي كوكس بأن فيصلاً لا يدير الأمور بحزم وشدة بما فيه الكفاية، فأوعز باعتقال زعماء المعارضة، منهم جعفر أبو التمن وحمدي الباججي ومحمد مهدي البصير وأمين الجرجفجي وعبد الرسول كبة وسامي خوندة وحبيب الخيزران، حيث نفوا إلى جزيرة هنجام. كما أصدر كوكس أوامره بقصف عشائر آل فتلة في المهناوية، والأقرع في عفك، وخفاجة في الشطرة، والعزة في المنصورية. كما أقال متصرف الحلة علي جودت الأيوبي وبعض القائممقامين.

في ٢٨ آب/ أغسطس أرسل كوكس مبعوثاً إلى الشيخ مهدي الخالصي والسيد حسن الصدر في الكاظمية ينذرهما بوجوب سفر

ولديهما الشيخ محمد الخالصي والسيد محمد الصدر خارج العراق خلال ٢٤ ساعة، وإذا لم يفعلا فسيضطر إلى اتخاذ إجراءات ضدهما لا تتناسب مع احترام علماء الدين. فاضطر الرجلان إلى الاستجابة لهذا الإنذار. وقد غادر محمد الخالصي ومحمد الصدر بغداد متوجهين إلى إيران[٢٣].

تصف المسز بيل ضرب المعارضة من قبل كوكس بأنه «عمل جريء أنقذ الموقف، وأن المتطرفين قد انهارت حركتهم، أما المعتدلون فقد رفعوا رؤوسهم عالياً. وأخذ حزب السيد محمود الكيلاني يتضخم بشكل ملحوظ. وأن السيد ناجي السويدي قد جاءها وقد أعد خطة ممتازة لجمع التواقيع في أنحاء البلاد من أجل توثيق العلاقات البريطانية العراقية»[٢٤].

رابعاً: المرجعية وانتخابات أول مجلس وطني عراقي

كان المجلس التأسيسي يمثل مفصّل المرحلة السياسية التي عاشها العراق آنذاك. فالمعاهدة البريطانية تنتظر التصديق من المجلس كي تصبح سارية المفعول، مما يعني أن الإنكليز سيظلون ينتظرون الانتخابات وتأسيس المجلس كي يتسنى لهم تنفيذ مواد المعاهدة بشكل أصولي. من جانب آخر كان الملك فيصل يريد أن يمارس سلطاته الدستورية، وهذا لا يتم إلا بعد سن دستور من قبل المجلس التأسيسي.

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢ أصدر وزير الداخلية عبد المحسن السعدون أوامره إلى الوحدات الإدارية لإجراء الانتخابات.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٩٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٩٥.

وكانت الحكومة والإنكليز والملك يظنون أن المعارضة قد انتهت ضدهم وضد المعاهدة، وأن الانتخابات ستجري وفق ما كانوا قد خططوا له. يذكر أن الإنكليز قد عطلوا عمل الأحزاب السياسية وعلى رأسها الحزب الوطني وحزب النهضة(٢٥). وبقي الحزب الحر المعتدل(٢٦) الذي يرأسه محمود الكيلاني النقيب نجل رئيس الوزراء عبد الرحمن الكيلاني النقيب هو الحزب الوحيد المجاز رسمياً في البلاد، والذي يؤازر الحكومة(٢٧). وكان الملك فيصل يريد ضمان ترشيح مرشحين «من ذوي الطريقة الصحيحة في التفكير». ولهذا أرسل أوامره بواسطة وزارة الداخلية إلى المفتشين الإداريين في الألوية يطلب منهم وجوب التشديد على المتصرفين بضرورة ضمان مثل هؤلاء المرشحين.

كانت الحكومة مشغولة بالإعداد للانتخابات وفق تصوراتها وخططها لكنها فوجئت بمعارضة شديدة يقودها هذه المرة مراجع الدين في النجف والكاظمية. فقد شعرت المعارضة السياسية وعلى رأسها المرجعية الدينية أن الحكومة تريد إدخال عناصرها الموالية

(٢٥) تأسس الحزب الوطني في آب/ أغسطس ١٩٢٢ وضمت الهيئة المؤسسة للحزب كلاً من: جعفر أبو التمن، الشيخ أحمد الداود، بهجت زينل، مولود مخلص، عبد الغفور البدري، محمد مهدي البصير وحمدي الباجچي. أما حزب النهضة العراقية فقد تأسس أيضاً في آب/ أغسطس ١٩٢٢ وضمت الهيئة التأسيسية كلاً من: أمين الجرجفجي، أحمد الظاهر، عبد الرسول كبة، مهدي الجرجفجي، آصف وقائي، محمد حسن كبة، مهدي البير، عبد الرزاق الأزري، أسد الله الحسن وعبد الجليل عوني. وهما أول حزبين سياسيين ظهرا بعد تشكيل الدولة العراقية. وهما من الأحزاب المعارضة للسياسة البريطانية في العراق.

(٢٦) تأسس الحزب الحر العراقي في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٢ وقد ضمت الهيئة المؤسسة كلاً من: محمود النقيب، توفيق الخالدي، عبد المجيد الشاوي، فخري الجميل، صلاح بابان، حسن غصيبة، يوسف رزق الله غليمة، جميل صدقي الزهاوي، طه ياسين وصدر الدين إبراهيم الشواف.

(٢٧) الأدهمي، **المجلس التأسيسي العراقي**، ج ٢، ص ١٩.

لها إلى المجلس بأي شكل بهدف التصديق على المعاهدة من دون صعوبات. كما إن المجلس التأسيسي سيلعب دوراً فاعلاً في رسم سياسة ومستقبل العراق، لذلك ليس من الصحيح ترك تلك العناصر تتسلل إليه.

بدأت المرجعية تضغط على الحكومة من خلال إصدار بيان وقّعه كبار المجتهدين وهم السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا محمد حسين النائيني والشيخ مهدي الخالصي يحمل المطالب السياسية التالية:

أ ـ إلغاء الإدارة العرفية.

ب ـ إطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات.

ج ـ سحب المستشارين الإنكليز من الألوية.

د ـ إعادة المنفيين السياسيين (من الخارج).

هـ ـ السماح بتأليف الجمعيات (والأحزاب السياسية).

وأعلنوا مقاطعة الانتخابات ما لم تتحقق للشعب المطالب المذكورة(٢٨).

وكان من المتوقع أن لا يتراجع الإنكليز أو يلبّوا هذه المطالب، خاصة وأنهم بدأوا استخدام سياسة القوة من خلال الاعتقالات والنفي. لذلك قررت المرجعية تصعيد الموقف عبر تحشيد التأييد الشعبي المعارض للانتخابات بواسطة استخدام الجانب الشرعي، أي عبر الفتاوى التي لا يقوى أحد من الناس على معارضتها، مما يعني

---

(٢٨) شبر، **تاريخ العراق السياسي المعاصر**، ج ٢: **التحرك الإسلامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٧م**، ص ٢٨٧.

إفشال الانتخابات. ولمّا لم تستجب الحكومة لتلك المطالب قام الشيخ الخالصي باستطلاع آراء علماء النجف وكربلاء بموضوع إصدار الفتوى، فأيدوه في ذلك. جاءت الفتوى على شكل إجابة عن السؤال الآتي:

«هل يجوز المداخلة ببعض الوجوه في انتخابات المجلس التأسيسي العراقي أم لا يجوز لكل أحد من العراقيين، أفتونا أدام الله ظلكم على العالمين». وأجاب عن هذه الفتوى أربعة عشر عالماً مؤكدين حرمة الانتخابات واعتبار الاشتراك فيها بمثابة الخروج عن الدين، ووزعت في أنحاء العراق[٢٩].

ولما كان جواب الحكومة الصمت تجاه هذه المطالب أصدر المرجع الأعلى السيد أبو الحسن الأصفهاني فتوى أخرى على شكل نداء حازم، جاء فيه:

«إلى إخواننا المسلمين

إن هذا الانتخاب يميت الأمة الإسلامية. فمن انتخب بعد علم بحرمة الانتخاب، حرمت عليه زوجته وزيارته، ولا يجوز رد السلام عليه، ولا يدخل حمّام المسلمين»[٣٠].

كما صدرت فتوى تحرّم على المشتركين في الانتخابات دفن موتاهم في مقابر المسلمين «وفي وادي السلام عند أمير المؤمنين علي»[٣١].

---

(٢٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨٨؛ الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٦: **من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٤**، ص ٢٠٣، والرهيمي، **تأريخ الحركة الإسلامية في العراق: الجذور الفكرية والواقع التاريخي (١٩٠٠ ـ ١٩٢٤)**، ص ٢٦٠.

(٣١) الأدهمي، **المجلس التأسيسي العراقي**، ج ٢، ص ٢٤.

وقد أشاعت الحكومة أن العلماء لا يعارضون الانتخابات، ومنعت نشر الفتوى السابقة سواء في الصحف أو كمنشورات، فبادرت المعارضة إلى توجيه أسئلة إلى مراجع الدين ليؤكدوا فتاواهم بمقاطعة الانتخابات. ففي ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢ تم توجيه الاستفتاء التالي إلى المجتهدين الكبار:

«حضرات علمائنا الأعلام وحجج الإسلام متّعنا الله تعالى بظلّهم مدى الأيام.

بلغنا أنكم بمقتضى وظيفتكم الدينية ورئاستكم الروحانية حرّمتم على كافة الأمة العراقية المداخلة في هذا الانتخاب، وحرّمتم المساعدة فيه بكل وجه، وجعلتم المساعدة فيه محادَّة لله ولرسوله. فنسترحم أن تبينوا صحة ذلك حتى نمتثل أوامركم التي أمر الله تعالى بامتثالها، أدام الله ظلكم».

وقد أصدر المراجع الكبار فتاوى متشابهة تؤكد حرمة المشاركة في الانتخاب. وجاءت فتاواهم في ذيل الاستفتاء الآنف الذكر، كما يلي:

أولاً: فتوى السيد أبو الحسن الأصفهاني وهذا نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم

نعم قد صدر منا تحريم الانتخاب في الوقت الحاضر لما هو غير خفيّ على كل بادٍ وحاضر. فمن دخل فيه أو ساعد عليه فهو كمن حارب الله ورسوله وأولياءه صلوات الله عليهم أجمعين».

ثانياً: فتوى الشيخ محمد حسين النائيني وهذا نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم

نعم حكمنا بحرمة الانتخاب وحرمة الدخول فيه على كافة

الأمة العراقية. وأن من دخل في هذا الأمر أو ساعد عليه أدنى مساعدة فقد حادّ الله ورسوله والأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين، أعاذ الله الجميع من ذلك»

ثالثاً: فتوى الشيخ مهدي الخالصي جاء فيها:

«بسم الله الرحمن الرحيم

نعم قد صدر منا الحكم بتحريم الانتخاب على كافة الأمة العراقية. فمن دخل أو تداخل أو ساعد فيه فقد حادّ الله ورسوله. وقد قال عز من قائل في كتابه المجيد ﴿**ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم خالداً فيها ذلك الخزي العظيم**﴾[٣٢] أعاذ الله الجميع من ذلك»[٣٣].

بعد يوم من صدور الفتاوى أي في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر قدّم عبد المحسن السعدون استقالته من وزارة الداخلية بعد أن وجد فيه الإنكليز ضالتهم لرئاسة الوزارة بدلاً من الشيخ العجوز عبد الرحمن الكيلاني، لما يتمتع به السعدون من استعداد لاستخدام القوة والقسوة ضد المعارضين، على العكس من الكيلاني الذي اضطر بعد عشرة أيام إلى تقديم استقالة وزارته كلها. وقد كوفئ النقيب بمنحه وسام الإمبراطورية لقاء الخدمات التي أسداها لبريطانيا في حكمها للعراق. فقد جاء في الكتاب الذي أصدره السير برسي كوكس حيث جاء فيه:

«إني أشكركم جزيل الشكر على عبارات التقدير التي قد أشرتم

---

(٣٢) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٦٣.

(٣٣) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٦: **من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٤**، ص ٢٠٢.

بها إلى معاضدتي. إني عبرت لسموكم تكراراً عن تقديري الشخصي لما أبديتموه من تضحية النفس والغيرة على المصلحة العامة بإجابتكم دعوتي إليكم لمساعدتي في مهمة تشكيل حكومة مؤقتة.

والآن اسمحوا لي أن أكرر عبارات تقديري هذا مرة أخرى بأشد التعابير القلبية، ولولا تلك المعاضدة الفعالة لما كان لي أدنى أمل بالنجاح.

وفي الختام لي الشرف والسرور العظيم بأن أبلّغ سماحتكم بأن صاحب الجلالة الإمبراطورية الملك جورج يسرّه أن ينعم عليكم تقديراً لخدماتكم الجليلة بوسام الإمبراطورية البريطانية السامي من الدرجة الأولى. ولي الشرف يا صاحب الفخامة بأن أكون خادمكم الأمين.

ب. ز. كوكس المندوب السامي في العراق»(٣٤)

قام السعدون بتركيز السلطة في يديه فقد تولى رئاسة الوزراء ووزارتي العدل والداخلية كي يشرف على الانتخابات بنفسه. وقد صمم على القيام بالانتخابات وتحدّي الفتاوى التي حرمت المشاركة فيها.

وصدرت فتاوى أخرى أصدرها المجتهدون على انفراد، منها ما أصدره الشيخ مهدي الخالصي التي كانت أطول من سابقاتها، إضافة إلى التعريض الصريح بسياسة برسي كوكس وأوامره بقصف القرى والعشائر بالطائرات، وتنديده بالحزب الحر الذي يرأسه محمود الكيلاني. جاء في الفتوى ما يأتي:

---

(٣٤) الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ج ١، ص ٢٤١.

«بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الانتخابات مبنية على أساس مخالف لرغائب الأمة العراقية بواسطة السلطة العسكرية والحزب الحر المعتدل الذي أسس بالقهر والقوة، وسدّ «تعطيل» الأحزاب الموافقة لرغائب الأمة، وتسويق «تشريد» أهلها وتشتيت جمعها، وإصابة المتخلف عن حزب الحر بالطيارات حتى قتل بقنابلها الأطفال والعجزة والأبرياء والنساء وغير ذلك مما لو مات المسلم دونه أسفاً لما كان عندي ملوماً بل كان به جديراً.

إن المداخلة بالانتخابات وكل ما يبتنى على هذا الأساس المضر بمستقبل العراق بل بجميع شؤونه محرمة شرعاً بإجماع المسلمين، ونحكم بخروجه عن ربقة المسلمين. ومن الله التوفيق وهو حسبنا وهو نعم الوكيل.

محمد مهدي الكاظمي الخراساني الخالصي»(٣٥)

وقد أيد الخالصي غالبية علماء الكاظمية حيث وجدت تواقيعهم على الفتاوى، وهم السيد حسن الصدر والشيخ عبدالحسين آل ياسين والسيد محمد مهدي الصدر والشيخ مهدي المراياتي والشيخ مهدي جرموقة والسيد مهدي الخراساني والميرزا ابراهيم السلماسي والشيخ اسماعيل الأسدي والشيخ راضي الخالصي والشيخ محمد الأسدي والسيد أسد الله الحيدري.

كان للفتاوى دور كبير في تعطيل الانتخابات في أكثر المناطق العراقية حيث كان يجري تكثيرها وتوزيعها أو لصقها على الجدران وفي الأماكن العامة. لقد ساهمت الفتاوى في ترسيخ التيار المعارض

---

(٣٥) الوردي، المصدر نفسه، ج ٦: **من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٤**، ص ٢٠٣.

للحكومة وإجراء الانتخابات. فقد استقالت الهيئات الانتخابية التي شكلت في النجف وكربلاء والحلة والكوفة، وأعلن الموظفون في الكاظمية عن فشلهم في تشكيل اللجان الانتخابية[٣٦]. وجاء في تقرير لمتصرف لواء كربلاء عن شهر تشرين الثاني/ نوفمبر بأن الانتخابات قد توقفت بعد أن علقت الدفاتر الأساسية في كربلاء وشفاثة (عين التمر). وأنه كلما حاول تشكيل هيئة تفتيشية جديدة تعذّر ذلك. وأكدت تقارير الأشهر التالية توقف عجلة الانتخابات في اللواء تماماً[٣٧]. وفي بغداد واجهت صعوبات منها عدم تقدم أحد لعضوية الهيئة التفتيشية في بغداد والأعظمية والكرّادة.

ولم تقتصر المقاطعة على المناطق الشيعية وحدها بل امتدت إلى المناطق السنية أيضاً. ففي الموصل ألصقت إعلانات تدعو إلى المقاطعة، كما وجهت الشتائم من الجمهور إلى القائمين بشؤون الانتخابات[٣٨]. وفي ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢ كتب متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية يقول (بأن الهيئة التفتيشية في الموصل لم تعد راغبة في مواصلة العمل وبدأت تخشى من عاقبة الفتاوى، وأن حركة المقاطعة ليست منبثقة من داخل اللواء بل آتية من العاصمة. وأن بطء حركة الانتخابات في الألوية وما يرد منها من الأخبار من أكبر الدواعي لتشويش الأذهان في الموصل)[٣٩].

وقد شارك بعض المسيحيين في هذه المقاطعة حيث ظهر إعلان

---

(٣٦) شبر، **تاريخ العراق السياسي المعاصر**، ج ٢: **التحرك الإسلامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٧م**، ص ٢٨٨.

(٣٧) الأدهمي، **المجلس التأسيسي العراقي**، ج ٢، ص ٢٥.

(٣٨) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٦: **من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٤**، ص ٢٠٨.

(٣٩) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٠٩.

ملصق على باب دار بلدية الموصل مفاده أن رجال الدين المسيحيين أفتوا بمقاطعة الانتخابات ومؤازرة المسلمين فيها تماسكاً بالجامعة الوطنية وحفظاً للمصالح المشتركة والتآلف القديم(٤٠).

يقيّم أحد الباحثين تأثير الفتاوى على الحركة الوطنية في العراق فيقول «لقد كان أثر الفتاوى الدينية كبيراً فقد استجاب لها العراقيون بمختلف قطاعاتهم دون تحفظ مما يدل على أن حركة المقاطعة كانت ذات محتوى وطني الهدف منها رفض المعاهدة العراقية البريطانية التي اعتقدوا أن المجلس التأسيسي سيصادق عليها بعد أن تُزيّف انتخاباته التي ستجري وفق ظروف سياسية وإدارية لا تساعد على إجرائها بحرية تامة. وسوف يُجبر المجلس باسم الوطنية على قبول حكومة تكون ألعوبة خاضعة للسلطة الأجنبية»(٤١).

---

(٤٠) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٠٨.

(٤١) الأدهمي، **المجلس التأسيسي العراقي**، ج ٢، ص ٢٨.

الفصل الثالث

دور المرجعية الشيعية في العراق المعاصر

أولاً: السيستاني رجل المرحلة

ولد آية الله العظمى السيد علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني في ٩ ربيع الثاني ١٣٤٩هـ (٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٠ م). وينتهي نسبه إلى الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام. فهو من الذرية الحسينية التي استوطنت أصفهان. واشتهر بلقب السيستاني، وهو اللقب الذي حمله جده الأعلى السيد محمد الذي شغل منصب «شيخ الإسلام» في مقاطعة سيستان في عهد السلطان حسين الصفوي. فلما انتقل جده إلى سيستان «شرق إيران» هو وأهله، أطلق لقب السيستاني على أولاده وأحفاده من بعده[١].

ولد السيستاني في مدينة مشهد عندما هاجر والده السيد محمد باقر إلى هناك لإكمال دراساته في مدرسة الملّا محمد باقر السبزواري. ويعتبر والده أحد أعلام الفقه والأصول في النجف الأشرف. سافر إلى سامراء، حيث كان من تلامذة السيد محمد حسن الشيرازي صاحب فتوى التنباك الشهيرة. وتخرّج على يدي السيد محمد باقر أعلام كبار أمثال الشيخ محمد رضا آل ياسين والسيد إسماعيل الصدر.

درس السيد السيستاني العلوم الابتدائية، وحضر دروس بحث الخارج في مدينة مشهد. ثم انتقل إلى مدينة قمّ المقدسة في عهد

---

(١) **محمد** حسين علي الصغير، **أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف** (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠٣)، ص ١٧٣.

المرجع السيد حسين البروجردي، حيث حضر دروسه في الفقه والأصول. في عام ١٩٥١ انتقل إلى النجف الأشرف حيث حضر دروس أساطين العلم والفقه آنذاك أمثال السيد محسن الحكيم والشيخ حسين الحلي والسيد أبي القاسم الخوئي والسيد محمود الشاهرودي. وحصل على إجازات الاجتهاد من السيد الخوئي والشيخ الحلي والشيخ أغا بزرك الطهراني[٢]. تقلد زعامة الحوزة العلمية بعد وفاة الإمام الخوئي عام ١٩٩٢.

ثانياً: المرجعية وفوضى سقوط النظام

بعد سقوط نظام صدّام برز دور المرجعية الدينية الشيعية واضحاً في المشهد السياسي العراقي، إذ كان صوتها متميزاً وموقفها قوياً تجاه الاحتلال الأجنبي. فبعد أسبوع على احتلال بغداد، في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، أعلن السيد السيستاني عن «رفضه أي سلطة أجنبية بعد الحرب التي تعرضت لها البلاد، وتمسكه بوحدة المقيمين في العراق ووحدة الأراضي العراقية». كما أكد رفضه أي نوع من أنواع الحكم الذي يكون مفروضاً من أي قوة أجنبية. . . وأن العراقيين هم الذين يديرون العراق وليس لهم أن يفعلوا ذلك تحت أي سلطة أجنبية[٣].

وهذا التأكيد يعبّر عن نظرة ثاقبة وحكمة سياسية في تقييم الأوضاع في ذلك الوقت المبكر، حيث كانت الفوضى تعم المدن والشوارع والمؤسسات، وانهارت الدولة وسقطت الحكومة. وكانت القوات الأمريكية تهيمن على المشهد العراقي كله، سياسياً وعسكرياً وإعلامياً وإدارياً.

---

(٢) **مجلة المرشد**، العدد ١ (١٩٩٤)، وهي مجلة دورية أسسها حسين محمد الفاضلي.

(٣) محمد الغروي، **المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة أهل البيت عليهم السلام** (بيروت: دار الرسول الأكرم؛ دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٤)، ص ٦٩.

في تلك الفوضى العارمة وانتشار مظاهر القتل والنهب والانتقام أصدر السيد السيستاني فتاواه لتضبط الشارع العراقي عما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الأمنية من تدهور خطير. ففي ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٣ أصدر فتوى تحرّم نهب ممتلكات الدولة والوزارات والدوائر الحكومية، ودعا إلى المحافظة عليها بهدف إعادتها في الوقت المناسب. كما رفض قيام العوائل الفقيرة بالاستيلاء على البنايات الحكومية الفارغة وجعلها مساكن لهم. كما رفض قيام الناس باستخدام الأشياء المسروقة من الدوائر الحكومية كمولدات الكهرباء والسيارات في إطار الخدمة العامة(٤).

وبهدف منع حالات الانتقام والثار الشعبي والاحتراب الداخلي وسفك الدماء من دون مجوز شرعي وإجراءات قضائية، أصدر في ١٣/ ٥/ ٢٠٠٣ فتوى تمنع قتل أزلام النظام السابق من قبل أولياء المقتول، بل أوجب رفع الأمر إلى المحكمة الشرعية وصدور حكم القاضي الشرعي. كما رفض اتخاذ أي إجراء عقابي ضد عناصر الأمن والبعثيين، وأرجأ الأمر إلى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في تلك القضايا. كما منع سماحته فضح أسماء عملاء النظام البائد بعد وقوع ملفات الأجهزة الأمنية في أيدي الناس، ورفض التشهير بهم(٥).

بعد سقوط النظام وانهيار الدولة وسلطة الحكومة، أخذ بعض طلاب الحوزة من بعض التيارات الإسلامية يتخذون منهج الإجبار والإكراه في تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مثل إحراق دور السينما ومحالّ الفيديو وغيرها. وأخذوا يجبرون طالبات المدارس والجامعات والموظفات والسيدات العراقيات على ارتداء الحجاب.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٥.

وتلقت بعض النساء العاملات في منظمات الأمم المتحدة تهديدات بالقتل إذا لم يرتدين الحجاب. وقد أحدثت تلك التصريحات والممارسات استياءً في الأوساط المثقفة والصحفية والسياسية، حتى ساد الذعر من احتمال إقامة دولة طالبان في العراق، تقمع المرأة وتضطهدها. إزاء ذلك، ولتصحيح الصورة، أصدرت المرجعية الدينية بياناً صحفياً ترفض فيه هذه الممارسات، جاء فيه:

«بسم الله الرحمن الرحيم

تتداول بعض وسائل الإعلام هذه الأيام أخباراً مفادها أن بعضاً ممن ينسبون أنفسهم للحوزة العلمية في بعض مناطق العراق يجبرون النساء على ارتداء الحجاب.

والحوزة العلمية في النجف الأشرف إذ تنفي صدور أي فتوى أو تصريح من مراجعها العظام كالسيد علي السيستاني أو السيد محمد سعيد الحكيم أو الشيخ إسحاق الفياض أو الشيخ بشير النجفي بذلك، تعود فتذكّر ببيانيها السابقين بأن لا أحد ينطق باسمها إلا مراجعها أو مكاتبهم فقط دون سواهم من المدعين. مشيرة لتصريح سماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم لمجلة **دير شبيغل** الألمانية والمنشور في جريدة **الحياة** اللندنية يوم ١٠/٦/٢٠٠٣، حين أجاب عن سؤال مراسلها له: «عما إذا كان سيؤيد فرض ارتداء الحجاب على المرأة، قال إنه: «مع دعوة المرأة إلى الالتزام بقواعد الإسلام، إلا أن القرار الأخير يبقى ملكها هي، وهي التي تتخذه باختيارها».

وفي هذا القول من الجلاء ما فيه بحيث لا يحتاج إلى مزيد بيان. والحمد لله رب العالمين.

الحوزة العلمية في النجف الأشرف

٩ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ (١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)»

ثالثاً: المرجعية صمّام أمان العراق

في ظلّ التحولات السياسية الكبيرة التي يشهدها العراق، برز دور السيد السيستاني كلاعب حقيقي في ضبط إيقاع الأحداث السياسية الهامة والتي تقع تحت تأثير نفوذه لما يتمتع به من احترام واسع في صفوف الجماهير العراقية، وكذلك الأحزاب والشخصيات السياسية المؤثرة في الساحة العراقية. إذ بقي منزله قبلة للزائرين من مختلف الطوائف والمذاهب والقوميات العراقية. إذ كان يستقبل مسؤولين من رؤساء جمهورية ورؤساء وزارات ووزراء ونواب برلمان وشخصيات ذات مناصب عالية في الدولة. كما كان يستقبل السفراء ومبعوثي الأمم المتحدة وأمينها العام أمثال أشرف قاضي والأخضر الإبراهيمي وسيرجيو دي ميللو. وكان يرفض استقبال مبعوثين ينتمون إلى الدول المشاركة في القوات متعددة الجنسية.

لقد ساهم السيد السيستاني في نزع فتيل أول صراع مسلح داخل الصف الشيعي. ففي منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ حدث نزاع مسلح بين أطراف شيعية في كربلاء المقدسة تنافست حول السيطرة على المراقد المقدسة هناك. وبعد حدوث اشتباكات تدخلت بعض القوى الإسلامية كحزب الدعوة الإسلامية للوساطة. وشاركه مكتب السيد السيستاني في إيجاد صيغة لإخراج المسلحين من العتبات المقدسة، ثم أصدر مكتبه البيان التالي(٦):

«بسمه تعالى

١ ـ النزاع المسلح الذي وقع في كربلاء المقدسة نجم عن غياب السلطة الوطنية العراقية عن الساحة بصورة فاعلة، ووجود أعداد كبيرة من الأسلحة غير المرخصة بأيدي الجماعات غير

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١١١.

المنضبطة. وقد تم التوصل إلى حل النزاع بمساعي ممثل مكتب سماحة السيد دام ظله، والمحاكم العراقية الصالحة هي وحدها التي يحق لها محاسبة المقصرين أياً كانوا.

٢ ـ يلزم تعزيز القوات الوطنية العراقية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار ودعمها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضرورية، ولسنا مع تشكيل أية ميليشيات.

٣ ـ يتحدد ذلك كله من قبل أعضاء المؤتمر الدستوري المنتخبين من قبل الشعب العراقي.

مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف
٢٧ شعبان ١٤٢٤ هـ (٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٣)

لعل واحداً من إنجازات السيستاني العظيمة هو إطفاء الفتنة التي كادت تعصف بالعراق في آب/ أغسطس ٢٠٠٤. إذ كانت عناصر جيش المهدي قد دخلت الحرم العلوي في النجف الأشرف في بداية نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، عندما استولت على مفاتيح المرقد، وطردت الحراس الموجودين. واتخذ السيد مقتدى الصدر من إحدى قاعات المرقد مكتباً له، يستقبل فيه أتباعه والزوار والمبعوثين والمراسلين والصحفيين. وعندما أرادت الحكومة العراقية برئاسة أياد علّاوي اقتحام المرقد، تساندها قوات أمريكية وعراقية، اتضح أن دخول القوات العسكرية المرقد يعني حدوث مذبحة كبيرة، يذهب ضحيتها الآلاف من الطرفين، إضافة إلى تدنيس المرقد الطاهر، وانتهاك حرمة العتبة المقدسة. وكان السيد السيستاني قد سافر إلى لندن للعلاج قبل نشوب الأزمة وتوتر الأوضاع. وفي اليوم التالي لعودته اتصل بالطرفين (الحكومة العراقية والسيد مقتدى الصدر)، وأجرى مفاوضات مكثفة حتى تمكن بحكمته وسعة صدره من نزع فتيل الحرب، وإقناع الطرفين

بالانسحاب من المدينة ومن الحرم العلوي المطهر. وتكللت المحادثات بتوقيع اتفاق بينه وبين السيد مقتدى الصدر هذا نصه:

«بسمه تعالى

إن سماحة السيد السيستاني دام ظله يدعو إلى ما يلي:

أولاً: إعلان مدينتَي النجف الأشرف والكوفة خاليتين من السلاح، وخروج جميع العناصر المسلحة منهما، وعدم عودتهم إليهما.

ثانياً: تولي الشرطة مسؤولية حفظ الأمن والنظام في أرجاء المدينتين.

ثالثاً: خروج القوات الأجنبية منهما.

رابعاً: تعويض الحكومة العراقية جميع المتضررين في الاشتباكات الأخيرة.

خامساً: مساهمة جميع القوى والتيارات الفكرية والاجتماعية والسياسية في خلق الأجواء المناسبة لإجراء التعداد السكاني، ومن ثم الانتخابات التي من خلالها يمكن استعادة السيادة الكاملة.

هذا وقام السيد مقتدى الصدر بالتوقيع على الاتفاق كما يلي:

«بسمه تعالى

هذه طلبات بل أوامر المرجعية، وأنا مستعد لتنفيذ كل أوامرها الكريمة مع فائق الشكر.

مقتدى الصدر
٩ رجب ١٤٢٥ (٢٦/٩/٢٠٠٤)»[٧]

---

(٧) نسخة مصورة من الاتفاق.

في ظل تصاعد الأعمال الارهابية التي ترتكبها الجماعات التكفيرية والبعثية، حيث أخذت طابعاً طائفياً حين يجري القتل على الهوية، تعرّض الشيعة إلى مجازر وحشية. وأصبح طريق اللطيفية بؤرة للإرهابيين والقتلة الذين ينفذون جرائمهم ضد المواطنين المسافرين بين بغداد والحلة أو النجف أو الجنوب العراقي. الأمر الذي أخذ ينذر بحدوث فتنة طائفية في حالة قيام الشيعة بالرد بالمثل، مما يجرّ العراق إلى حرب طائفية شرسة لا تبقي ولا تذر. وازدادت العمليات سعة وحدّة بعد تصريحات أبي مصعب الزرقاوي الذي دعا إلى الحرب على الشيعة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، قامت مجموعة من العراقيين من أهالي الكوفة بتوجيه استفتاء إلى السيد السيستاني تطلب رأيه في كيفية الرد على الزرقاوي وأتباعه، بعد أن أصبحت حرباً مكشوفة، وعن الموقف الشرعي، فأجابهم بضرورة ضبط النفس وعدم الرد، محذراً من الفتنة، كما أوصاهم بالتعاون مع الأجهزة الأمنية في مكافحة الزمر الإرهابية، جاء فيه:

«سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يخفى على سماحتكم التهديدات التي أطلقها عملاء الثالوث المشؤوم ضد أتباع أهل البيت سلام الله عليهم، حيث أعلنها من يسمى بالزرقاوي حرباً على الشيعة في العراق.

فما هو رأيكم حول هذه المسألة الخطيرة، وما هي السبل لدفع الضرر عن أتباع أهل البيت عليهم السلام؟ وما هي توصياتكم للشيعة خصوصاً وللعراقيين عموماً؟ جزاكم الله خير جزاء المحسنين.

أبناء الشهيد الصدر الثاني (قدس سره)
الكوفة العلوية المقدسة»

أجاب مكتب السيد السيستاني كما يأتي:

«بسم الله الرحمن الرحيم

إن الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات ومما سبقها وأعقبها من أعمال إجرامية استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء في مختلف أنحاء العراق هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم، وإيقاد نار الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه، ومنع شعبه المثخن بجراح الاحتلال وما سبقه من القهر والاستبداد من العمل على استرداد عافيته والسير في مدارج الرقي والتقدم.

ولكن معظم العراقيين ـ ولله الحمد ـ على وعي تام بهذه الأهداف الخبيثة، وسوف لن يسمحوا للعدو الطامع بتحقيق مخططاته الإجرامية، مما نالهم من ظلم وأذى وأريق على ثرى بلدهم الطاهر من دماء زكية لأهليهم وأحبتهم.

وإننا في الوقت الذي نعبّر فيه عن بالغ الأسى لكل قطرة دم عراقية تسفك ظلماً وعدواناً، ونتألم لآهات الثكالى وبكاء الأيتام وأنين الجرحى، ندعو المؤمنين من أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيطة والحذر، ونحثّهم على التعاون مع الأجهزة العراقية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات الحماية والمراقبة منعاً لتسلل المجرمين وأعوانهم إلى مدنهم ومناطق سكناهم، كما ندعو سائر العراقيين إلى العمل على ما يعزّز وحدة هذا الشعب ويشدّ من أواصر الألفة والمحبة بين أبنائه. ويكون ذلك بالمنع ـ قولاً وعملاً ـ من الانتماء إلى هذه الفئة المنحرفة ومن تقديم العون لها بأيّ ذريعة كانت، وتحت أيّ عنوان كان. كما يلزم توعية المغفّلين الذين يظنون بهؤلاء خيراً، وتنبيههم

على انحراف أفكارهم وسوء أهدافهم وتبعات أفعالهم ومخاطرها.

وندعو الحكومة العراقية إلى العمل الجادّ والدؤوب لتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغضّ النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية.

كما ندعو القضاء العراقي إلى أن يمارس دوره بالإسراع في محاكمة المتهمين في قضايا القتل والإجرام وإقرار العقوبات المناسبة في حق من تثبت إدانتهم، ولا تأخذه في ذلك لومة لائم.

نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير العراق وعزّته واستقراره واستقلاله، ويجنّب العراقيين جميعاً كل سوء ومكروه، إنه سميع مجيب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف (دام ظله الوارف)
٢١ شعبان ١٤٢٦ هـ (٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)»[٨]

رابعاً: تشكيل مجلس الحكم الانتقالي

بعد سقوط الدولة وانهيار الحكومة، حدث فراغ سياسي وإداري عدا قوات الاحتلال التي أخذت تفكر بتأسيس إدارة جديدة، بدأت بمجيء الجنرال جي غارنر مع مساعديه، في إطار (مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية) للفترة من ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ ولغاية ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣. فشلت جهود هذا الفريق في تشكيل حكومة عراقية مقبولة من الشعب العراقي، فسادت حالة الفوضى وفقدان الأمن والقانون. الأمر الذي حدا بواشنطن إلى إرسال السفير بول بريمر الحاكم المدني الذي ترأس سلطة التحالف المؤقتة، التي تأسست بقرار مجلس

(٨) نسخة مصورة من الاستفتاء، وبختم مكتب السيد السيستاني.

الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ الصادر في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣. وحددت المادة الثامنة/ الفقرة ج من القرار اعتبار ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد ديميللو (قتل فيما بعد في حادث إرهابي ضد مكتب الأمم المتحدة في بغداد) مسؤولاً عن «العمل بصورة مكثفة مع السلطة ومع شعب العراق، والجهات المعنية الأخرى لتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية اللازمة للحكم التمثيلي، بما في ذلك العمل الجماعي من أجل تيسير العملية التي تقضي بقيام حكومة تمثيلية معترف بها دولياً في العراق».

في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ أعلن عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي الذي ولد في ظروف غير طبيعية سياسياً وأمنياً واقتصادياً وعسكرياً. إذ تشكل من قبل الأحزاب السياسية الستة التي كانت تعارض نظام صدّام (المؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية). وانضمت إليه أربعة أحزاب سياسية أخرى هي تجمّع الديمقراطيين المستقلين والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الإسلامي العراقي والاتحاد الإسلامي الكردستاني، إضافة إلى شخصيات مستقلة.

عكس مجلس الحكم الانتقالي مكونات الشعب العراقي، حيث ضم ٢٥ عضواً من الشيعة والسنة والعرب والكرد والتركمان والكلدوآشوريين. وتوزعت نسب التمثيل كالتالي: الشيعة ١٤ عضواً (٥٦ بالمئة) والسنة ١٠ أعضاء (٤٠ بالمئة) إذا ما أدخلنا الكرد ضمن السنة. أما من الناحية القومية فقد مثل العرب ١٨ عضواً (٧٢ بالمئة) والكرد ٥ أعضاء (٢٠ بالمئة) ولكل من التركمان والكلدوآشوريين عضو واحد (٤ بالمئة). كما ضم ثلاث نساء شكلن ١٢ بالمئة من أعضاء المجلس.

استمد مجلس الحكم الانتقالي شرعيته من الفقرة التاسعة من القرار ١٤٨٣ التي تنص على «قيام شعب العراق، بمساعدة السلطة (سلطة الاحتلال) وبالعمل مع الممثل الخاص، بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يسيّرها العراقيون، إلى أن ينشئ شعب العراق حكومة تمثيلية معترفاً بها دولياً وتتولى مسؤوليات السلطة». وألزم القرار أعضاء مجلس الأمن الدائمين بتنفيذ هذا القرار وهذه الفقرة.

منح القرار ١٤٨٣ صلاحيات واسعة لمجلس الحكم تتمثل في تمثيل المصالح العراقية، وتعيين أعضاء الحكومة الانتقالية، وإدارة التمثيل الدبلوماسي العراقي في الخارج، وإدارة السياسة الخارجية، والإشراف على المالية والأمن والشرطة والقضاء، وسن تشريعات جديدة. ولعل أهم صلاحية كانت له هي حق تعيين مجلس تأسيسي يشرف على عملية إعداد دستور دائم للبلاد، يطرح على الاستفتاء العام، ثم تجرى انتخابات عامة لتشكيل مجلس وطني ثم قيام حكومة عراقية منتخبة، تتمتع بكامل السيادة، وتؤول إليها جميع سلطات ومسؤوليات سلطة التحالف.

في ١٤/٨/٢٠٠٣ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٥٠٠ الذي وافق فيه على قيام مجلس الحكم الانتقالي. وقام مجلس الحكم بتشكيل أول حكومة عراقية تعقب سقوط النظام.

لم ينجُ مجلس الحكم من مؤيدين ومعارضين داخلياً وخارجياً، إقليمياً ودولياً. ففي العراق عارضت (هيئة علماء العراق) السنية ـ وكان هذا اسمها ـ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي على اعتبار أنه «قسّم العراق تقسيماً طائفياً، وأنه أعطى لطائفة معينة صفة الأغلبية على فئات الشعب العراقي، وذلك دون استفتاء دقيق». وادعت في بيان لها أن «الفئة التي أعطيت الأغلبية لا تمثل في الواقع غالبية مكونات الشعب

العراقي، بل لا تمثل الغالبية في الوسط الإسلامي». ومن الأطراف الشيعية التي عارضت مجلس الحكم تيار السيد مقتدى الصدر الذي اعتبر «المجلس غير شرعي لأن الأمريكان وأعوانهم قد أوجدوه»، وطالب بتشكيل مجلس حكم جديد تتزعمه الحوزة العلمية.

على الصعيد العربي، صرح الشيخ يوسف القرضاوي في قطر أن «مجلس الحكم الانتقالي في العراق هو مجلس باطل وفاقد الشرعية» من دون أن يعطي تبريرات شرعية وفقهية. وفي مصر أصدر الشيخ نبوي محمد العش فتوى تعتبر «مجلس الحكم العراقي فاقداً للشرعية الدينية والدنيوية، لأنه قام على نقيض مبدأ الشورى، ولأنه فرض على العراقيين بقوة الاحتلال ليكون موالياً لأعداء الله». كما حرّم الشيخ الأزهري على الدول العربية والإسلامية التعامل مع مجلس الحكم.

وفي الأردن أصدر حزب العمل الإسلامي، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، في ١١/٨/٢٠٠٣ فتوى تحرّم على المسلمين المشاركة في مجلس الحكم الانتقالي العراقي. وجاء في الفتوى «إن الحكم الشرعي في مجلس الحكم الانتقالي أنه مجلس باطل لا تجوز المشاركة فيه، وأن الله حرّم على المسلم موالاة أعداء الله والتحالف معهم»، مشيرة إلى أن «الولايات المتحدة اختارت معظم أعضاء المجلس من رجالها وعملائها، وأدخلت معهم بعض الإسلاميين لذرّ الرماد في العيون».

من جانب آخر، أصدر الشيخ فيصل مولوي، الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان، فتوى دعا فيها الشعب العراقي والأمة الإسلامية إلى التعاون مع مجلس الحكم الانتقالي، على اعتبار أنه اضطرار للتعامل مع المحتل، ومن أجل جلب المصالح ودرء المفاسد، وأنه أفضل من الحكم الأمريكي المباشر. كما إن المجلس

يتولى إدارة الشأن العراقي لفترة معينة، ويؤمّن تقديم خدمات للناس، ويكون له دور في تقوية الموقف السياسي الاستقلالي، وفي تسريع خروج المحتل عن طريق الإسراع في وضع الدستور وإجراء الانتخابات[٩].

اعتبر السيد السيستاني تأسيس المجلس أمراً واقعاً يتحمل مسؤولية إدارة البلاد بدلاً من الحكم الأمريكي المباشر. وكان سماحته يستقبل أعضاء مجلس الحكم ويناقش معهم كثيراً من القضايا والشؤون السياسية والقانونية، الداخلية والدولية. وكان يسدي بنصائحه لهم، ويعلّق أحياناً على بعض الأمور والأحداث. وكانوا يستشيرون سماحته في أغلب مشاريع المجلس أو خططه ومقترحاته، حيث يجدون بابه دائماً مفتوحاً لهم، وصدره رحباً لجميع مشاكلهم وهمومهم.

خامساً: صدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية

في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ وقّع مجلس الحكم الانتقالي ممثلاً بالسيد جلال الطالباني والسفير بريمر الحاكم المدني الأمريكي ورئيس سلطة التحالف المؤقتة CPA اتفاقاً تضمن جدولاً زمنياً للعملية السياسية في العراق يبدأ بصوغ قانون مؤقت لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية على أن يتم نقل السيادة إلى العراقيين في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤. تم تقديم مشروعين للقانون المؤقت أحدهما من قبل عدنان الباججي والآخر من قبل الأعضاء الكرد في مجلس الحكم. وبدأت المشاورات والاجتماعات مع سلطة التحالف المؤقتة، حتى تم التوصل إلى صيغة نهائية عرضت على أعضاء

(٩) فيصل المولوي، «الموقف الشرعي من مجلس الحكم الانتقالي،» موقع إسلام أون لاين بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٣.

مجلس الحكم والتي تمت الموافقة عليها بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الحكم في منتصف ليل ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٤.

وتأخر التوقيع على القانون عدة أيام بعدما أبدى أعضاء مجلس الحكم الشيعة تحفّظهم على بعض فقراته، وخاصة في ما يتعلق بالصلاحيات الواسعة لمجلس الرئاسة. إذ اعتبروا الفقرة (أ) من المادة (٣) التي تنص على أنه لا يجوز تعديل هذا القانون إلا بأكثرية ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية الوطنية وإجماع مجلس الرئاسة، أنها تشكل خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، لأن القانون أعطى مجلس الرئاسة صلاحيات تشريعية. كما تحفظوا على الفقرة (ج) من المادة (٦١) التي اشترطت إمضاء الدستور عدم رفض ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر. الأمر الذي اعتبر منح حق النقض (الفيتو) بأيدي الأقلية. كما انتقدت المادة (٤٤) من القانون لأنها أعطت مجلس الرئاسة صلاحية تعيين أعضاء المحكمة الاتحادية وتسمية رئيسها. وهو أمر بعيد عن مبدأ الفصل بين السلطات.

رفضت القوى السياسية غير المشاركة في مجلس الحكم قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وعلى رأسها «هيئة علماء المسلمين» وبقية التيارات القومية السنية.

أمّا السيد السيستاني فقد أكد أن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية يجب أن يعرض على ممثلي الشعب في المجلس الوطني الانتقالي للتصديق عليه تأميناً لشرعيته. إذ كان السيد السيستاني يؤكد ويصر على ضرورة إجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس وطني انتقالي يضمن تمثيل العراقيين بصورة عادلة، ويتولى التصديق على القانون الانتقالي. لكن الأمور جرت بشكل آخر، أي إن القانون سبق تشكيل المجلس الانتقالي.

وفي ٨/ ٣/ ٢٠٠٤ تم إقرار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي يعتبر بمثابة دستور مؤقت تسير الدولة وفق أحكامه، حتى تتم كتابة دستور دائم من الجمعية الوطنية المنبثقة من انتخابات تشريعية تجري في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥، وأن يحظى الدستور باستفتاء عام يجري في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥.

سادساً: الدستور العراقي الجديد

كان السيد السيستاني رافضاً لفكرة تعيين لجنة صياغة الدستور من قبل سلطة التحالف المؤقتة. وكان يصر على إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٠٣ لكن الساحة السياسية انقسمت بين مؤيد لإجراء الانتخابات وبين معارض لها. وطرحت عدة إشكالات تمنع إجراء الانتخابات منها عدم استقرار الأوضاع الأمنية، وعدم وجود إحصاء للسكان، والجهة التي تشرف على الانتخابات وأن تعيين أعضاء مجلس لكتابة الدستور أفضل في تلك الظروف. وكان السنة العرب يرفضون إجراء الانتخابات، بينما أيد الشيعة والكرد إجراءها. وحسماً للخلاف حول الموضوع أصدر السيد السيستاني في وقت مبكر فتوى تؤكد أهمية إجراء انتخابات باعتبارها الوسيلة المشروعة لكتابة الدستور جاء فيها:

«السؤال: سماحة سيدنا المفدّى آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وأنها ستعيّن أعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح

الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام.

نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع، وما يجب على المؤمنين أن يقوموا به في قضية إعداد الدستور العراقي.

جمع من المؤمنين (٢٠ ربيع الآخر ١٤٢٤ هـ الموافق ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)»

الجواب:

«بسمه تعالى

إن تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان أن يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي، ويعبّر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة. فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه.

ولا بد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل لانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقرّه هذا المجلس.

وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم، والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه. أخذ الله تبارك وتعالى بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد علي السيستاني
٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٤ (٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)»[١٠]

(١٠) الغروي، المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠.

لم يقتنع السيد السيستاني بإلغاء فكرة الانتخابات العامة حيث أصر على ضرورة أن تعلن الأمم المتحدة أن الأوضاع في العراق غير مناسبة لإجراء انتخابات المجلس الوطني المؤقت. وبالفعل أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان مبعوثه الشخصي لأخضر الإبراهيمي الذي قام بجولات عديدة في العراق، والتقى أكثر من ألف شخصية سياسية ودينية وعشائرية ومهنية، ومن مختلف فئات الشعب العراقي. وكان من جملة من التقاهم هو السيد السيستاني. وبعد انتهاء جولته قدم تقريره إلى عنان والذي أعلن فيه عدم وجود أجواء أمنية وسياسية مناسبة لإجراء انتخابات، إضافة إلى وجود مشكلات فنية وإدارية تعيق العملية الانتخابية. عند ذلك اقتنع السيد السيستاني بأنه لا يمكن إجراء الانتخابات في ذلك الوقت، وأن البديل هو إجراء انتخابات محدودة التي تبلورت في ما بعد بعقد المؤتمر الوطني العراقي الذي ضم حوالى ألف وأربعمائة شخصية ترشحوا عبر طريقة (الكوتا).

اجتمع الأعضاء الـ ١٤٠٠ في آب/ أغسطس ٢٠٠٤ ثم تم اختيار مائة شخص وبضمنهم أعضاء مجلس الحكم السابق، ليتشكل المجلس الوطني المؤقت. بتشكيل المجلس الوطني المؤقت أصبح مجلس الحكم منحلاً. وبدأ المجلس الوطني المؤقت اجتماعاته في ١/ ٩/ ٢٠٠٤ واستمرت حتى إجراء الانتخابات في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥. بقي المجلس الوطني الانتقالي ضعيفاً لأنه لم يمتلك صلاحيات واسعة، حيث ساد الغموض صفته، هل هي تشريعية أم تنفيذية. على أية حال لم يؤدِّ المجلس دوراً يذكر خلال عمره البالغ خمسة أشهر فقط.

إستناداً إلى المادة (٢) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، فإن «المرحلة الانتقالية تبدأ في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤ بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة تتولى السلطة». وجرت

مشاورات قام بها لخضر الإبراهيمي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة مع مجلس الحكم حيث أعلن عن اختيار أياد علاوي لرئاسة الوزراء وبرهم صالح نائباً لرئيس الوزراء، وغازي عجيل الياور رئيساً للجمهورية، وكلًّا من الدكتور إبراهيم الجعفري وروز نوري شاويس نائبين لرئيس الجمهورية. وبذلك انحلت سلطة التحالف المؤقتة وغادر بول بريمر العراق في ٢٨/٦/ ٢٠٠٤ حيث جرت مراسم التسليم قبل يومين من الموعد المحدد تفادياً للعمليات الإرهابية التي كانت تتأهب لمثل ذلك الحدث الهام.

تم تشكيل لجنة لصيغة الدستور في الجمعية الوطنية من قبل الأحزاب المشاركة في عضوية الجمعية. ثم ارتؤي مشاركة السنة العرب لضمان التوافق الوطني، فتم إضافة (١٥) عضواً و(١٧) مستشاراً كلهم من السنة العرب. وشاركوا جنباً إلى جنب مع أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبين. وبهذه العملية أثبت الشيعة والكرد حرصهم على مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي في صياغة الدستور لأن الدستور يهمّ الجميع، وله تأثير على مستقبل وواقع الجميع.

صدرت مسودة الدستور في ٢٢/٨/ ٢٠٠٥ بدلاً من ١٥/٨/ ٢٠٠٥ طبقاً لما ورد في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ (المادة ٦١/ الفقرة ـ أ)، بعد موافقة الجمعية الوطنية على تمديد مدة كتابة الدستور أسبوعاً واحداً. وقد اتخذ القرار في جلسة شهيرة عقدت قبل منتصف ليل ١٥/٨/ ٢٠٠٥، وبحضور هيئة الرئاسة التي صادقت فوراً على قرار الجمعية الوطنية كي يكتسب القرار شرعية قانونية.

رغم مشاركتها في لجنة صياغة الدستور، اعترضت الأطراف السنية على مسودة الدستور متهمة إياه بعدم محافظته على وحدة البلاد، وأن الفدرالية تؤدي إلى تقسيم العراق، وأن هوية العراق

العربية غير واضحة، وأن الثروات العراقية ستكون بأيدي وتحت رحمة قرار الأقاليم الفدرالية. وأصدرت الهيئات الإسلامية السنية فتاوى تدعو إلى رفض الدستور والتصويت بـ (لا) في الاستفتاء. فقد أصدرت «الهيئة العليا للدعوة والإرشاد والفتوى» وهي تجمّع سني سلفي، فتوى تعلن فيها رفضها للدستور «لأنه لا يحقق المساواة بين العراقيين». وجاء إصدار «الفتوى بالتصويت على رفض الدستور موافقة مع جميع السنة»[11]. ويشير هذا النص إلى أن الهيئة اتخذت قرارها برفض الدستور وأصدرت فتوى بذلك بناء على موافقة أهل السنة، أي إن الفتوى ذات طبيعة طائفية بحتة، ترسخ الاستقطاب الطائفي السني ضد العملية السياسية برمتها، وأهمية توحيد الصف السني ضد بقية مكونات الشعب العراقي. إذ كان يفترض بهيئة دينية أن تعتمد أسساً إسلامية وشرعية واستدلالات فقهية كما هو شأن الفتاوى التي تصدرها المؤسسات الإسلامية السنية.

أثناء فترة كتابة الدستور كانت كثير من الأطراف السياسية والشعبية والفكرية والحكومية تزور السيد السيستاني للتعرف على رأيه بصدد بعض القضايا والإشكالات الواردة في المسودة.

ففي ١٨/ ٩/ ٢٠٠٥ زار سماحته وفد من قيادة حزب الدعوة الإسلامية حيث طرح ثلاثة مواضيع[12]:

أولاً: التصويت على مسودة الدستور، حيث صرح سماحته بأنه سيصوت بنعم على الدستور للأسباب التالية:

أ ـ إن الظروف السياسية والأمنية والاستثنائية التي يمر بها العراق لا تسمح بتأخير إنجاز الدستور.

---

(١١) **الصباح** (بغداد)، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٥، ص ٤.

(١٢) نقل لي ذلك أحد قياديي حزب الدعوة الإسلامية ممن حضروا اللقاء المذكور.

ب ـ من أجل عبور المرحلة الحالية من العملية السياسية وصولاً إلى تحقيق الاستقرار في العراق.

ج ـ لدفع الضرر، حيث يمكن بالدستور تحقيق ما يمكن تحقيقه في الوقت الحاضر.

د ـ لتحقيق مقدار من العدالة لجميع العراقيين، من خلال ما يضمنه من حقوق وحريات ومبادئ عادلة.

هـ ـ إن الكثير من مواد الدستور يتوافق مع مبادئ الإسلام بشكل إجمالي. وإن كان يرغب في ترسيخ أكبر لإسلامية الدولة ومنهجها ونظامها.

ثانياً: قضية الفدرالية، حيث أبدى سماحته تفهماً عالياً لهذا المطلب الذي اتفق عليه الشيعة والكرد، وأهمية قيام أبناء المحافظة بإدارة شؤونهم بأنفسهم، وتقديم ما هو أفضل لمصلحتهم. وأبدى سماحته أنه يفضل عدم قيام أقاليم فدرالية متعددة في الجنوب خشية حدوث صراعات ونزاعات تشق وحدة الصف وتضعف من أدائهم. وإن سماحته يفضل قيام وحدة فدرالية واحدة تضم المحافظات الشيعية التسع في الجنوب والوسط.

لم يكن السيد السيستاني لوحده قد أصدر فتوى بالتصويت بنعم على الدستور، بل شاركه مراجع آخرون هذا التوجه. فقد دعا المرجع الديني الشيخ محمد إسحق الفياض العراقيين إلى التصويت بنعم على الدستور من أجل «المحافظة على حقوقهم ولاستقرار الأمن». لكنه في الوقت نفسه «أبدى مخاوفه من أن تكون الفدرالية فتنة تشق صفوف العراقيين»، مشيراً إلى «أنه مع الفدرالية إذا كانت تحقق للعراقيين العدالة الاجتماعية وتحافظ على

وحدتهم»[١٣]. كما دعا الفياض خطباء المساجد إلى حث المواطنين على المشاركة الفاعلة في الاستفتاء على الدستور، والتصويت بنعم لأنه «يراعي حقوق طوائف الشعب العراقي كافة»[١٤].

في ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٥ أعلن السيد أحمد الصافي ممثل السيد السيستاني في بيان له في وسائل الإعلام أن المرجع الأعلى أصدر فتوى «يوجب فيها على المؤمنين التصويت بنعم على الدستور». وجاء ذلك في اليوم نفسه الذي أعلن فيه عن الاتفاق بين الكتل السياسية في الجمعية الوطنية على إجراء تعديلات في مسودة الدستور تلبية لمطالب السنة العرب الذين كانوا يرفضون التصويت على الدستور. وقد أقيم احتفال بهيج في الجمعية الوطنية بهذه المناسبة التي جمعت الأطراف العراقية كافة، ومنها السنة العرب ممثلين بالحزب الإسلامي العراقي الذي أعلن أنه سيصوت بنعم على الدستور. كما أعلن ديوان الوقف السني الموقف نفسه.

سابعاً: انتخابات الجمعية الوطنية

بعد حل سلطة التحالف المؤقتة أخذت حكومة علاوي إدارة شؤون الدولة ومنها التحضير لإجراء الانتخابات العامة. وكان قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية قد حدد أن يكون إجراؤها في موعد لا يتجاوز ٣١/ ١/ ٢٠٠٥. وجاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ الصادر في ٨/ ٦/ ٢٠٠٤ ليؤيد تاريخ إجراء الانتخابات المذكور، وتشكيل جمعية وطنية منتخبة تتولى صياغة دستور دائم، وتولي السلطة حكومة عراقية منتخبة وفق الدستور بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥.

---

(١٣) **المؤتمر** (بغداد)، ٤/ ٩/ ٢٠٠٥.

(١٤) **الصباح**، ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٥.

انقسم الشارع العراقي بين مؤيد وداعم لإجراء الانتخابات، وبين معارض ومقاطع لها. فقد عارضتها القوى السنية عموماً والأحزاب القومية واليسارية. ومن الشيعة عارضها تيار السيد مقتدى الصدر. واحتج المعارضون الإسلاميون مثل هيئة علماء المسلمين بزعامة الشيخ حارث الضاري، والهيئة العليا للإفتاء والدعوة والإرشاد بزعامة الشيخ مهدي الصميدعي، وديوان الوقف السني برئاسة الدكتور عدنان الدليمي، بأن الانتخابات غير شرعية لأنها تجري تحت الاحتلال، متناسية أن انتخابات المجلس التأسيسيّ عام ١٩٢٥ كانت تحت الاحتلال البريطاني المباشر من دون أن يعترض عليها أحد أو يطعن بشرعيتها[١٥]. وطالبت أطراف سنية أخرى بتأجيل الانتخابات بسبب غياب الأمن والهجوم على الفلوجة. وعلى رأس هؤلاء الحزب الإسلامي العراقي بزعامة الدكتور محسن عبد الحميد، وبقية الحركات والأحزاب السنية التي يقودها عدنان الباججي وغازي عجيل الياور وسعد عاصم الجنابي ورعد مولود مخلص ونصير الجادرجي ومشعان الجبوري ومبدّر الويس وسمير الصميدعي.

قبل مغادرته العراق أصدر بول بريمر الحاكم المدني ثلاثة قرارات هامة في ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤ و١٥/ ٦/ ٢٠٠٤ وهي:

أولاً: الأمر رقم (٩٢) في ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤ الذي تم بموجبه تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وهي هيئة حكومية مستقلة عن الدولة والسلطات الثلاث (الحكومة، البرلمان والقضاء)، وكذلك مستقلة عن الأحزاب والمنظمات والحركات السياسية أو أية جمعية أو منظمات المجتمع المدني. وتقوم بمهامها والإشراف على

---

(١٥) صلاح عبد الرزاق، «هل كانت حكومة النقيب والمجلس التأسيسي العراقي شرعيتين؟،» **الصباح**، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٤.

الانتخابات تنفيذاً لما ورد في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية. وتم اختيار أعضائها من قبل الأمم المتحدة، وهم سبعة عراقيين وإيطالي واحد. ولها مركز في بغداد وفروع في المحافظات.

ثانياً: الأمر رقم (٩٦) في ١٥/ ٦/ ٢٠٠٤ وهو قانون الانتخابات الذي يحدد الأسس الرئيسية للعملية الانتخابية مثل اعتبار العراق دائرة واحدة في انتخابات ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥، وحدد نسبة التمثيل السكاني لمقاعد البرلمان بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة. وبذلك تم تحديد عدد مقاعد الجمعية الوطنية بـ ٢٧٥ مقعداً، على اعتبار أن عدد سكان العراق ٢٧,٥ مليون نسمة. كما جرى اعتماد البطاقة التموينية كأساس في المشاركة في الانتخابات. وحددت المفوضية شروط الناخبين وطريقة تسجيل أسمائهم وطريقة التصويت. كما اشترط القانون وجود اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن كل ثلاثة أسماء مرشحين في جميع قوائم الترشيح.

ثالثاً: قانون رقم (٩٧) في ١٥/ ٦/ ٢٠٠٤، وهو قانون الأحزاب والكيانات السياسية، حيث تم تحديد شروط المصادقة على الكيانات السياسية، حيث أعطى هذه الصلاحية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات فقط. كما حدد القانون حقوق ومسؤوليات الكيانات السياسية أمام القانون. واعتبر القانون الأفراد الذين يدخلون بقائمة باسمهم أو بمفردهم كيانات سياسية تمتلك جميع الحقوق مثل الأحزاب والحركات والائتلافات السياسية الكبيرة.

ثامناً: الانتخابات البرلمانية الأولى في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥

أبدى السيد علي السيستاني اهتماماً ملحوظاً بالانتخابات التشريعية وعملية تشكيل الجمعية الوطنية العراقية. ويعود ذلك الاهتمام إلى أن المجلس يمثل المؤسسة الأقوى في الدولة والذي

يكون للشعب العراقي دوره الهام في تشكيله واختيار أعضائه بالانتخاب الحر المباشر. وتعود أهمية الجمعية الوطنية إلى الأمور الآتية:

أ ـ من أهم المهام التي تقوم بها الجمعية الوطنية هي تدوين دستور دائم للعراق. وهذه المهمة تعتبر مسؤولية تاريخية وشرعية وقانونية وسياسية جسيمة لابد أن يتحملها أناس أكفاء. كما ستضع الجمعية قانون الانتخابات الذي يحدد كيفية إجراء الانتخابات في العراق مستقبلاً.

ب ـ إن الجمعية مسؤولة مباشرة عن تشكيل الحكومة الانتقالية والتي يراد لها إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية أي لمدة عام واحد، ولا بد من وجود مسؤولين كفوئين ومن ذوي الخبرة والنزاهة. كما ستحدد الجمعية تركيبة الحكومة القادمة من النواحي السياسية والمذهبية والقومية.

ج ـ تتولى الجمعية المصادقة على ميزانية الدولة العامة والإشراف على الأموال والدخل الوطني والواردات العامة والإنفاق العام وتوزيع الثروة بين أبناء العراق. وهذه كلها قضايا حيوية للشعب العراقي ومستقبل استقراره وسعادته.

لما كان السيد السيستاني من أشد المناصرين لإجراء الانتخابات، سعى بثقله لإنجاحها رغم المعارضة السنية الواسعة. واستقبل سماحته مختلف الفئات الاجتماعية وممثلي الأحزاب السياسية والطوائف الدينية والمذهبية العراقية ليحثهم على المشاركة في الانتخابات. وقام مكتب سماحته بالإشراف على تشكيل قائمة الائتلاف الموحد التي ضمت غالبية مرشحيها من الأحزاب الإسلامية الشيعية مثل حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الفضيلة ومنظمة بدر والاتحاد الإسلامي لتركمان

العراق، وأحزاب ليبرالية شيعية مثل حزب المؤتمر الوطني بزعامة الدكتور أحمد الجلبي، وشخصيات إسلامية مستقلة أخرى. كما ضمت القائمة بضعة مرشحين من السنة العرب.

ومن أجل دفع العملية الانتخابية نحو الأمام ومشاركة جميع العراقيين فيها، أصدر السيد السيستاني فتوى وأعطى تعليمات ووصايا تعتبر متابعة لأدق التفاصيل التي من العادة لا يتناولها المرجع الأعلى، ولكن حرص المرجعية الشيعية على نجاح الانتخابات جعلها تعطي إرشادات دقيقة، يمكن تقسيمها إلى قسمين[١٦]:

١ ـ القسم الأول: في الخطوط العامة للانتخابات

أ ـ التأكيد على إجراء الانتخابات في موعدها ونزاهتها.

ب ـ وجوب مشاركة كل فرد عراقي مؤهل للتصويت (أي يبلغ ١٨ عاماً فما فوق) من دون استثناء، الشاب والشيخ، الصحيح والمريض، وحتى المسن يمكنه المشاركة بمساعدة أحد، بحيث لا يضيع صوت واحد.

ج ـ وجوب مشاركة النساء في الانتخابات، ناخبات ومرشحات للمجلس. وهذا يعتبر إقراراً بشرعية المشاركة السياسية للمرأة المسلمة.

د ـ وجوب مشاركة جميع أبناء الشعب العراقي من مختلف القوميات والأديان والمذاهب.

هـ ـ دعم تشكيل لجنة من المستقلين مهمتها مساعدة الأحزاب والحركات السياسية والشخصيات المرشحة من أجل أن يتمثلوا في

---

(١٦) صلاح عبد الرزاق، «المرجعية الدينية والانتخابات البرلمانية القادمة،» **بغداد**، ٢٠٠٤/١١/٢٥.

لائحة موحدة تستطيع دخول المنافسة وتحقيق الفوز المطلوب.

و ـ التأكيد على انتخاب الذين يخدمون البلاد والشعب والمصلحة العامة، والذين يحظون بقاعدة شعبية وتأييد الشارع العراقي.

ز ـ عدم تأييد أي طرف من الأطراف السياسية حتى تحافظ على الحيادية والعدل.

٢ ـ القسم الثاني: في تفاصيل الانتخابات

أ ـ دعا السيد السيستاني العراقيين للتحقق من إدراج أسمائهم في سجلات الناخبين بصورة صحيحة.

ب ـ دعا من لم يُدرج اسمه أو أدرج بصورة مغلوطة إلى مراجعة اللجنة الانتخابية في منطقته وإبراز المستمسكات المطلوبة لتصحيح ذلك.

ج ـ الاستفادة من أخطاء الانتخابات الأفغانية التي أجريت مؤخراً، لا سيما مسألة الحبر المستعمل لضمان عدم حصول التزوير، وقيام بعض الناخبين بالتصويت أكثر من مرة واحدة.

د ـ تشكيل لجان شعبية يشرف عليها وكلاؤه ومعتمدوه في المناطق والمدن العراقية لمساعدة المواطنين على التأكد من وجود أسمائهم في سجلات الناخبين.

لقد برهنت المرجعية الشيعية أنها تريد حكومة وطنية اكتسبت شرعيتها من أصوات الناخبين وليس بدعم أجنبي أو محاصصة حزبية وعشائرية أو تعيين من قبل الاحتلال. كما أبدت رغبة قوية في إشراك الأمم المتحدة في الاشراف على الانتخابات كي تتجنب الاتهامات المتوقعة بالتزوير وغيره، وكي تحظى الانتخابات باحترام المجتمع الدولي والشعب العراقي على السواء.

إن تأثير المرجعية الشيعية بات قوياً في تعبئة الشعب العراقي من أجل إنجاح الانتخابات أولاً، ومن أجل التأكد من الحضور الجماهيري المطلوب، كي يشعر الجميع بالمسؤولية تجاه البلاد، ويساهم الجميع في صنع القرار وإدارة الدولة، لأنه وطنهم جميعاً. فإضافة إلى فتوى السيد السيستاني، أصدر المراجع الكبار في النجف الأشرف وهم السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ إسحق الفياض والشيخ بشير النجفي فتاوى تشجع الناس على المشاركة في الانتخابات.

كان لفتوى المرجعية الشيعية بوجوب مشاركة جميع العراقيين في الانتخابات صدى واسع، حيث التزمت بها الجماهير العراقية، من مختلف الأوساط الاجتماعية والقومية. لقد كان مشهداً رائعاً لا مثيل له في إقبال العراقيين على صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم لمرشحيهم، بكل حرية وشفافية. لقد تحدى العراقيون جميع الضغوط ورسائل الوعيد التي أرسلها الزرقاوي وبقية الجماعات الإرهابية بضرب المراكز الانتخابية. وقد حدثت بالفعل عدة حوادث إرهابية عندما قام بعض التكفيريين بتفجير أنفسهم باستخدام أحزمة ناسفة، راح ضحيتها أكثر من ثلاثين مواطناً بريئاً. كما لم تلتفت الجماهير لفتاوى المقاطعة وبيانات التثبيط التي أصدرتها التيارات السنية كهيئة علماء المسلمين وديوان الوقف السني والحزب الإسلامي العراقي.

شارك في الانتخابات (١١٠) أحزاب وكيانات سياسية، خرج (٩٩) كياناً خاسرين. وبسبب وجود مواقف معارضة من الانتخابات وخاصة من السنة العرب، وتلكؤ سكان بعض المدن في تسجيل أسمائهم في سجلات الناخبين، ووجود توتر أمني وسياسي في بعض المناطق، جاءت نسبة المشاركين ٥٨ بالمئة من مجموع الناخبين. كما شارك فيها العراقيون المقيمون في الخارج حيث تم افتتاح مراكز

اقتراع في سوريا وإيران والأردن ودولة الإمارات وبريطانيا وهولندا وأمريكا والدانمارك. وحصلت قائمة الائتلاف الموحد على (١٤٠) مقعداً، وقائمة التحالف الكردستاني على (٧٥) مقعداً، والقائمة العراقية على (٤٠) مقعداً، وقائمة عراقيون على (٥ مقاعد)، وبقية الأحزاب الصغيرة حصلت على ما بين مقعد واحد إلى ثلاثة مقاعد.

تاسعاً: الانتخابات البرلمانية الثانية في ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥

من المعروف بأن السيد السيستاني قد وفر دعماً كبيراً لانتخابات ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ التي تعتبر أول انتخابات حرة ومستقلة وشفافة في تاريخ العراق. وفي ضوء نتائج الانتخابات تم تشكيل الجمعية الوطنية التي مثلت أول برلمان عراقي يعبر بصدق عن آراء جميع المشاركين في الانتخابات. إذ ضمت الجمعية جميع مكونات الشعب العراقي من العرب والكرد والتركمان والكلدوآشوريين، والمسلمين سنة وشيعة، ومسيحيين.

وبسبب الأداء غير الجيد أحياناً للجمعية وجهت إليها مجموعة من الانتقادات بعضها موضوعي، والآخر دعائي جاء من الجماعات التي قاطعت الانتخابات. كما كان لاهتمام أعضاء الجمعية في إقرار قوانين تهمّ مصالحهم الشخصية كالرواتب والمنح والامتيازات والتقاعد، سبب استياء لدى أوساط دينية وسياسية وشعبية وإعلامية. وكان المنتقدون لأداء الجمعية يرون أن الظرف الحالي الذي يعيشه أبناء العراق من ظروف معيشية صعبة ومشاكل البطالة والسكن ونقص الخدمات تستوجب على أعضاء الجمعية إبداء الاهتمام بوضع حلول لهذه المشاكل التي تهم قطاعات واسعة من الجماهير العراقية. كما إن على أعضاء الجمعية أن يهتموا بقضايا الناس الذين انتخبوهم وأوصلوهم إلى مقاعد البرلمان، لا أن ينسوا هذه الجماهير التي قدمت

ملايين الشهداء والسجناء والمظلومين خلال العهد البائد لنظام البعث.

وكان السيد السيستاني من الذين انتقدوا أداء أعضاء الجمعية الوطنية، وخاصة أعضاء الائتلاف العراقي الموحد الذي حظي برعاية سماحته ودعمه المعنوي والسياسي. إذ انتقد سماحته الأحزاب التي لم تراع الكفاءة في ترشيح أعضائها للجمعية وللمناصب الحكومية، كما انتقد الأعمال والمواقف الفئوية الضيقة التي مارسها بعض الأحزاب.

هذا الامتعاض من أداء الجمعية الوطنية جعل السيد السيستاني يعيد حساباته، وتقييم موقفه من الانتخابات القادمة، ولذلك قرر ما يأتي:

أ ـ عدم تأييد أية قائمة أو كيان سياسي في انتخابات ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥.

ب ـ منَع وكلائِه من دعم أي كيان سياسي أو مساندة أحد المرشحين علناً في الانتخابات.

ج ـ منع وكلائه وممثليه من ترشيح أنفسهم في الانتخابات ضمن قائمة أحد الأحزاب.

د ـ من يفعل ذلك تلغى وكالته ويفقد وضعه كممثل للمرجعية الدينية[١٧].

من الواضح أن السيد السيستاني يريد أن ينأى بالمرجعية الشيعية بعيداً عن الدخول في الصراعات السياسية، خاصة وأن بعض الأحزاب العلمانية رفضت علناً تدخّل المرجعية لدعم هذا الائتلاف أو ذاك الحزب. كما إن السيد السيستاني يريد للمرجعية أن تبقى

---

(١٧) **الزمان**، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٥.

محافظة على موقعها الأبوي لجميع العراقيين، لأن انحيازها لطرف دون آخر يقلّص من تأثيرها ورعايتها للجميع بصورة متساوية. وإذا كان السيد السيستاني قد دخل بثقله في انتخابات ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ فإن ذلك يعود إلى طبيعة الظروف الاستثنائية التي كانت تهدد العملية الانتخابية، واحتمال فشلها من دون تدخله. الأمر الذي يعني التفريط بمصالح عليا للعراق والعراقيين، والدخول في دوامة الاحتراب السياسي والطائفي.

خاتمـــة

من خلال هذا البحث حول دور المرجعية الشيعية في الأحداث السياسية في العراق المعاصر يمكن استخلاص ما يأتي:

١ ـ أثبتت الأحداث أن المرجعية تعي جيداً المرحلة التاريخية التي تعاصرها بشكل تجعل المرجعية ترسم استراتيجية واضحة المعالم في التعامل مع الأحداث بروية وحكمة بعيداً عن الانفعال وردود الأفعال غير المحسوبة. إذ بدا من الواضح أن إصرار المرجعية على إجراء الانتخابات العامة كشرط لإضفاء الشرعية على أي عمل سواء تشكيل الجمعية الوطنية أو تدوين الدستور وما ينبثق منها من مؤسسات دستورية.

٢ ـ استيعاب المرجعية الظروفَ الدولية والموازنات السياسية والمصالح الاقتصادية والثقافية للقوى الكبرى في المنطقة. وكذلك استيعاب الطرح السياسي والقانوني المتمثل في قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالعراق ومستقبله والدور الأمريكي فيه. هذا الوعي السياسي جعل المرجعية تؤكد دائماً ما ألزمت به القوى الكبرى أنفسها في ما يخص مستقبل العراق ورعاية العملية الديمقراطية التي تضمن الأمن والاستقرار السياسي والأمني، مما يؤدي إلى انسحاب

القوات الأجنبية من العراق. إن المرجعية رفضت التعامل عسكرياً مع الاحتلال لكنها شدّدت على العملية السياسية. واعتبرت أن الإلزام أي (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم) هي القاعدة في المرحلة الحالية التي يمر بها العراق، حتى تتحقق السيادة الكاملة للعراقيين على دولتهم.

٣ ـ التفاعل العميق والتشديد الدائم على الحالة الوطنية العراقية ومصالح العراق ومستقبل الشعب العراقي وطموحاته وآماله، بما يضمن العدالة والمساواة لجميع أبناء العراق بلا تمييز. إذ بقيت المرجعية تشكل طبقة وطنية تدافع عن مصالح الشعب العراقي، وتقف ضد أي حاكم أو مشروع للظلم والقمع. لقد استوعبت المرجعية مختلف أطياف الشعب العراقي ومذاهبه وقومياته وأديانه. فقد شدّد السيستاني على مشاركة غير المسلمين في الانتخابات ودعاهم إلى ممارسة حقهم الوطني. كما كان يستقبل ويخاطب العرب والكرد، الشيعة والسنة، المسلمين والمسيحيين والصابئة. كما أبدى تفهماً واعياً للقضايا الأساسية مثل الفدرالية، حيث رأى أنه لا مانع لديه من إقامتها طالما أنها تمثل رغبة العراقيين.

٤ ـ استيعاب المرجعية للظروف السياسية واختلاف التيارات الفكرية الأيديولوجية، وأنه لابد للجميع من صيغة سياسية وقانونية يجدون فيها الحريات والحقوق الدينية والحريات السياسية والثقافية والقومية. وهذا ما جعل المرجعية تتبنى المسار الديمقراطي من دون أن تسميه. إذ إنها تمسكت بالشرعية الجماهيرية المستمدة من الانتخابات واختيار ممثلي الشعب ليقرروا ما يريده ناخبوهم ويرغبوا بتحقيقه. كما كفلت لجميع التيارات السياسية حرية العمل السياسي، حتى العلمانيين وغير المسلمين طالما أنهم يحترمون القانون، ولا يتعدون على حقوق وحريات الآخرين. لقد شددت المرجعية على

«مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية ونحو ذلك في الدستور الجديد»(١٨).

٥ ـ رغم إيمانها، كمرجعية دينية، بالدولة الإسلامية، لكنها لم تجبر أحداً على تبنّي هذا الخيار، ولم ترفع هذا الشعار أو تطالب بإقامته. وكان بإمكانها القيام بذلك لوجود أحزاب إسلامية قوية، ولوجود أرضية شيعية مستعدة لتبنّي أطروحات المرجعية. إن المرجعية تنادي بدولة هي أقرب للدولة الديمقراطية الدستورية، منها إلى الدولة الدينية الثيولوجية الشمولية التي يلعب فيها رجال الدين دوراً مركزياً حيث يسيطرون على جميع النشاطات العامة، ويتدخلون في الحريات الفردية، ويحددون الخيارات الفكرية والأيديولوجية. يؤيد هذه الفكرة نوح فيلدمان أستاذ القانون في جامعة نيويورك بأن «الديمقراطية الإسلامية أمر ممكن في العراق، ديمقراطية تضمن لهم ليس فقط حق الانتخاب، ولكن الحق بأن يصوتوا لقوانين مغروسة في المعتقدات والقيم والمثل الإسلامية. ويمكن للدولة أن تقرّ بالإسلام وتموّل المؤسسات الدينية والتعليم الديني»(١٩). ويؤكد ريو مارك كيرشت من مؤسسة المشروع الأمريكي لبحوث السياسات العامة أن: «أتباع السيستاني الأتقياء يمنحون ليس فقط الأمل الأفضل لنشوء الديمقراطية، ولكن ربما الأمل الوحيد»(٢٠). يأتي ذلك في حال فشل أو عدم تطور التجارب الديمقراطية في المنطقة.

٦ ـ استطاعت المرجعية كبح جماح رجال الدين المحسوبين على المرجعية والمتطلعين للعب دور أكبر من خلال الأجواء الديمقراطية

---

(١٨) من تصريح للسيد السيستاني، في: الغروي، **المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة أهل البيت عليهم السلام**، ص ٩٣، نقلاً عن: **المستقبل**، ٢١/٨/٢٠٠٣.

(١٩) إيان بوروما، «ديمقراطية إسلامية للعراق؟،» **المدى**، ١٦/١٢/٢٠٠٤، ص ٥.

(٢٠) المصدر نفسه.

والحريات العامة التي تضمنها العملية السياسية والقوانين النافذة في العراق اليوم. لقد منع السيد السيستاني وكلاءه من تولّي أي منصب حكومي (عدا الأوقاف)، كما منعهم من ترشيح أنفسهم في قوائم الأحزاب السياسية في انتخابات ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ العامة. لقد أصبح الفقيه والمرجع والخطيب وطالب الحوزة وإمام المسجد والحسينية رجالاً متخصصين في الدين والأحكام الشرعية يدلون بدلوهم بحسب موقعهم وبحسب حاجة الدولة والمجتمع إليهم. إذ يوجد العديد من رجال الدين، وبعضهم وكلاء للمرجعية، انتخبوا نواباً في الجمعية الوطنية، ويشاركون في مختلف لجانها الاختصاصية، حتى إن رئيس لجنة صياغة الدستور، الشيخ همام حمودي عالم دين.

٧ ـ منعت المرجعية نمو التطرف الديني الذي حاولت بعض التيارات الشيعية ممارسته بعد سقوط النظام. إذ كانت تشدّد دائماً على احترام القوانين التي تصدرها الحكومة، وأنها مقدمة على الاجتهادات الفردية في تطبيق الأحكام الشرعية. لقد رفضت المرجعية إجبار المرأة العراقية على ارتداء الحجاب، واعتبرت قرار ارتداء الحجاب أمراً تابعاً للمرأة، وهي التي تتخذه باختيارها.

٨ ـ لقد تمكنت المرجعية من تجنيب العراق النموذج التركي العلماني الذي يلغي أي دور للدين في الحياة العامة. كما تفادت قيام دولة دينية على الطراز الإيراني حيث الطابع الشمولي هو السائد في الدولة. لقد منحت المرجعية الدين موقعه الطبيعي كنظام أخلاقي وهوية ثقافية للشعب العراقي. كما ساهمت في دعم الاتجاه الذي يقضي بعدم إصدار قانون يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. إن موافقة أمريكا على الدستور العراقي الذي يمنح الإسلام دوراً بارزاً في الدولة، يعد انتصاراً للتيار الإسلامي من جهة. ومن جهة أخرى، يشير إلى نضج واضح في الفكر السياسي الغربي الذي اعتاد على

معاداة الإسلام لأسباب تاريخية وعقائدية وفلسفية. إضافة إلى التجارب المريرة للتعامل مع الإسلام السياسي الذي برز فيه الطابع الأصولي والإرهابي، كما في إيران وأفغانستان والسعودية والباكستان ومصر. لقد أدركت أمريكا أن الإصرار على العلمانية يجعل الناس يتوجهون أكثر فأكثر نحو الإسلام المتطرف لأنها ستعطي مبررات مقبولة في مهاجمة ورفض المشروع العلماني حتى وإن كان ديمقراطياً. من جانب آخر، فإذا لم يكبح الإسلاميون المعتدلون جماح العنف والتطرف، وإذا لم يتمسكوا بالخيار الديمقراطي فإن المسار الديمقراطي سيفشل في النهاية، ويكونون هم أول الخاسرين، لأنهم سيعودون إلى دوّامة العنف والعنف المضاد من قبل الدولة، كما يحدث في بلدان إسلامية كثيرة.

٩ ـ وقفت المرجعية ضد توجه بعض النخب العلمانية العراقية التي أرادت إقصاء الإسلام عن لعب أي دور في الدستور والقوانين. إن تهميش الدين يؤدي إلى ظهور تمرد إسلامي يتمثل بالحركات الأصولية التي تنتهج العنف وسيلة لتحقيق أهدافها، وللانتقام من الأنظمة التي تمنعها من العمل والحركة والتعبير. إذ يرى بعض الباحثين أن «الدين في الحقيقة وعلى مدى قرون عديدة، كان يمثل كابحاً للطغيان في العالم الإسلامي. إن تدمير المؤسسات الإسلامية التقليدية مثل المدارس الدينية والمساجد باسم التحديث يترك فراغاً اجتماعياً يتم ملؤه في آخر الأمر بازدهار التطرف في الفكر الإسلامي السياسي»[٢١].

١٠ ـ أثبتت المرجعية أن الدين يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في الحياة العامة وفي عملية التحول نحو النظام الديمقراطي. وهذا على

(٢١) مايكل هيرش في: **الواشنطن الشهرية**، نقله إيان بوروما في مقالة له في: **نيويورك تايمز**، ترجمة صحيفة **المدى** في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤.

العكس مما تدعو إليه النخب العلمانية التي تؤكد أن الدين يعيق التقدم السياسي والاجتماعي، وتنادي واجهاتها ومنظماتها وخاصة النسائية منها إلى فصل الدين تماماً عن الدولة والدستور والقانون. لقد أعطت المرجعية مصداقاً واضحاً على أن الإسلام لا يتقاطع مع الديمقراطية، كما يضمن الحقوق والحريات لجميع المواطنين. هذا في الوقت الذي يشهد العالم نمواً في الأصولية الإسلامية التي تتمثل في الحركات الجهادية والجماعات الإسلامية التي تتبنى العنف والإرهاب سبيلاً لمواجهة خصومها، ولتحقيق أهدافها. في الوقت نفسه، منعت المرجعية من تسييس الدين وجعله مجرد واجهة لأغراض سياسية ومنافع شخصية وحزبية. لقد حافظت المرجعية على التوازن الدقيق لدور الدين، وتجنيبه حالة الاستغراق والذوبان في العملية السياسية، وبين التهميش والإقصاء، أو التوظيف السلبي والاستغلال السياسي للرموز الدينية.

١١ ـ أعطت المرجعية زخماً كبيراً ودفعاً قوياً للتيار الإسلامي المعتدل في العراق، كحزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الفضيلة وغيرها، في أن يكون جزءاً هاماً ولاعباً قوياً في الساحة السياسية العراقية. لقد بات التيار الإسلامي على هرم السلطة، يصنع القرار وتتولى شخصياته مسؤوليات عالية في الدولة، ويطرح برامج سياسية. هذا التبني المرجعي يقوّي الخط المعتدل في التيار الإسلامي، ويحول دون نزول الجماعات الإسلامية إلى العمل تحت الأرض ليمارس نشاطاته بعيداً عن الرقابة أو التقويم.

١٢ ـ بذلت المرجعية جهوداً استثنائية في تخفيف اندفاع التيار الصدري الذي كان يميل إلى العنف بسبب ظروف تشكيله وطبيعة قواعده. فقد بدا التيار الصدري أكثر انسجاماً مع خط المرجعية،

وأصبح أكثر هدوءاً وعقلانية، يفكر بالمنطق السياسي ويمارس العمل السياسي عبر قنواته المفتوحة، ويساهم برأيه ويبني موقفه السياسي حسب طبيعة الحدث، ووفق متبنياته التي ربما تختلف عن بقية الأحزاب والحركات الشيعية[٢٢].

١٣ ـ أدركت المرجعية أن الديمقراطية في العراق لن تجد طريق النجاح من دون استيعاب مطالب السنة العرب، لما لهم من تراث إداري وخبرة حكومية وقدرة مالية واقتصادية، وامتدادات عربية ودولية تؤيد مواقفهم، وتضغط على الشيعة والأكراد لتلبية مطالب السنة. ولذلك منع السيد السيستاني أية مواجهة شيعية مسلحة ضد السنة رغم الجرائم الطائفية التي ارتكبتها جماعات تكفيرية وبعثية. كما استقبل السيد السيستاني شخصيات إسلامية وحكومية وسياسية سنية متفهماً مواقفهم، مسدداً إياهم بالنصح والمشورة من أجل المحافظة على وحدة الصف الوطني العراقي[٢٣].

١٤ ـ أكدت المرجعية أهمية ضمان حقوق الأقليات الدينية

---

(٢٢) أصدر مكتب السيستاني بياناً في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٣ دعا فيه «جميع أبناء الشعب العراقي إلى عدم التصديق بما تروجه القنوات الفضائية من وجود صراع بين مكتب السيد الشهيد الصدر (قده) ومكتب السيد السيستاني (دام ظله الوارف). وأن هناك جهات معادية استعمارية وإقليمية معادية لمذهب أهل البيت (عليهم السلام) تحاول إثارة الفتنة الداخلية بين أبناء هذا المذهب. فالذي نرجوه ونأمله من جميع الموالين لأهل البيت (عليهم السلام) التزام الهدوء وضبط النفس. وعلى جميع أبناء المذهب التآلف والتعاضد من أجل تفويت الفرصة على الأعداء. ونحن جميعاً إخوة في الله، متحابون وعلينا التعاضد من أجل دفع الفتنة والبلاء عن هذا البلد». انظر: الغروي، **المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة أهل البيت عليهم السلام**، ص ١٠٢.

(٢٣) في ١٢/ ١/ ٢٠٠٤ أصدر مكتب السيد السيستاني بياناً أشار فيه إلى لقاء سماحته مع الدكتور عدنان الباججي الرئيس الدوري لمجلس الحكم الانتقالي، وجاء فيه أن الباججي «شرح لسماحته آخر التطورات في ما يتعلق بالعملية السياسية. كما اطلع سماحته على مضمون الرسالة التي بعث بها إليه السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن. (مكتب السيد السيستاني في ١٨ من ذي القعدة ١٤٢٤ هـ).

والمذهبية والقومية في العراق. كما أكدت دور المرأة في الحياة العامة، عندما أيدت مشاركتها في الانتخابات، ناخبة ومرشحة. كما دعمت دور المرأة في منظمات المجتمع المدني، وتولي مناصب حكومية، وتمثيل الشعب في الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات والبلديات. يأتي ذلك ليؤكد نضج الفكر السياسي الشيعي وانفتاح الفقه الشيعي، مقارنة بالمؤسسات الإسلامية في بعض الدول العربية والإسلامية (كالسعودية والكويت) التي ما زالت تمنع منح المرأة حق التصويت أو الترشيح في المجالس التمثيلية.

١٥ ـ حافظت المرجعية على الحوزة العلمية بكيانها وامتداداتها ورجالها ومؤسساتها لتكون دوماً في خدمة الأمة وطموحاتها وآمالها. كما حمت المؤسسة الدينية من التدخلات الداخلية والضغوط الخارجية من أية جهة كانت. وهذا لا يعني الانغلاق على الذات أو قطع الاتصالات مع الآخرين، بل على العكس مثلاً، أجاب السيد السيستاني عن أسئلة وجهها إليه مراسلون من صحف أمريكية[٢٤].

١٦ ـ لعبت المرجعية دوراً هاماً في الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة، حيث تمكنت بحكمتها وسعة صدرها من تجنيب العراق حرباً أهلية وفتناً طائفية هنا وهناك، سواء داخل الصف الشيعي أو بين الشيعة والسنة، أو بين الإسلاميين وغير الإسلاميين. لقد أصبحت المرجعية في بعض الأحيان الصوت الوحيد الذي ينتظره الجميع. ففي الأزمة السياسية والمواجهة العسكرية التي حدثت في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٤ بين تيار السيد مقتدى الصدر وبين القوات الأمريكية والعراقية في النجف الأشرف، وما حدثت

(٢٤) انظر مثلاً: وكالة أسوشيتد برس، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٣؛ شبكة فوكس نيوز، ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٣، و *Washington Post*: 26/6/2003, and 24/10/2003.

من أعمال شغب ومواجهات مسلحة بين الطرفين في المحافظات، وتدمير أنابيب نفط ومبانٍ حكومية، عجز الجميع عن فعل أي شيء، الحكومة والجيش والشرطة، والقوات الأمريكية، والأحزاب السياسية، وبقوا ينتظرون عودة السيد السيستاني من رحلة العلاج في لندن، ليقوم بدور لا أحد يتمكن من أدائه سواه. وبالفعل عاد السيستاني وأقنع التيار الصدري بالانسحاب من النجف والكوفة، عندها تنفس الجميع الصعداء.

١٧ ـ استخدمت المرجعية تأثيرها الواسع ونفوذها الكبير في تعبئة الجماهير العراقية باتجاه المسار الديمقراطي. كما تمكنت من إحضار الشارع العراقي في الساحة أثناء الأزمات والمنعطفات الهامة كالانتخابات البرلمانية والاستفتاء على الدستور. إن الانتماء والتأثير الديني في المجتمعات الإسلامية وفّر إجماعاً ضرورياً باتجاه العمل بالقواعد المشتركة التي يؤمن بها الجميع. ولا يُعلم كيف كانت ستسير الأمور في العراق لو أن المرجعية انكفأت على نفسها، أو كانت ضد العملية الديمقراطية.

١٨ ـ تعتبر مرجعية السيد السيستاني امتداداً لمدرسة أستاذه السيد أبي القاسم الخوئي. فالخوئي كان لا يعارض الإيمان بالدولة الإسلامية، ولا يناقض السياسة من حيث المبدأ، ويؤمن بولاية الفقيه (الخاصة). وينفرد ببعض الآراء المرتبطة بالأساس الفكري الثوري، لكن الجانب العملي اتخذ مساراً تقليدياً أوقف أية مبادرة أو تحرك سياسي[٢٥]. هذا الخيار التقليدي جعل الخوئي بعيداً عن التدخل بالشأن السياسي رغم حدوث أحداث خطيرة في العراق مثل إعدام

(٢٥) عادل رؤوف، **العمل الإسلامي في العراق: بين المرجعية والحزبية** (دمشق: المركز العراقي للإعلام والدراسات، ٢٠٠٠)، ص ٤٥٢.

السيد محمد باقر الصدر والحرب العراقية ـ الإيرانية. ولعل أبرز دور للسيد الخوئي كان انخراطه في انتفاضة شعبان (آذار ١٩٩١) باعتباره المرجع الأعلى للشيعة وزعيم الحوزة العلمية وشخصية اجتماعية بارزة، لأن كلمته مسموعة ومتفق عليها من قبل الجميع[٢٦].

لقد كان يُتوقع من السيد السيستاني أن لا يتدخل في الشأن السياسي طبقاً لمدرسته الفقهية والسيرة العملية للمرجعيات التي سبقته (السيد أبو الحسن الأصفهاني (١٩٢٠ ـ ١٩٤٦)، السيد محسن الحكيم (١٩٤٦ ـ ١٩٧٠)، السيد أبو القاسم الخوئي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٢)). إن تدخل السيد السيستاني بالشؤون السياسية نابع من وقائع عملية أكثر منها متبنيات نظرية. إذ إنه سئل عن هذا الأمر فأجاب: «الناس تسألني في أمورها وخاصة القضايا العامة والمصيرية كالانتخابات وغيرها، فهل أسكت أم أجيبها؟ إنني كمرجع أجد نفسي ملزماً بالإجابة عن استفسارات الناس وحتى السياسية منها». من جانب آخر يزور السيستاني وبقية المراجع الكبار (السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ إسحق فياض والشيخ بشير النجفي والشيخ محمد اليعقوبي) الكثير من المسؤولين في الدولة والحكومة وزعماء الأحزاب السياسية ونواب البرلمان ووجهاء ورؤساء عشائر يسألون ويطلبون النصيحة في الشؤون السياسية، فهل يردّونهم أم يجيبونهم وينصحونهم خدمة لصالح العراق والشعب العراقي؟

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٣.

الفصل الرابع

المرجعية الدينية وتعزيز الوحدة الوطنية في العراق

مقدمـة

تميزت المرجعية الدينية في العراق بمواقفها الوطنية البارزة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، حتى وُصفت بأنها نخبة وطنية تمثل مصالح الجماهير وتدافع عن حقوقها أمام الحكومات أو السلطات الظالمة أو القوى الأجنبية المحتلة. والمتتبع لتاريخ العراق الحديث والحركات والأحداث السياسية منذ الغزو البريطاني للعراق عام ١٩١٤، يلاحظ أن المرجعية الشيعية قد حملت لواء معارضة الاحتلال الأجنبي، فأصدرت فتاوى الجهاد، وعبأت كتائب المجاهدين، وشاركت ميدانياً في المعارك الطاحنة ضد القوات البريطانية الغازية. وقد أدت مواقفها الوطنية إلى تأخير احتلال بغداد ثلاث سنوات، أي حتى آذار/ مارس ١٩١٧.

واستمرت برفضها التعامل مع السلطات المحتلة أو التعاون معها لتنفيذ مآربها ومصالحها. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ الإدارة البريطانية موقفاً سلبياً من المرجعيات الشيعية. فعندما قام الحاكم السياسي العام في العراق أرنولد ويلسون في حزيران/ يونيو ١٩١٩ بزيارة المرجع الشيخ محمد تقي الشيرازي في بيته رفض الشيخ تدخل ويلسون بشؤون العتبات المقدسة، كما رفض طلب ويلسون القيام بدور الوساطة وإقناع الإيرانيين بتصديق معاهدة بين إيران وبريطانيا، وكذلك إصدار فتوى لإيقاف القتال بين القوات البريطانية والقبائل الإيرانية في جنوب إيران، حيث قال له: «نحن الآن في العراق،

ونتكلم عن العراق». هذه المواقف وغيرها جعلت الشخصيات الإنكليزية تصف الشيخ الشيرازي بأوصاف سيئة، وتذمه ذماً قبيحاً. فقد وصفه ويلسون في مذكراته بأنه «مثل البابا ليو التاسع، قديس بسيط ذو مزاج ميال لتضليل نفسه والعالم، وأنه كثيراً ما يفعل باسم التقوى والدين أفعالاً بعيدة كل البعد عن حقيقة الدين»[1]. وأرسل ويلسون في ١١ حزيران/ يونيو ١٩١٩ رسالة إلى لندن يصف فيها الشيرازي بقوله «إن المجتهد الأكبر في كربلاء الميرزا محمد تقي الشيرازي في سن الخَرَف ومحاط بعصابة من طلاب المال الذين ليس لديهم ضمير، والذين يأملون أن يكسبوا الثروات قبل موته، وهم يعملون ضد الإنكليز». أما المسّ بيل فتصف الشيرازي بأنه «عجوز واقع تحت سيطرة ابنه الأكبر الميرزا محمد رضا في كل الأمور». وهي تصف ابنه محمد رضا بأنه «يقبض المال من الأتراك، وأنه ليس له أية منزلة دينية ولكن نفوذه عند أبيه هو الذي جعله مرجعاً أعلى للرأي». وتضيف المس بيل قائلة «إن اسم ابن الشيرازي ورد في برقية صدرت من البلاشفة (حكام روسيا) في رشت (مدينة شمال إيران) تذكر عنه بأنه يشتغل للدعوة البلشفية في كربلاء»[2]. ويعود موقف المس بيل من الشيرازي وابنه إلى دورهما في تأجيج المشاعر الوطنية ومشاركتهما البارزة في ثورة العشرين ١٩٢٠ ضد الاحتلال البريطاني.

أولاً: مواقف وطنية تاريخية

رغم أن قسماً من المرجعيات الشيعية المقيمة في النجف وكربلاء تنتمي إلى أصول قومية وعرقية غير عربية (فارسية، تركية،

---

(١) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج في ٤ مج، ط ٢ (قم: دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٥)، ج ٥: **حول ثورة العشرين**، ص ٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

هندية، باكستانية، أفغانية...) أو غير عراقية (سعودية، بحرانية، لبنانية...)[٣]، لكنها بقيت في خطابها ومواقفها تسمو فوق اللغات والأعراق والانتماءات القومية والقطرية. إذ إنها تميزت بتمسكها والتزامها بمصالح العراق والعراقيين والدفاع عن حقوقهم والمطالبة بأهدافهم حتى لو كانت ذات صبغة عربية واضحة. وللتدليل على ذلك سنذكر بعض هذه المواقف ودلالاتها:

١ ـ دولة عراقية عربية

في الاستفتاء الذي أجرته الإدارة البريطانية في العراق في نهاية عام ١٩١٨ حول رغبتهم في دولة عربية، ومن هو المرشح لرئاستها؟ كان موقف المرجعية الشيعية واضحاً بأنها ترغب في «إقامة دولة مستقلة تمتد من الموصل شمالاً إلى الخليج جنوباً. وبما أن أغلبية سكان العراق من العرب، وبما أن كل شخص يفضل أبناء جلدته الذين توحّدهم عناصر الدين واللغة والقيم والعادات، فإننا

(٣) منذ بداية القرن العشرين استلم المرجعية العليا مجموعة من المراجع غير العرب بدءاً بالملا كاظم الخراساني (توفي ١٢/١٢/١٩١١)، ثم السيد كاظم اليزدي (١٩١١ ـ ١٩١٩)، الشيخ محمد تقي الشيرازي (٣٠ نيسان/أبريل ١٩١٩ ـ ١٧ آب/أغسطس ١٩٢٠)، الشيخ فتح الله الأصفهاني (١٧/٨/١٩٢٠ ـ ١٨/١٢/١٩٢٠)، السيد أبو الحسن الأصفهاني (١٩٢٠ ـ ١٩٤٦)، السيد أبو القاسم الخوئي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٢)، السيد علي الحسيني السيستاني (١٩٩٢ ـ). وكان إلى جانبهم مجموعة من المراجع العظام أمثال الشيخ محمد حسين النائيني والسيد عبد الهادي الشيرازي والسيد محمود الشاهرودي والسيد مهدي الحسيني الشيرازي والشيخ علي الغروي والسيد عبد الأعلى السبزواري والشيخ البروجردي والشيخ آغا بزرك الطهراني والسيد محمد الروحاني. ويوجد اليوم إلى جانب السيد السيستاني (دام ظله) أربعة مراجع كبار هم محمد سعيد الحكيم (عراقي) والشيخ إسحاق فياض (أفغاني) والشيخ بشير النجفي (باكستاني) والشيخ محمد اليعقوبي (عراقي). كما تخرج من الحوزة العلمية في النجف الأشرف علماء ومراجع كبار من الدول العربية أمثال السيد محمد حسين فضل الله (لبناني)، الشيخ محمد تقي الفقيه (لبناني) والسيد عبد الله الغريفي (بحراني) والشيخ عبد الهادي الفضلي (سعودي)، السيد محمد باقر المهري (كويتي).

نرى من المناسب أن توضع هذه المملكة تحت حكم أمير عربي»[٤]. فقد وقفت المرجعية الدينية مع مواقف الشخصيات الوطنية الأخرى من علماء ومثقفين ووجهاء وشيوخ عشائر تدافع عن استقلال العراق، وحق العراقيين في تأسيس دولة يحكمها أمير عربي. وأيدت المرجعية ترشيح الأمير فيصل بن الشريف حسين ليكون ملكاً على العراق. إذ تشير مضبطة موقعة في ١٩/١/١٩١٩ من قبل أهالي كربلاء وبدعم كبار العلماء والمجتهدين إلى أنه «تقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية، فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف ليكون أميراً علينا»[٥]. هذا في الوقت الذي علت صيحات هنا وهناك تطالب بالحكم البريطاني المباشر ومن قبل شخصيات دينية واجتماعية معروفة[٦].

لقد أيدت المرجعية مطالب الحركة الوطنية وأكسبتها قوة وتأثيراً باعتبارها جهة دينية تحظى باحترام وتقديس المجتمع العراقي المسلم. ولم تتحفظ في دعم ترشيح ملك عربي مستورد من الحجاز طالما أن النخب السياسية العراقية مقتنعة به، وطالما أن هذا الترشيح يمكن أن يحقق تأسيس دولة عراقية مستقلة حسبما كانوا يرغبون.

أما بالنسبة إلى شكل الحكم فقد أصرت المرجعية على وجود مجلس تشريعي يشرف على الحكومة، وأن يلتزم الملك بالدستور. إذ ورد في عدة مضابط المطالبة بتأسيس «حكومة مستقلة استقلالاً

(٤) جعفر عبد الرزاق، **الدستور والبرلمان في الفقه السياسي الشيعي** (بغداد: دار الروابي، ٢٠٠٥)، ص ١٢٦.

(٥) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ٣ ج (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩)، ج ١، ص ١٣٠.

(٦) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٥: **حول ثورة العشرين**، ص ٨٠.

ناجزاً برئاسة ملك عربي مسلم مقيد بدستور ومجلس تشريعي منتخب»[٧]. لقد حرصت المرجعية على أن يكون للشعب العراقي دور في إدارة البلاد من خلال ممثليه في المجلس التشريعي. كما إن تأثير الحركة الدستورية ١٩٠٥ (في إيران) واضح من خلال الإصرار على تدوين دستور وتأسيس برلمان لضمان عدم هيمنة الملك أو الإدارة البريطانية على شؤون البلاد.

٢ ـ تعزيز وحدة العراقيين

أدى دعم موقف المرجعية لحركة الاستقلال وتأسيس دولة عربية يحكمها أمير عربي مسلم إلى تقوية مواقف السياسيين والمثقفين والوجهاء والعلماء في تأييد هذه المطالب. كما أدى موقفها إلى تعزيز وحدة العراقيين من السنة والشيعة عندما اجتمع ٢٣ مندوباً سنياً و٢٤ مندوباً شيعياً في بغداد من الوجهاء والسياسيين والقضاة والعلماء يمثلون سكان العاصمة للتداول بشأن الاستفتاء حول مستقبل العراق. عقد الاجتماع في ٢٢/١/١٩١٩ وحضره الكولونيل بلفور والمستشرق الإنكليزي مرغليوث الذي حاول إقناع المندوبين العراقيين بالقبول بالإدارة البريطانية المباشرة حيث خطب قائلاً: «إن العراق قد تعوّد على حكم الأجانب منذ القديم. فقد حكمه المغول، وحكمه الأتراك والإيرانيون. وهو لا يستطيع أن يحكم نفسه. وعلى هذا يجب على العراقيين أن يختاروا الإنكليز أوصياء عليهم أو تحت انتدابهم أو حمايتهم»[٨]. لم يأبه المجتمعون إلى أقوال بلفور أو ويلسون لكنهم وقّعوا على مضبطة جاء فيها:

---

(٧) حسن شبر، **تاريخ العراق السياسي المعاصر**، ٢ ج (بيروت: دار المنتدى، ١٩٩٠)، ج ٢: **التحرك الإسلامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٧م**، ص ١٨٢.

(٨) الوردي، المصدر نفسه، ص ٨٦.

«فإننا ممثلو الإسلام من الشيعة والسنة من سكان مدينة بغداد وضواحيها، بما أننا أمة عربية وإسلامية قد اخترنا أن تكون لبلاد العراق الممتدة من شمالي الموصل إلى خليج العجم دولة عربية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال سيدنا الشريف حسين مقيداً بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد»(٩).

وعندما أخذت بريطانيا تضغط على بعض الزعامات المحلية من أجل تأييد إدارة الاحتلال، وكذلك اختلاف بعض العلماء بين التأييد والمعارضة، أصدر الشيرازي فتواه الشهيرة بانتخاب أمير عربي مسلم وفرض الأمر الواقع من خلال إجبار الجميع على رفض الاحتلال، حيث جاء فيها:

«ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين، ٢٣/ ١/ ١٩١٩». وقد أيد هذه الفتوى سبعة عشر عالماً من كربلاء. وقد شكلت الفتوى ضربة قوية لفرض مندوبٍ سامٍ أو حاكم إنكليزي للعراق، كما وضعت حاجزاً أمام أنصار الإدارة الإنكليزية(١٠). يقول علي الوردي واصفاً تأثير هذه الفتوى على الوعي السياسي في العراق: «إن فتوى الشيرازي كانت عاملاً مهماً في تطوير الوعي السياسي في العراق، فهي قد جعلت الدين والوطنية في إطار واحد. وهذا أمر جديد لم يكن الناس يألفونه من قبل. وبذا أصبح الوطني متديناً والمتدين وطنياً»(١١).

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٠) تذكر بعض المصادر العراقية والأجنبية أن عبد الرحمن النقيب الكيلاني كان يرى بأنه «ليس هناك من يليق للعراق سوى السير برسي كوكس. فهو معروف ومحبوب وموضع ثقة أهالي العراق. . . وإننا نرغب في أن يحكمنا السير برسي كوكس!!». انظر: الوردي، المصدر نفسه، ج ٥: **حول ثورة العشرين**، ص ٩٢.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

٣ ـ التقارب السني ـ الشيعي

أثناء إرهاصات ثورة العشرين ١٩٢٠ وجد العراقيون أنفسهم أنهم يواجهون عدواً واحداً هو الاحتلال، ويريدون تحقيق هدف واحد هو الاستقلال، وأن ذلك لا يتحقق إلا بوحدتهم الوطنية. ففي رمضان من ذلك العام شهد العراق أحداثاً هامة على الصعيد الاجتماعي، لم تحدث في تاريخ العراق. فقد بدأت مجموعة من الممارسات التي تؤكد التقارب الوثيق بين السنة والشيعة في بغداد. إذ أقام البغداديون حفلات دينية مشتركة تجمع بين المولد النبوي على الطريقة السنية ومجلس التعزية الحسينية على الطريقة الشيعية. وكانت فكرة المجالس المشتركة قد جاءت من السيد صالح الحلي، وهو شاعر وخطيب حسيني شيعي مشهور. وكانت تقام هذه المجالس في مساجد السنة والشيعة على التعاقب، ويشارك فيها أتباع المذهبين. فقد أقيم أول مجلس يوم الجمعة ١٤/ ٥/ ١٩٢٠ في جامع القبلانية الذي يقع في سوق البزازين. وقام أحد وعاظ السنة بإلقاء خطبة الجمعة، ثم أعقبه الشيخ مهدي البصير فتلا المولد النبوي والمجلس الحسيني معاً. وقد اشتهر البصير بخطابه السياسي حتى سمي بـ «ميرابو العراق» لشدة تأثيره في الناس.

ولما حلّ شهر رمضان انتشرت المجالس المشتركة، وكانت توزع بطاقات الدعوة على الناس. وكان أحد هذه المجالس قد نجح إلى حد كبير عندما أقيم المجلس في ساحة الميدان وحضره عشرة آلاف من الجمهور. وتناوب الخطباء والشعراء على المنبر فذكروا جهاد النبي (ﷺ) واستشهاد الإمام الحسين (عليه السلام) في كربلاء. وألقيت قصائد تحث على الوحدة بين المسلمين، حيث قوطعت بالهتاف والتصفيق والحماسة. وقد أدى اعتقال أحد الشعراء إلى تظاهرات

وأحداث مواجهة مع الجنود[١٢]. أدت الأحداث إلى مقتل أحد العراقيين، فزاد هياج الناس وخاصة أثناء تشييعه، وأُغلقت الأسواق ورفعت الأعلام السوداء، وخرجت مواكب اللطم ترثي الشهيد. إثر ذلك تصاعدت المواجهة بين الزعامات الوطنية وموظفي الإدارة البريطانية، كتب الزعيم الوطني جعفر أبو التمن رسالة إلى الشيخ محمد تقي الشيرازي يستغيث به للتدخل والمساعدة. وصلت الرسالة إلى الشيرازي الذي أكد أهمية الوحدة الإسلامية واجتماع كلمة أهالي بغداد من السنة والشيعة في المطالبة بحقوقهم، وكذلك أهمية حفظ حقوق غير المسلمين من عراقيين وأجانب، إذ جاء فيها:

«... فسرّنا اتحاد كلمة الأمة البغدادية واندفاع علمائها ووجوهها وأعيانها إلى المطالبة بحقوق الأمة المشروعة ومقاصدها المقدسة. فشكر الله سعيك ومساعي إخوانك وأقرانك من الأشراف، وحقق المولى آمالنا وآمال علماء حاضرتكم الذين قاموا بواجباتهم الإسلامية».

كما أصدر الشيرازي رسالة مفتوحة إلى الشعب العراقي جميعاً يحثهم فيها على التماسك والتعاون بين السنة والشيعة والوحدة الوطنية، والمطالبة بحقوقهم المشروعة باستقلال العراق من خلال إرسال وفودهم إلى بغداد للتنسيق معاً في الضغط على الاحتلال البريطاني، جاء فيها:

«إلى إخواني العراقيين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد فإن إخوانكم في بغداد والكاظمية قد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع والقيام بمظاهرات سلمية. وقد قامت جماعة كبيرة

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٨٦ وما بعدها.

بتلك المظاهرات مع المحافظة على الأمن طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية، وذلك بأن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق بغداد وفداً للمطالبة بحقه متفقاً مع الذين يتوجهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد.

فالواجب عليكم، بل على المسلمين، الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف. وإياكم والإخلال بالأمن والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض، فإن ذلك مضرّ بمقاصدكم ومضيّع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيديكم. وأوصيكم بالمحافظة على جميع الملل والنحل التي في بلادكم، في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، ولا تنالوا أحداً منهم بسوء أبداً. وفقكم الله جميعاً لما يرضيه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٠ رمضان ١٣٣٨ هـ ـ الأحقر محمد تقي الحائري الشيرازي»[(١٣)].

لقد خاطب الشيرازي أبناءه من السنة والشيعة، ولما كان مقلدوه من الشيعة عادة فقد شدّد عليهم بـ «الاتفاق مع إخوانكم» السنة وتفادي أي صراع أو شجار فيما بينكم. كما اعتبر المطالبة باستقلال العراق «مبدأ شريفاً» يستوجب على جميع المسلمين التعاون من أجل بلوغه، إضافة إلى إرهاصاته بأن الوقت قد حان لنيل العراقيين حقوقهم لأنهم متحدون في مطالبهم ومتعاونون في تحركهم.

اشتد التقارب الطائفي بشكل لم يُشهد له مثيلٌ في العراق، فعندما يصل وفد الكاظمية لحضور مجالس بغداد، وكان يأتي بعربات الترامواي وعلى رأسه السيد محمد الصدر، وعند وصوله إلى بداية محالّ بغداد يخرج لاستقباله أهالي الجعيفر والسوامرة

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

والتكارتة (من السنة) حاملين الشموع، يهللون ويكبّرون. وإذا وصلت العربات إلى محطة بغداد كان في استقبالها جمهور غفير من أهل بغداد وفي مقدمتهم أحمد الشيخ داود أو غيره من علماء السنة، فيتعانقان عناقاً أخوياً كرمز للتآخي بين الطائفتين. وعند ذلك يرتفع صوت الجمهور بالصلاة على محمد وآل محمد.

ويحدث مثل ذلك أيضاً عندما يذهب وفد الأعظمية إلى الكاظمية أو العكس. وقام الملاّ عثمان الموصلي المنشد المعروف بدور كبير عندما كان ينشد القصائد في مدح النبي (ﷺ) وأهل بيته (عليهم السلام). وكان ينشد في صحن الكاظمية بقصائد بقي الناس يتذكرونها ويرددونها مدة طويلة من الزمن[١٤]. وحين حلت ذكرى شهادة الإمام علي (عليه السلام) في ٢١ رمضان، جاء موكب من أهالي الأعظمية إلى الكاظمية لمشاركة أهلها في العزاء. وأخذ الموكب الأعظمي يسير في صحن الكاظمية وهو يهزج قائلاً:

أبو بكر وعمر حزنانين ... عالوصي حيدر

وملائكة السما وجبرائيل ... لأجله تكدّر

وقام أهالي محلتي السوامرة والتكارتة بتأليف مواكب لطم قاصدين محلة الشيخ بشار لمشاركة أهاليها في العزاء. ولما حل شهر محرم استمرت المشاركة السنية في الشعائر الحسينية بشكل واضح. وفي اليوم العاشر من محرم ذهب الجميع إلى الكاظمية للمشاركة في ذكرى الإمام الحسين (عليه السلام).

يصف المؤرخ عبد الرزاق الحسني الدور الذي لعبه الشيرازي في التقارب الطائفي حيث يقول بأنه كان «يؤيد الصلات الأخوية

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٦

بين المسلمين بكل قواه، ويحث على التآلف والتآزر بين السنة والشيعة، ليقف الجميع صفاً واحداً بوجه الأجنبي. فوسّع مفكرو الطائفتين طرق وأساليب الاستعانة بنفوذه الديني الواسع لتحقيق مقاصدهم السياسية. ولما كانت رابطة رؤساء القبائل الدينية بمقام الإمام الشيرازي قوية جداً، فقد اتخذت صبغة سياسية واضحة، وأخذ الإمام يبث الدعوة بينهم إلى المطالبة باستقلال العراق بكل وسيلة ممكنة»[١٥].

وخلال أحداث الثورة استجابت بعض عشائر السنة لدعوة علماء الشيعة في مقاومة الإنكليز، وإن كانت غالبيتهم قد ظلت بعيدة عن الثورة بسبب ارتباطات وتأثير زعماء عشائرهم. فقد كان السيد محمد الصدر يقوم بحملة تبليغية في لواء الدليم وسامراء لدعوة العشائر هناك إلى الانضمام إلى الثورة. وقد نجحت جهوده في إقناع بعض زعماء العشائر مثل حبيب الخيزران شيخ قبيلة عزّة وقبائل ألبو علقة وألبو حيازة. كما استجاب الشيخ ضاري رئيس عشيرة زوبع في الرمادي لحركة الثورة[١٦].

٤ ـ الدفاع عن عروبة العراق

لم يقف الحاجز القومي ولا اللغوي من تبنّي المراجع غير العرب، الطموحات والآمال العربية لأنها تمثل أهداف العرب المسلمين من سكان العراق وهم الأكثرية. لذلك لا نجد هذا الفرز بين ما هو عربي وما هو إسلامي في خطابات وأفكار ومواقف المرجعيات الشيعية التي آلت على نفسها الوقوف إلى جانب أهلها من العراقيين بلا استثناء. كما لم تعر أهمية يوماً ما للفارق المذهبي

---

(١٥) عبد الرزاق، **الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي**، ص ١٣٩.

(١٦) شبر، **تاريخ العراق السياسي المعاصر**، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

بين السنة والشيعة، رغم أن تجربة الشيعة العراقيين وخاصة المرجعية الدينية قد عانت الأمرّين من التمييز الطائفي والعداء ضد الشيعة الذي مارسته الدولة العثمانية طوال أربعة قرون من حكم العراق. ووصل الأمر أحياناً إلى صدور فتاوى من شيخ الإسلام العثماني يجيز فيها قتل الشيعة ويوجب محاربتهم وتطهير البلاد منهم(١٧). وكان العراقيون السنة يحظون بالامتيازات والمناصب والوظائف الهامة في الإدارة والقضاء والتعليم والأوقاف والجيش وغيرها.

لقد بلغ مستوى تبنّي القضايا العربية إلى درجة كبيرة من قبل الشيرازي، حتى اعتبر ابنه محمد رضا من مؤيدي القومية العربية(١٨). كما إن الشيرازي الأب دافع عن الجامعة العربية بشكل صريح. إضافة إلى أنه سلك كل السبل من أجل إيصال صوت العراقيين إلى الرأي العام العالمي. ففي رسالة أرسلها بتاريخ ٢٥/ ٥/ ١٩٢٠ إلى الأمير فيصل في الحجاز طالباً منه الدفاع عن حقوق العراقيين في الصحافة الغربية جاء فيها:

«إلى حضرة صاحب السمو الأمير فيصل نجل جلالة ملك العرب خلد ذكره وملكه.

---

(١٧) في عام ١٥١٢ صدرت فتوى بجواز قتل الشيعة، باعتبارهم مارقين عن الإسلام، وذلك في عهد السلطان سليم ياووز التي قام بمقتضاها بمذبحة لاستئصال سبعين ألف شيعي بين رجل وامرأة وطفل، قتل منهم بالفعل أربعين ألفاً، بينما أودع الباقين في السجن. وصدرت عام ١٧٢٣ فتوى الشيخ عبد الله مفتي إسطنبول تدعو إلى الجهاد في سبيل محاربة الشيعة. في عام ١٧٤١ أصدروا فتوى بأن الشيعة مارقون عن الإسلام، يجوز قتلهم وتأسيرهم شرعاً. انظر: جعفر عبد الرزاق، «العلماء المسلمون بين الفقه السياسي والعمل السياسي،» **الفكر الجديد**، العددان ١١ ـ ١٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)، ص ٢٠٤.

(١٨) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ص ٢١٤.

بعد الدعاء لدوام عزكم وبقاء مجدكم، نبدي لكم أننا لا زلنا نسمع أنباء تفاديكم العظيم في سبيل إحياء الجامعة العربية التي هي عنوان المجد الإسلامي، ذلك المجد الرفيع الذي رفع قواعده أجدادك الطاهرون، وحمى حوزته أسلافك الماضون. فحيّا الله نخوتكم الهاشمية وغيرتكم الإسلامية وأدامكم ملكاً تقر به عيون المسلمين وتفخر به أئمة الدين.

هذا ولا يخفاكم ما تكابده الأمة العراقية المظلومة في كل لحظة من أنواع الظلم الفاحش وألوان الحكم الغاشم، مضافاً إلى الاستهانة بمكانتها التاريخية، والازدراء بتقاليدها الإسلامية، وما زالت تئن من التحكم الباطل والاعتداء على حقوقها المشروعة. وقد بلغ الظلم مبلغاً لا يجوز معه الصبر، وحيث إن هذا المحيط العراقي مضغوط عليه كل الضغط من كل الجهات حتى إنه لا يمكنه رفع صوته مباشرة إلى الأمم التي ترأف بالضعيف وتشفق عليه رحمة، فقد اعتمدنا الشيخ محمد باقر الشبيبي ليوقِفَكم على الأعمال القاسية الجارية في العراق، ويكشف لكم عن المظالم التي ما زالت تستعملها حكومة الاحتلال، فترفعوها إلى الصحافة الحرة في كل أنحاء العالم، وتظهروها صريحة إلى الحكومات الأوروبية والأميركانية حتى نتمكن بواسطتها من تحصيل مقاصدنا العالية. وتيقنوا أن السكوت على الضيم أمر لا يستطيع العراقيون تحمّله، فساعدوا إخوانكم الذين اعتمدوكم للمطالبة باستقلال بلادهم، ولا تجعلوا سبيلاً للتشبث الأجنبي كيفما كان وامتداد نفوذهم إلى هذه الديار الإسلامية. ودوموا مؤيَّدين ظافرين.

٧ رمضان ١٣٣٨ ـ محمد تقي الحائري الشيرازي»[(١٩)].

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

وفي رسالة أرسلها الشيرازي الابن إلى الأمير علي ولي عهد الشريف حسين ملك الحجاز يؤكد فيها التمسك بالوحدة العربية مع بقية الأقطار العربية، جاء فيها:

«... يا سموّ ولي العهد، إن القطر العراقي كسائر الأقطار العربية التي بايعت جلالة الملك أبيكم، وأزيدكم أنه أكثر تحمساً في سبيل الاستقلال التام، وأشد نعرة قومية، وأقرب إلى الوحدة العربية. وذلك لأنه مسكون بشعب عربي بحت ليس فيه دخيل يُخشى شرّه. وها هو اليوم ينتظر بفارغ الصبر أن يسمع دفاعكم عنه، فقد أكله الظلم، ونخر عظامه الاستبداد»[٢٠].

لم توفّر المرجعية الدينية جهداً ولا سبيلاً من أجل تحقيق استقلال العراق. فقد سعت لإشراك أطراف دولية منافسة لبريطانيا من أجل الضغط عليها لتحقيق مطالب العراقيين. إذ قام كل من الشيخ محمد تقي الشيرازي والشيخ فتح الله الأصفهاني (المعروف بشيخ الشريعة) بإرسال رسالة مؤرخة في ٩/ ١٢/ ١٩١٨ إلى السفير الأمريكي في طهران تذكّره فيها بالمبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكي توماس ويلسون (١٨٥٦ ـ ١٩٢٤) الذي حكم للفترة (١٩١٣ ـ ١٩٢١)، التي نصت على حق الشعوب في تقرير مصيرها جاء فيها:

«لزمنا أن نحرر لكم في هذه الآونة على سبيل الإيجاز، وذلك نظراً إلى ما أملته حكومة الولايات المتحدة من الشروط المعروفة التي قدمها رئيس جمهوريتها لإحقاق الحقوق، وتقرير المصائر، قد رأينا أن نراجع حكومة الولايات المتحدة بتوسطكم ونستعين بها في تأييد حقوقنا بتشكيل دولة عربية»[٢١].

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(٢١) شبر، **تاريخ العراق السياسي المعاصر**، ص ٣٩٠.

كما أرسلا رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة يطلبان منه دعم حقوق العراقيين بتشكيل دولة عربية مستقلة، عارضين فيها شكل الحكومة التي يريدها الشعب العراقي، جاء فيها:

«... فرغبة العراقيين جميعهم، والرأي السائد ـ بما أنهم أمة مسلمة ـ أن تكون حرية قانونية واختيار دولة جديدة عربية مستقلة وإسلامية، وملك مسلم مقيد بمجلس وطني. فالأمل منا حيث إننا مسؤولون عن العراقيين في بث آمالهم وإزالة الموانع عن إظهار رغائبهم بما يكون كافياً ليطلع الرأي العام على حقيقة الغاية التي طلبتموها في الحرية التامة. ١٦/ ١٢/ ١٩١٨»[٢٢].

وفي موقف آخر يوضّح مدى اعتزاز الشيرازي بالعراق والقضية العراقية واستعداده للتضحية بنفسه وولده في سبيل العراقيين. حدث عند اعتقال نجله محمد رضا في ٢٢/ ٦/ ١٩٢٠ من قبل قوة عسكرية بريطانية بقيادة الميجر بولي توجهت إلى كربلاء. وبعد إلقاء القبض عليه ومجموعة معه أُرسلوا إلى المنفى في جزيرة هنكام. فكتب بعض رؤساء القبائل رسائل إلى الشيرازي يطلبون منه الإذن بحمل السلاح ومقاتلة الإنكليز بسبب بلوغهم الغاية في القسوة والظلم وهتك الحرمات عند اعتقالهم ولده محمد رضا ونفيه خارج العراق، فرفض الانشغال بقضية عودة ولده عن الاستعداد ضد الإنكليز، فأرسل إليهم قائلاً:

«إن ابني ومن معه أُبعِدوا في سبيل القضية العراقية. فلا ينسيكم إبعادهم قضيتكم، ولا تشتغلوا بطلب عودتهم عن المطالبة بحقوقكم. ولا تجعلوا القبض عليهم سبباً لحمل السلاح، فتلهيكم القضايا الشخصية عن المطالب العامة. وإياكم أن تجردوا سيفاً ولو

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٩١.

رأيتموني بيد الإنكليز، إلا أن يسوق الإنكليز جيشاً لمحاربتكم بسبب إصراركم على المطالبة بحقكم المغصوب، فهناك يجب الدفاع. ولا تذكروا في دفاعكم إلا القضية العراقية والاستقلال الناجز التام»[٢٣].

وعندما أتته رسائل من زعماء القبائل يخبرونه بأن الإنكليز ساقوا جيشاً للقبض عليهم، مما اضطرهم إلى التواري عن الجيش، والأمر دائر بين الاستسلام أو الحرب، كتب إليهم:

«إني فديت استقلال العراق بولدي ومن عزّ عليّ. وأنا مستعد بأن أفديه بنفسي وهي قصارى ما أملك. أما أنتم فإن أصر الإنكليز على غصبكم حقكم وقابلوا التماسكم بالحرب فيجب عليكم الدفاع بجميع قواكم، ويُحرّم الرضوخ والاستسلام»[٢٤].

ثانياً: السيد محمد باقر الصدر والوحدة الوطنية

ارتبطت المرجعية الدينية في النجف الأشرف بالقضايا الوطنية من خلال الدفاع عن قضاياه ومصالحه. وأثناء مرحلة المواجهة بين السيد محمد باقر الصدر (١٩٣٤ ـ ١٩٨٠) والنظام البعثي أكد الصدر في خطابه أهمية الوحدة الوطنية للشعب العراقي. ففي النداء الأول الصادر في ٢٠ رجب ١٣٩٩ الموافق ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٩ في فترة الإقامة الجبرية بمنزله في النجف الأشرف، جاء فيه:

«إني أود أن أؤكد لك ـ يا شعب آبائي وأجدادي ـ أني معك وفي أعماقك، ولن أتخلى عنك في محنتك، وسأبذل آخر قطرة

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

من دمي في سبيل الله من أجلك. وأود أن أؤكد للمسؤولين: إن هذا الكبت الذي فرض بقوة الحديد والنار على الشعب العراقي، فحرمه من أبسط حقوقه وحرياته في ممارسة شعائره الدينية، لا يمكن أن يستمر، ولا يمكن أن يُعالج دائماً بالقوة والقمع. إن القوة لو كانت علاجاً حاسماً دائماً لبقي الفراعنة والجبابرة. أسقطوا الأذان من الإذاعة فصبرنا! وأسقطوا صلاة الجمعة من الإذاعة فصبرنا! وطوّقوا شعائر الإمام الحسين (عليه السلام) ومنعوا القسم الأعظم منها فصبرنا!»[٢٥].

إن الشهيد الصدر يؤكد مدى استعداده للتضحية بنفسه من أجل الدفاع عن الشعب العراقي، وإنه سيبذل دمه ونفسه من أجل هذا الشعب. وتبدو شمولية قيادة الصدر وقفزه فوق الواقع الطائفي ليدافع عن مظاهر إسلامية ارتبطت بأهل السنة. فالصدر يعلم جيداً أن الأذان الذي كان يُبث في الإذاعة العراقية هو أذان سني وليس شيعياً. كما إنه يعرف أن الشيعة لم يكونوا يقيمون صلاة الجمعة آنذاك، لكن دافع عن صلاة الجمعة التي يقيمها أبناء السنة، وكانت تنقل في الإذاعة قبل مجيء حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٨، وكان من الأعراف السائدة أن يحضر رئيس الجمهورية صلاة الجمعة في أحد المساجد ليستمع إلى خطبتي الجمعة ويؤدي الصلاة خلف إمام المسجد. وقد توقف هذا العرف بعد وصول حزب البعث العلماني إلى السلطة، عندما امتنع رئيس الجمهورية عن المشاركة في صلاة الجمعة.

تصدى الشهيد الصدر لقيادة الشعب العراقي كله، من دون أن

---

(٢٥) محمد باقر الصدر، **دراسات في حياته وفكره** (لندن: دار الإسلام، ١٩٩٦)، ص ٧٦١.

يعتبر نفسه قائداً للشيعة العراقيين من دون غيرهم، بل كان قائداً لكل مكونات الشعب العراقي وطوائفه ومذاهبه. كما لم يطرح نفسه قائداً للعراقيين العرب، بل خاطب جميع القوميات، وتحدث باسم جميع العراقيين، ودافع عن حقوقهم ومصالحهم. ففي النداء الذي أصدره في شعبان ١٣٩٩منتصف حزيران/ يونيو ١٩٧٩ خاطب العراقيين قائلاً:

«يا شعبي العراقي العزيز، أيها الشعب العظيم: إني أخاطبك في هذه اللحظة العصيبة من محنتك وحياتك الجهادية، بكل فئاتك وطوائفك: بعربك وأكرادك، بسنتك وشيعتك، لأن المحنة لا تخص مذهباً دون آخر، ولا قومية دون أخرى...

وإني منذ عرفت وجودي ومسؤوليتي في هذه الأمة، بذلت هذا الوجود من أجل الشيعي والسني على السواء، ومن أجل العربي والكردي على السواء...

فأنا معك يا أخي وولدي السني بقدر ما أنا معك يا أخي وولدي الشيعي. أنا معكما بقدر ما أنتما مع الإسلام، وبقدر ما تحملون من هذا المشعل العظيم لإنقاذ العراق من كابوس التسلط والذل والاضطهاد». فالسيد الصدر يوجه خطابه للسني والشيعي بلا تمييز طائفي. كما إنه يجعل قربه من كل واحد منهما بقدر ما هما قريبان من الإسلام، يدافعان عنه وعن العراق. فلم يجعل الصفة المذهبية هي المعيار في تحديد موقفه من الآخر، بل جعل المعيار هو العمل في سبيل الإسلام وإنقاذ العراق من السلطات الظالمة. وبذلك قد يكون العراقي السني الرافض للظلم والعامل لإزالته أقرب إلى السيد الصدر من العراقي الشيعي المتقاعس أو المتعاون مع النظام الحاكم. فالمذهب ليس المعيار بل العمل الصالح، والأقرب للسيد الصدر هو الأكثر تقوى وعملاً في سبيل الإسلام والعراق.

ثم يضيف: «إن الطاغوت وأولياءه يحاولون أن يوحوا إلى أبنائنا البررة من السنة: أن المسألة مسألة شيعة وسنة، ليفصلوا السنة عن معركتهم الحقيقية ضد العدو المشترك. وأريد أن أقولها يا أبناء علي والحسين، وأبناء أبي بكر وعمر: المعركة ليست بين الشيعة والحكم السنّي». لقد أراد السيد الصدر تفنيد شبهة ظَلّ النظام وأعوانه يكرّرونها مفادها أن المشكلة في العراق هي بين الشيعة والحكم السنّي الذي يريدون الإطاحة به. إذ سعى النظام بذلك إلى وضع السنة بين خيارين: إما فقدان السلطة ويستلمها الشيعة، وإما الدفاع عن أهل السنة من خلال الدفاع عن الحكم السني الذي يمثله صدّام. وبذلك يجري الاصطفاف الطائفي والاستقطاب المذهبي، فيقف السنة كلهم في خندق السلطة، ويجري عزل المعارضين الشيعة داخلياً وإقليمياً ودولياً.

ويقول السيد الصدر: «إن الحكم السنّي الذي مثّله الخلفاء الراشدون، والذي كان يقوم على أساس الإسلام والعدل، حمل علي السيف دفاعاً عنه، إذ حارب جندياً في حروب الردة تحت لواء الخليفة الأول أبو بكر. وكلنا نحارب عن راية الإسلام، وتحت راية الإسلام، مهما كان لونها المذهبي. إن الحكم السنّي الذي كان يحمل راية الإسلام قد أفتى علماء الشيعة ـ قبل نصف قرن ـ بوجوب الجهاد من أجله. وخرجت مئات الآلاف من الشيعة وبذلوا دمهم رخيصاً من أجل الحفاظ على راية الإسلام، ومن أجل حماية الحكم السني الذي يقوم على أساس الإسلام». لأن الإسلام هو القاسم المشترك بين العراقيين المسلمين، سنة وشيعة. وكما إن الإمام علي ابن أبي طالب (عليه السلام) قاتل تحت لواء الخليفة أبي بكر لأنها كانت تمثل راية الإسلام، حتى لو كان من يحملها محسوباً على أهل السنة، فعلى المسلمين جميعاً، مهما كان مذهبهم، الدفاع عن راية

الإسلام حتى لو كان من يحملها شيعياً. وهذا ما فعله أبناء العراق في مواجهة الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤ عندما أفتت المرجعية الشيعية بوجوب الدفاع عن العراق وحماية الحكم السني (العثماني) فيه لأنه كان يمثّل راية الإسلام، رغم المظالم التي عاناها الشيعة أثناء الحكم التركي للعراق.

ثم يقول: «إن الحكم الواقع اليوم ليس حكماً سنيّاً، وإن كانت الفئة المتسلطة تنتسب تاريخياً إلى التسنن. إن الحكم السنّي لا يعني حكم شخص ولد من أبوين سنيّين، بل يعني حكم أبي بكر وعمر، الذي تحداه، طواغيت الحكم في العراق اليوم في كل تصرفاتهم. فهم ينتهكون حرمة الإسلام وحرمة علي وعمر معاً في كل يوم، وفي كل خطوة من خطواتهم الإجرامية. ألا ترون ـ يا أولادي وإخواني ـ أنهم أسقطوا الشعائر الدينية التي دافع عنها علي وعمر معاً؟». يريد السيد الصدر أن يوضح لأبناء السنة بأن نظام صدام وحكمه ليس سنياً كما يدّعي، وحتى لو انتسب رئيسه وأعوانه إلى مذهب أهل السنة، لأن الحكم السني لا يعني أن يكون الحاكم سنياً من أبوين سنيين، بل يعني أن الحكم يسير وفق منهج الرموز السنية المعروفة: أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما). كما يؤكد الصدر أن النظام الحاكم يسير ضد الإسلام الذي دافع عنه عمر وعلي (رضي الله عنهما)، ويلفت نظر أهل السنة إلى أن نظام صدام قد منع الشعائر الدينية التي يمارسها المسلمون السنة (منع الأذان وصلاة الجمعة من الإذاعة) والشيعة (منع الشعائر الحسينية).

ويضيف منادياً: «يا إخواني وأبنائي من أبناء الموصل والبصرة.. ومن أبناء بغداد وكربلاء والنجف.. من أبناء سامراء والكاظمية.. من أبناء العمارة والكوت والسليمانية.. من أبناء العراق في كل مكان، إني أعاهدكم بأني معكم جميعاً، ومن أجلكم

جميعاً، وإنكم جميعاً هدفي في الحاضر والمستقبل. . فلتتوحد كلمتكم، ولتتلاحم صفوفكم تحت راية الإسلام». يخاطب السيد الصدر جميع المحافظات العراقية، ويخاطب أبناء جميع القوميات والمذاهب الساكنين في هذه المدن التي تختص بالسنة والشيعة والعرب والأكراد. فالخطاب الصدري موجّه إلى جميع مكونات الطيف العراقي بألوانه المتعددة. ثم يؤكد أهمية الوحدة الوطنية من خلال توحيد الكلمة وتلاحم الصفوف لأنها الأساس في كسب معركة الحق ضد الباطل، ومعركة الشعب ضد الظالم.

ثالثاً: السيد محمد صادق الصدر والخطاب الجماهيري الموحد

امتازت مرجعية السيد محمد محمد صادق الصدر (١٩٤٣ ـ ١٩٩٩) بانفتاحها الواسع على الجماهير العراقية سواء من خلال وكلائها المنتشرين في أنحاء العراق، أو من خلال اللقاء الأسبوعي في صلاة الجمعة التي كان الصدر الثاني يقيمها في مسجد الكوفة، والتي لم تُقَم من قبل لا في النجف ولا في الكوفة. كما تميزت مرجعيته بمخاطبة مختلف الأوساط الاجتماعية كالشباب والوسط الحوزوي والنساء والموظفين والعشائر. هذا إضافة إلى خطابه المباشر لجمهور المصلين في الجمعة، وهم من مختلف الشرائح والخلفيات الثقافية والاجتماعية. لقد أسس الصدر الثاني لعلاقة متينة مع المرجعية من خلال الخطاب المرجعي ومن خلال وضع آلية لهذه العلاقة. فبدون الأمة لن يكون هناك مشروع تغييري أو يحدث أي تغيير حقيقي منظم. وهذه العلاقة تستلزم تحشيد جميع إمكانيات الأمة وطاقاتها الكامنة، وتهيئة الظروف الموضوعية اللازمة لإنجاح المشروع.

وكان من مفردات المشروع الصدري العلاقةُ مع المكوّن الثاني

والهام في المجتمع العراق وهم أهل السنة. فعلى الرغم من الاصطفاف الظاهري لأهل السنة مع نظام صدام، ورغم أنهم كانوا غير مستعدين للدخول في مواجهة النظام وفقدان امتيازاتهم ومناصبهم في الدولة، والتي حافظوا عليها طوال قرون في العراق، لكن الصدر الثاني كان يستشرف أن بناء علاقة ميدانية مع أئمة وجماهير السنة كفيل بخلق واقع جديد. فقد أصدر توصياته بأهمية انفتاح الأوساط الشيعية، وخاصة من مقلديه وأتباعه، على السنة أفراداً وأئمة جماعات ومساجد، والحضور معهم في مساجدهم والصلاة خلفهم.

لقد تمكّن من بناء علاقات وثيقة مع أهل السنة بشكل جعلهم يأتون إلى مسجد الكوفة للمشاركة في صلاة الجمعة، وكان يستقبلهم ويحيّي مشاركتهم في خطبة الجمعة. فقد صرح في إحدى خطبه قائلاً:

«من الملحوظ في هذه الأيام أن كثيرين من إخواننا أهل السنة من علماء دين وغيرهم يحضرون صلاة الجماعة والجمعة عندنا. وليس في الحرج التقليدي أي تفكير في ذلك بحضور صلاة الجمعة والجماعة عندنا، أو يحتمل قيام أي فرد بذلك في يوم من الأيام، مع شديد الأسف. إني خاطبت أهل السنة والجماعة بالصداقة والعلاقة. والحق أن التجاوب واضح ومسرّ ومنتج لأفضل النتائج»[٢٦].

لقد كانت هناك زيارات متبادلة، ووفود زائرة في المناسبات أو لتوثيق العلاقات بين السنة والشيعة. وقد أدت جهود الصدر الثاني إلى إزالة الحاجز المذهبي والنفسي بين أبناء العراق، فصار الشيعي يتردد على مساجد أهل السنة دون خوف أو توقع رد فعل سلبي ضده. وصار

(٢٦) انظر الخطبة الرقم (٤٥)، في: محمد صادق الصدر، **مجموعة خطب الجمعة**.

من الطبيعي أن يصلي الناس شيعة وسنة في الكاظمية خلف إمام شيعي، أو يصلّوا في الأعظمية في جمعة أخرى خلف إمام سني.

وقد ظهرت آثار تلك العلاقة الوطيدة بين الطرفين بعد استشهاد الصدر وولديه عام ١٩٩٩، حيث اتخذت السلطات إجراءات شديدة لمنع إقامة صلاة الجمعة في المناطق الشيعية أو في الجوامع الشيعية. فأخذ المصلون الشيعة يحضرون صلاة الجمعة في المساجد السنية فيجدون كل ترحيب وتفاعل من قبل أئمة الجمعة السنة. الأمر الذي جعل السلطات تبادر إلى إغلاق بعض المساجد السنية في مدينة الرمادي[٢٧]. وبعد استشهاد الصدر الثاني، وعندما شن النظام العراقي حملة إساءة ضد الشيعة دان علماء وخطباء السنة في الرمادي والأعظمية تلك الحملة التي تستهدف الوقيعة بين السنة والشيعة. وكانت صحيفة **بابل** التي يرأسها عديّ صدّام حسين قد نشرت مجموعة مقالات بعنوان «الجذور الطائفية في العراق» بقلم محمد جاسم المشهداني. كما نشرت إحدى مكتبات بغداد كتباً تتبنّى منهجاً طائفياً في محاربة الشيعة[٢٨].

رابعاً: السيد مقتدى الصدر والعلاقات المشتركة

حذا السيد مقتدى الصدر (١٩٧٠ ـ) حذو أبيه، فحافظ على علاقة وثيقة بالأطراف السنية، وخاصة مع هيئة علماء المسلمين التي تأسست بعد سقوط النظام مباشرة. ويشترك التيار الصدري مع التوجه السني العام في أسلوب مواجهة الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق، حيث يتبنى الطرفان خيار المقاومة المسلحة

---

(٢٧) **نشرة النخيل** (هولندا)، العدد ٤٩ (شباط/ فبراير ٢٠٠٠).

(٢٨) **نشرة النخيل**، العدد ٤٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩).

وضرورة جدولة انسحاب القوات الأجنبية من العراق، ودخلا في معارك مع القوات الأجنبية ومع القوات العراقية على السواء. وكانت وفود وشخصيات سنية تزور السيد مقتدى الصدر في النجف الأشرف، في حين كان هو أو بعض مساعديه ووكلائه يقومون بزيارات ولقاءات مع أطراف سنية في بغداد. ومنذ الأسبوع الأول لسقوط النظام أصدر السيد مقتدى الصدر بياناً دعا فيه للتقريب بين مذهبي السنة والشيعة، ودعا إلى تنسيق صلاة الجمعة والجماعة والمساجد المشتركة[٢٩]. وقد حدثت مشكلة تمثلت في استرجاع الشيعة بعض المساجد الشيعية التي اغتصبها النظام خاصة تلك التي تقع في مناطق شيعية محضة مثل كربلاء والنجف. وطرح السيد مقتدى الصدر فكرة أن تصلّي الأقلية السنية في المنطقة خلف إمام شيعي، وتصلّي الأقلية الشيعية خلف إمام سني، واعتبرها «مثال للتآخي والوحدة بين المذهبين»[٣٠].

لقد دعا السيد مقتدى الصدر إلى خطوات عملية تساهم في رفع الحاجز النفسي بين أبناء المذهبين السني والشيعي. وحول دعوته إلى الصلوات المشتركة يقول:

«لقد دعا السيد الوالد إلى هذا الشيء: أن نصلّي خلف السنة، والسنة يصلّون خلفنا. وأدعو أبناء السنة إلى أن يأتوا ويصلّوا خلف الشيعة، والشيعة أن يصلّوا خلف أبناء السنة، فهذا يزيد من قوتنا. وأنا أسعى إلى أن يكون إمام الجمعة أو إمام الجماعة سنياً أو شيعياً. هذا شيء واحد لا يختَلَف فيه خصوصاً مع تطبيق الأحكام الشرعية

---

(٢٩) محسن النوري الموسوي، **السيد مقتدى الصدر؛ صدر العراق الثالث: أهدافه، مواقفه، مشروعه** ([د. م.]: مركز ولي الله للدراسات والتوجيه والإرشاد، ٢٠٠٤)، ص ٧٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٧٥.

المتعلقة بذلك. وسأعمل على تطبيق ذلك بما أجده مناسباً وسأزيد من تمتيني لهذه العلاقات. وقمت بتشكيل هيئة التقريب، وسأسعى إلى تكثيف هذا الأمر. أنا ذهبت إلى السيد أحمد الكبيسي رداً لزيارته لي، لكنه كان غادر إلى الإمارات. أتصور أنني سأذهب مرة أخرى على رغم المخاطر في الذهاب لكنني سأتخطى هذه المخاطر لوجود المصلحة العامة، وسأذهب إلى أي منطقة حتى إلى الأنبار أو إلى تكريت أو إلى سامراء إذا اقتضت المصلحة»[٣١].

بعد معركة النجف في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ وقّع السيد مقتدى الصدر مع السيد علي السيستاني اتفاقاً يضمن انسحاب جيش المهدي من الصحن العلوي الشريف، وجعل المدينة منزوعة السلاح، ثم إيقاف المواجهات المسلحة مع القوات النظامية، التزم التيار الصدري بالاتفاق، ولم يبادر إلى أية عمليات ضد مواقع وأطراف حكومية أو متعددة الجنسية. والتزم بالمقاومة السلمية من خلال النشاطات المذهبية ومساعدة القوات الحكومية في حفظ النظام، والقيام بمظاهرات سلمية للتعبير عن موقف التيار تجاه الأحداث والقضايا الهامة. كما إن التيار الصدري شارك في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ وفاز فيها بثلاثين مقعداً. ولكن ذلك لم يؤثر في علاقته بأهل السنة، إذ سرعان ما بدت نتائجها بعد تفجير قبة الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام في سامراء بتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٦. فقد هز الوجدان العراقي والضمير الإسلامي هذا الحادث الأليم بتدنيس الحرم المطهر وتهديمه بشكل وحشي. وقد أعقب الحادث أعمال واضطرابات في مناطق بغداد حيث تعرضت بعض المساجد

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

السنية إلى مهاجمة بعض المسلحين، أدت إلى حدوث أضرار فيها.

أيقن العراقيون، حكومة وشعباً، أفراداً وأحزاباً ومنظمات، تيارات ومرجعيات، بأن العراق على شفا حرب أهلية مدمرة بين السنة والشيعة. فسارعت شخصيات من التيار الصدري إلى زيارة هيئة علماء المسلمين والتباحث حول حقن دماء المسلمين، ثم الصلاة جماعة بإمامة الشيخ عبد السلام الكبيسي. وصدرت بيانات مشتركة تدين الأعمال الإرهابية ضد الأبرياء وتفجير المساجد والحسينيات.

١ ـ ميثاق حقن دماء المسلمين

تواصلت اللقاءات بين التيار الصدري وبقية الأطراف السياسية السنية لبحث الإجراءات العملية لعودة الهدوء في الشارع العراقي، وطمأنة النفوس وإزالة القلق والخوف، واتخاذ جميع السبل الكفيلة بوضع حد للتدهور الأمني والاحتقان الطائفي الذي تصاعد بعد تفجير مرقد العسكريَّين في سامراء. كما وضع الجانبان نصب أعينهما تجنيب العراق من الانزلاق في الحرب الأهلية التي يخسر الجميع فيها. وخلال هذه اللقاءات توصل ممثلو التيار الصدري وجبهة التوافق العراقية التي يتزعمها عدنان الدليمي وخلف العليان وطارق الهاشمي زعيم الحزب الإسلامي العراقي إلى اتفاق شرف يتضمن ما يأتي[٣٢]:

أ ـ يعتبر الطرفان حادث الاعتداء على مرقد الإمام علي الهادي (عليه السلام) عملاً إجرامياً ينبغي التحقيق الجاد في ملابساته والكشف عن فاعليه وتقديمهم للعدالة ووضع السبل الكفيلة لمنع تكرار مثل هذه الاعتداءات.

ب ـ استنكر الطرفان الاعتداءات الآثمة على مساجد المسلمين

---

(٣٢) **الصباح الجديد** (بغداد)، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٦.

السنة والشيعة. وأكدا على حرمة بيوت الله، وأن الواجب الشرعي يقتضي حمايتها وصيانتها والذود عنها التزاماً بقوله تعالى ﴿**ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يُذكر فيه اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم**﴾[٣٣].

ج ـ يثمّن الطرفان دعوات التهدئة التي صدرت عن المرجعيات الدينية والسياسية، ويؤكدان الدعوة للعراقيين بوجوب الاستجابة لها حقناً لدماء المسلمين وحفظاً لحرماتهم ومقدساتهم.

د ـ أبدى ممثلو التيار الصدري تأييدهم التام للمطالب التي تقدمت بها جبهة التوافق العراقية في رسالتها الموجهة إلى السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٦ وسعيهم إلى تحقيقها باعتبارها أساساً مناسباً لتهدئة الأوضاع.

هـ ـ لقد كان أداء الأجهزة الأمنية أمام ضخامة التحديات دون المستوى المطلوب، مما يدعو الحكومة إلى تلافي ذلك ومعالجة القصور الميداني الذي ظهر كي لا تتكرر مثل هذه الأحداث مستقبلاً.

و ـ بالرغم من كل الجهود فإنه ما زالت هناك بؤر متفجرة تقتضي بذل الجهود الحثيثة لاحتوائها ومنع تكوّن بؤر قد تؤدي إلى انهيار جهود التهدئة.

ز ـ اتفق الطرفان على تشكيل لجنة تنسيق بين الطرفين لاحتواء الموقف. كما اتفقا على تشكيل فرق تنسيق ميدانية تتابع بشكل متواصل ما يجري على الساحة، وتتحرك بشكل مشترك لاحتواء أي اعتداء على الأرواح والممتلكات والمقدسات.

---

(٣٣) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١١٤.

ح ـ أكد التيار الصدري استنكاره لأي محاولة تهدف إلى السيطرة على مساجد الآخرين، واستعداده التام للتعاون في إخلاء تلك التي تمت السيطرة عليها من قبل مجاميع تدّعي الانتساب إلى جيش المهدي أو غيره.

ط ـ من خلال اللقاءات مع الإخوة في التيار الصدري، فقد تبرأوا وأعلنوا عدم مسؤوليتهم عن الاعتداءات على المساجد، وتم تقبّل ذلك والاتفاق على العمل المشترك لمتابعة المسؤولين عن هذه الاعتداءات.

ي ـ دعوة الحكومة للعمل على إطلاق سراح كل المعتقلين في هذه الأحداث فوراً تهدئة للحال وحقناً للتوتر.

كتب ببغداد في ٢٦ محرم ١٤٢٧ الموافق ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٦

(التوقيع عن) التيار الصدري
جبهة التوافق العراقية.

٢ ـ السيد مقتدى والمسألة القومية

سعى السيد مقتدى إلى معالجة الثغرات الطائفية التي تحدث هنا وهناك. فقد بذل جهوداً كبيرة من أجل إزالة التوتر الطائفي بين التركمان الشيعة والأكراد السنة في مدينة طوزخورماتو (شمال بغداد) ورفض التدخل الأجنبي، حيث صرح قائلاً: «ما آمله أن يكون التوحد بين هاتين الطائفتين التركمانية والكردية. وأنا أسعى إلى هذا التوحد، وأرى أن من يطالب بحقوق التركمان وحقوق الأكراد أيضاً والعرب أنفسهم هم العراقيون، وليس الأتراك أو الخارجون عن العراق أو المحتلون. لذا أسعى إلى أن يكون هناك توحيد أولاً بين الطائفتين التركمانية والكردية، وثانياً بين العرب والأكراد، وثالثاً بين المسلمين أنفسهم، ورابعاً بين المسلمين والمسيحيين في شمال

العراق. فهذا هو ما يمثل الوحدة لكي تكون سلاحاً فاعلاً»[٣٤].

كما أعطى السيد مقتدى الصدر اهتمامه للمسألة القومية من خلال معالجته لجذور التعصب القومي سواءاً العربي أو الكردي أو غيره، حيث إن التعصب القومي يشق الوحدة الوطنية العراقية، ويزرع الشقاق والصراع ثم الكراهية بين مكونات الشعب العراقي. فقد دعا السيد مقتدى الأكراد إلى اتخاذ الإسلام أساساً في مواقفهم وعلاقاتهم بالآخر، ومعياراً يقيسون به مواقف الآخرين، بدلاً من القومية والعرق. كما إنه يرفض الفدرالية، ويرفض استخدام مصطلح كردستان، فقد صرح مشيراً إلى الأكراد قائلاً:

«إن بعض العراقيين في شمال العراق وخصوصاً بعض قادتهم ـ لو صح التعبير ـ كان له رأي في مسألة الفدرالية، وبالخصوص العرقية منها، حتى ينعزلوا كأكراد فلن تنفعهم الفدرالية الطائفية وكأنهم ـ مع شديد الأسف ـ ليسوا مسلمين ولا ينتمون إلى طائفة معينة. وهم يقصدون بالعرق الأصل، وكأن العرق أولى من الدين، لا وألفُ لا، الأديان قوّامة على الأعراق. فنحن أيضاً يا إخوتي أصلنا عربي، فهل قدّمنا العروبة على الإسلام؟ فنحن لا نقول نحن عرب إلا في بعض الأمور البسيطة، ونقول دوماً بأننا مسلمون، فلا هوية بلا إسلام، ولا هوية بعيدة عن الدين.

فيا إخواننا في شمال العراق وإن كان أصلكم كردياً، وإن كانت كرديتكم قبل إسلامكم، لكن الإسلام جَبَّ ما قبله، فلا فرق بين الكل، ولا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى، فقد قال تعالى ﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾. صحيح إن الله جعلنا شعوباً وقبائل، لكن

---

(٣٤) الموسوي، **السيد مقتدى الصدر؛ صدر العراق الثالث: أهدافه، مواقفه، مشروعه**، ص ٨٨.

ما العلة في جعلنا شعوباً وقبائل؟ العلةٍ موجودة أو منصوصة. فقد قال تعالى: ﴿**وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[٣٥]. إذاً نفهم من هذه الآية أن الغرض من التمايز هو التعارف لا التباعد، لا الانفصال، لا الفدرالية ـ التي تؤدي إلى الانفصال أو تهدد بالانفصال. فما يضرنا إن انفصلتم، بل يضركم، بل قد يضرنا كلينا على السواء. فإن العصيّ إذا اجتمعت تأبي التكسّر، وإذا تفرقت تكسّرت، أو قل بالاجتماع قوة، وبالتفرق ضعف.

إخوتي في الدين والوطن... يقول تعالى ﴿**ولا تموتنّ إلا وأنتم مسلمون**﴾[٣٦] ولم يقل ولا تموتنّ إلا وأنتم أكراداً أو عرباً. وعموماً فلكم كل الحق بإبداء رأيكم، فهذه أول بوادر الحرية... قد هدمت أركان الظلم والدكتاتورية، هدمت أركان هدّام المخرب للبلاد، فهل من متحدّ؟ فأنا أمد يدي لكم لكي نتوحد ونتكاتف بعيداً عن الاحتلال»[٣٧].

خامساً: السيستاني ضمان الوحدة الوطنية

يتفق العراقيون جميعاً، سواء كنخب سياسية أم جماهير شعبية أم أوساط حكومية، على أهمية الدور الذي تلعبه مرجعية السيد علي السيستاني (١٩٣٠ ـ) في استقرار الأوضاع في العراق. كما يشاركهم في ذلك أوساط دولية وغربية، تعتبر وجود السيد السيستاني أكبر ضمان لاستمرار العملية السياسية لأنه يؤيد عملية التغيير باتجاه النظام الديمقراطي، وأهمية تمثيل الشعب العراقي في البرلمان من خلال

---

(٣٥) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

(٣٦) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٠٢.

(٣٧) الموسوي، **السيد مقتدى الصدر؛ صدر العراق الثالث: أهدافه، مواقفه، مشروعه**، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

الانتخابات العامة ودوره في صياغة الدستور، ومشاركة جميع مكونات المجتمع العراقي في إدارة البلاد وصناعة القرار، من دون تهميش لأية فئة أو طائفة، مسلمين وغير مسلمين.

ويمكن تحديد معالم الدور الكبير للسيد السيستاني في تعزيز الوحدة الوطنية العراقية من خلال المحاور الآتية:

١ ـ المحور الجماهيري

منذ سقوط النظام وانفلات الوضع الأمني وحدوث اضطرابات ومواجهات مسلحة أحياناً، وتصعيد طائفي وإعلامي أحياناً أخرى، أدرك السيد السيستاني أن تعزيز الوحدة الوطنية يتمثل في الصعيد العملي من خلال عدم تشجيع الأفكار والأقوال التي تزرع الحقد الطائفي والكراهية بين أبناء الشعب. كما إن أعمال القتل والخطف، والانتقام المضاد من الأطراف الأخرى، ستؤدي حتما إلى الفتنة الطائفية. فعندما انبرى بعض الشيعة إلى استعادة مساجدهم التي صادرها نظام صدّام وسلمها للسنة، ذهب بعض الأئمة السنة إلى السيد السيستاني لعرض شكواهم عليه، فأعلن بأنه «يؤكد على ضرورة عدم التجاوز على المساجد والعودة عن أي خطأ يرتكب» وأنه «مستمر على مد يد المحبة إلى المسلمين السنة في بناء مساجدهم أو إعادة تعميرها»[٣٨]. كما أكد في استفتاء آخر بأن «هذا العمل مرفوض تماماً، ولا بد من رفع التجاوز وتوفير الحماية لإمام الجماعة وإعادته إلى جامعه معززاً مكرماً»[٣٩].

---

(٣٨) محمد الغروي، **المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة أهل البيت عليهم السلام** (بيروت: دار الرسول الأكرم؛ دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٤)، ص ٦٩.

(٣٩) استفتاء صادر عن مكتب السيد السيستاني بتاريخ ١٧ صفر ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٣

وعندما ازدادت حوادث القتل الطائفي أو ما سمي بالقتل على الهوية الذي راح ضحيته آلاف الشيعة وخاصة في طريق بغداد نحو الجنوب في مناطق اللطيفية والمحمودية حيث يجري استهداف الركاب المسافرين في الطريق العام، ويؤخذون إلى البساتين القريبة ويجري إعدامهم من دون تمييز بين نساء وشيوخ وأطفال. ووجدت عشرات الجثث طافية في نهر دجلة لشيعة من سكان منطقة المدائن. كما إن التهديدات التي أطلقها أبو مصعب الزرقاوي زعيم «قاعدة الجهاد في أرض الرافدين» باستئصال الشيعة، وتنفيذ هذه التهديدات عملياً من خلال تفجير المزيد من السيارات المفخخة والعبوات الناسفة والانتحاريين المجرمين في مساجد وحسينيات الشيعة ومحالّهم وأسواقهم وتجمعاتهم وشعائرهم المذهبية. هذا القتل العشوائي اليومي كان يزيد من الاحتقان الطائفي، ويزيد من غضب الشيعة، وترتفع دعوات الثأر والانتقام، لكن السيد السيستاني كان دوماً يرفض أية عمليات انتقامية ضد السنة. وكان دائماً يدعو إلى «الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيطة والحذر». كما يرفض قيام الناس بالتصدي مباشرة لهذا الأمر، بل تتولى الحكومة هذه المسؤولية حيث يحث الشيعة على «التعاون مع الأجهزة العراقية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات الحماية والمراقبة منعاً لتسلل المجرمين وأعوانهم إلى مدنهم ومناطق سكناهم». إضافة إلى منهجه القائم على أهمية الوحدة الوطنية بين السنة والشيعة حيث يدعو «سائر العراقيين إلى العمل على ما يعزّز وحدة هذا الشعب، ويشدّ من أواصر الألفة والمحبة بين أبنائه». ودعا أهل السنة أن يمتنعوا عن تأييد الإرهابيين وتقديم المساعدة لهم أو التستر عليهم حيث «يكون ذلك بالمنع ـ قولاً وعملاً ـ من الانتماء إلى هذه الفئة المنحرفة، ومن تقديم العون لهم بأية ذريعة كانت وتحت أي عنوان كان. كما يلزم توعية المغفلين الذين يظنون بهؤلاء خيراً، وتنبيههم على

انحراف أفكارهم وسوء أهدافهم وتبعات أفعالهم ومخاطرها»[٤٠]. وعلى الرغم من توجّهه بالنصح لبعض فئات الشعب إلّا أن السيد السيستاني يعتبر الشأن الأمني مسؤولية الجميع، لأن حفظ الأمن يمنع من انجرار المجتمع العراقي إلى الفتنة الطائفية.

يؤكد السيد السيستاني دائماً اقتناعه بأن العراقيين يدركون ما يحيط بهم من أخطار، ويعوّل على أهمية المحافظة على وحدتهم وخاصة في الكوارث والأزمات السياسية والاجتماعية، حيث يقول: «إن العلاقة الأخوية بين الشيعة والسنة في العراق لن تتأثر ببعض الحوادث المؤسفة. وقد سعى الكل في تطويقها واتخاذ ما يلزم لعدم تكرارها. ومن المؤكد أن العراقيين جميعاً سنة وشيعة وغيرهم حريصون على وحدة بلدهم والدفاع عن ثوابته الدينية والوطنية»[٤١].

وعند حدوث الاعتداء الآثم بتفجير قبة الإمام علي الهادي والحسن العسكري (عليهما السلام) في سامراء في ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٦، أصدر السيد السيستاني بياناً دان فيه الجريمة النكراء، لكنه في الوقت نفسه توقّع حدوث ردود أفعال شعبية غير منضبطة، ودعا المؤمنين إلى عدم ارتكاب «ما يؤدي إلى ما يريده الأعداء من فتنة طائفية طالما عملوا على إدخال العراق في أتونها»[٤٢]. كما حذّر من الاعتداء على مراقد الشيخ عبد القادر الكيلاني ومسجد أبي حنيفة في الأعظمية. وبعد

(٤٠) استفتاء بعنوان: «التيار الصدري يستفتي سماحة السيد السيستاني حول تهديدات الزرقاوي» صادر عن مكتب السيد السيستاني مؤرخ في ٢١ شعبان ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٥.

(٤١) استفتاء صادر عن مكتب السيد السيستاني بتاريخ ١٣ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ الموافق ٦/ ١/ ٢٠٠٤.

(٤٢) بيان صادر عن مكتب السيد السيستاني بتاريخ ٢٣ محرم ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٦.

مهاجمة المساجد من قبل بعض المسلحين دعا السيد السيستاني «العراقيين بجميع أطيافهم إلى التصدي لعدوهم الأول وهو الإرهاب الذي يهدد وحدة العراق، مؤكداً أهمية بناء جسور الثقة لتعزيز الوحدة الوطنية»[٤٣]. وأثناء استقباله السيد مقتدى الصدر أكد السيد السيستاني «ضرورة الحفاظ على استقرار الوضع الأمني وإنهاء الفتن والحذر من الوقوع في الحرب الأهلية»[٤٤].

وقد أكدت شخصيات عراقية وعربية ودولية أهمية الدور الحيوي الذي لعبه السيد السيستاني في تجنيب العراق أتون حرب أهلية طاحنة، فقد كتب بيرتوس هندريكس قائلاً: «حتى الآن كان الشيعة هم الهدف الرئيس والضحايا الأساسيين للهجمات الانتحارية وتفجيرات المتمردين المحليين والأجانب، ومع ذلك كان المرجع الشيعي الأكبر في العراق آية الله السيستاني حريصاً على دعوة مؤيديه إلى ضبط النفس، والتشديد على عدم الوقوع في فخ المتمردين بالانتقام من مواطنيهم السنة»[٤٥].

٢ ـ المحور الحكومي

يعتبر السيد السيستاني الحكومة مسؤولة عن توفير الأمن والاستقرار وحماية المواطنين وحقوقهم ومصالحهم. كما يبدي ثقته بأجهزتها الأمنية والخدمية على اعتبار أنها متخصصة في المجالات التي تعمل فيها. وبناء على ذلك يرفض السيد السيستاني مخالفة قوانين البلاد وقرارات الحكومة وتعليماتها، سواء كانت بضرورة

(٤٣) **الصباح** (بغداد)، ١/٣/٢٠٠٦.

(٤٤) **البينة** (بغداد)، ٥/٣/٢٠٠٦.

(٤٥) المصدر نفسه.

الالتزام بقانون المرور أو حرمة التأخر عن العمل ولو لمدة قصيرة، أو غيرها. وللتأكيد على ذلك أصدر فتوى جاء فيها:

«ننصح جميع المؤمنين باحترام القوانين الجارية الضامنة لمصالح المجتمع والوفاء بالتزاماتهم العقدية، والاجتناب عن الأعمال الوضيعة التي تسلب البركة في الدنيا، وتوجب الإثم في الآخرة. وعليهم أن يُرسوا قواعد الخُلق الإسلامي النبيل في المجتمع الذي يعيشون فيه ليكونوا مثالاً يُقتدى بهم فـ (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته). قال تعالى **﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب﴾**[٤٦]. (أخذ الله تبارك بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح. ١٩ محرم ١٤٢٧ الموافق ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦)[٤٧].

إن التشديد على أهمية طاعة المواطنين والتقيد بالقوانين الجارية يضمن تنفيذها من قبلهم، ثم الوصول إلى النتائج المرجوّة من التشريعات التي تنظم حياة الناس وشؤون المجتمع والدولة، وتحفظ حياتهم وأموالهم وأعراضهم. كما إن التزام المواطنين بواجباتهم يسهّل عمل الأجهزة الحكومية التي تبقى عليها واجبات أخرى تتركز في «توفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغضّ النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية». فالأمن والاستقرار ليس مقتصراً على فئة من دون أخرى، وأجهزة الحكومة ليست مكرسة لخدمة جماعة معينة أو طائفة معينة، بل يجب أن توفر الأمن لجميع طوائف وفئات الشعب

(٤٦) **القرآن الكريم،** «سورة المائدة،» الآية ٢.

(٤٧) استفتاء صادر عن مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف بتاريخ ١٩ محرم ١٤٢٧ هـ الموافق ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦.

بلا تمييز بين أحد وآخر. إن شعور المواطنين جميعاً بأن الحكومة تعاملهم على أساس المساواة كفيل بإطفاء مشاعر الغضب والاستياء. كما إن شعورهم بالأمن سيمنع لجوء الناس إلى حماية أنفسهم بأنفسهم، أي أن يحملوا السلاح ويقتلوا بلا وازع أو حساب. وهذا ما يجعل البلد ينزلق إلى الفتنة الطائفية.

من جانب آخر، بقي السيد السيستاني يستقبل مسؤولي الدولة والحكومة من مختلف أطيافهم السياسية والقومية والمذهبية، يستشيرونه، ويناقشهم في أمورهم أو يستمع إلى ما يعرضونه عليه، وقد يسدي إليهم بنصائحه. وبهذا الصدد يؤكد دائماً أهمية الوحدة الوطنية والابتعاد عن كل ما يشق الصف الوطني أو يزرع الشعور بالتمييز أو الاختلاف بين أبناء الشعب العراقي.

٣ ـ المحور السياسي

في عرضه لآرائه السياسية ومطالبه ومقترحاته وتوصياته يؤكد السيد السيستاني أهمية توحيد كلمة العراقيين وتجنب ما يشرخ صفوفهم عن أي طريق كان. كما يؤكد دائماً على تبنيه لنظام تعددي يضمن حريات وحقوق الجميع، ويضمن مشاركتهم في إدارة شؤون البلاد من دون تمييز بين فئة أو مذهب أو دين، يصف العراقيين والنظام السياسي بأنهم «متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد يقرّ مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعددية واحترام الرأي الآخر»[٤٨].

هذا النظام الذي يحترم التعددية السياسية والدينية والقومية

---

(٤٨) استفتاء صادر عن مكتب السيد السيستاني بتاريخ ١٣ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ الموافق ٦/ ١/ ٢٠٠٤.

والمذهبية كفيل بتحقيق التماسك الاجتماعي. إذ ليس العراق بدعاً من الدول المتعددة الإثنيات واللغات والأعراق، لكنها تعيش الأمن والاستقرار والازدهار والعلاقات الطيبة بين مكونات شعوبها. ولقد كان ولا يزال السيد السيستاني مقتنعاً بأن القيادات السياسية والدينية العراقية مدركة لأهمية تعزيز الوحدة الوطنية ففي معرض إجابته لمراسل مجلة **دير شبيغل** الألمانية يقول: «إن القوة السياسية والاجتماعية ومعظم الشعب العراقي على وعي تام بمخاطر الانسياق وراء النعرات العرقية والطائفية»(٤٩).

وانتقد السيد السيستاني مجلس الرئاسة الوارد في «قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية» الصادر في آذار/ مارس ٢٠٠٤ حيث اعتبر «تشكيل مجلس الرئاسة من ثلاثة أشخاص ـ أحدهم من الكرد والثاني من السنة العرب والثالث من الشيعة العرب ـ يكرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي المستقبلي للبلد، ويعيق اتخاذ أي قرار في مجلس الرئاسة إلا بحصول حالة التوافق بين الأعضاء الثلاثة. وهي ما لا يتيسر عادة من دون وجود قوة أجنبية ضاغطة ـ كما وجدنا مثل ذلك في حالات مماثلة ـ وإلّا يصل الأمر إلى طريق مسدود، ويدخل البلد في وضع غير مستقر، وربما إلى التجزئة والتقسيم لا سمح الله»(٥٠).

من جانب آخر، يرى السيد السيستاني من الأهمية المحافظة على وحدة العراق وعدم تقسيمه تحت شتى التبريرات الطائفية والعرقية والسياسية. كما يدعو إلى ضرورة بناء علاقات سليمة وقوية مع جيرانه وخاصة الدول العربية. إذ يشدّد سماحته على «وحدة العراق

---

(٤٩) بيان صحفي صادر عن مكتب السيد السيستاني بتاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٤ هـ الموافق ١٦/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٥٠) رسالة موجهة من مكتب السيد السيستاني إلى الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ محرم ١٤٢٥ هـ الموافق ١٩/ ٣/ ٢٠٠٤.

أرضاً وشعباً، وعلى أهمية أن يكون للعراق أوثق العلاقات وأمتنها مع محيطه الإقليمي ولا سيما الدول العربية الشقيقة»[٥١].

لقد أيد السيد السيستاني جميع المبادرات واللقاءات التي تعزز من الوحدة الوطنية، وإشراك جميع المكونات السياسية ومنهم أهل السنة في العملية السياسية. فقد أكد أهمية إشراك السنة في الحكومة الانتقالية التي تشكلت بعد الانتخابات التشريعية في ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٤ برئاسة الدكتور إبراهيم الجعفري، حيث تم منح السنة العرب عدة حقائب وزارية رغم امتناعهم عن المشاركة في الانتخابات، ورغم دعوتهم إلى مقاطعتها. كما شدّد السيد السيستاني على مشاركة السنة العرب في لجنة صياغة الدستور رغم أنهم غير ممثلين في الجمعية الوطنية، ولكن بهدف تدوين دستور يرضي الجميع. ومع ذلك فقد عارضوا الدستور ودعوا إلى معارضته في الاستفتاء الذي جرى في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥. من جانب آخر، رحب السيد السيستاني بعقد مؤتمر الوفاق العراقي، حيث بارك سماحته مبادرة الجامعة العربية لعقد المؤتمر في القاهرة أثناء زيارة عمرو موسى له في النجف الأشرف[٥٢]. وقد انعقد المؤتمر في ١٩ ـ ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٥ بمشاركة جميع الأطراف السياسية العراقية وبضمنها الأطراف السنية، مثل هيئة علماء المسلمين والحزب الإسلامي العراقي وجبهة أهل العراق وغيرها.

٤ ـ المكونات الدينية والقومية الأخرى

من الأعراف التي درج عليها السيد السيستاني استقبالُه، وبانتظام، ممثلي المكونات الدينية الأخرى كالمسيحيين والصابئة لكي يتعرف

---

(٥١) بيان صحفي صادر عن مكتب السيد السيستاني بتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ الموافق ١١/ ١/ ٢٠٠٤.

(٥٢) **الصباح**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٥.

على أوضاعهم وأحوالهم ومشاكلهم. كما إنه يناقش معهم مختلف الشؤون السياسية والاجتماعية بما يعزز الوحدة الوطنية. ففي خضمّ السجال الذي دار حول الدستور الدائم أصدر السيد السيستاني فتوى أكد فيها على ضمان حقوق المكونات والمذاهب والقوميات بلا استثناء، وعلى أهمية وجود «دستور دائم للبلد يحفظ وحدته وحقوق أبنائه من جميع الأعراق والطوائف»[٥٣].

واستنكر السيد السيستاني الاعتداءات الآثمة التي طالت الكنائس في بغداد والموصل حيث أصدر بياناً جاء فيه:

«في مسلسل الاعتداءات الإجرامية التي يشهدها العراق العزيز وتستهدف وحدته واستقراره واستقلاله، تعرّض عدد من الكنائس المسيحية في بغداد والموصل إلى اعتداءات آثمة أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا الأبرياء بين قتيل وجريح. كما تضررت من جرائها الكثير من الممتلكات العامة والخاصة. وإننا إذ نشجب وندين هذه الجرائم الفظيعة ونرى ضرورة تضافر الجهود وتعاون الجميع ـ حكومة وشعباً ـ في سبيل وضع حدّ للاعتداء على العراقيين وقطع دابر المعتدين، نؤكد وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية ومنها حقهم في العيش في وطنهم العراق في أمن وسلام»[٥٤].

إثر وفاة البابا يوحنا بولس الثاني بعث السيد السيستاني بوفد يمثله إلى السفارة البابوية في بغداد، وقدّم التعازي بوفاة البابا يوحنا

---

(٥٣) استفتاء صادر من مكتب السيد السيستاني في ١٦ محرم ١٤٢٥ هـ الموافق ١٠/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٥٤) بيان صادر من مكتب السيد السيستاني بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢٥ هـ الموافق ٢/٨/ ٢٠٠٣.

بولس الثاني وسلم القائم بأعمال السفارة رسالة تعزية صادرة من سماحة السيد السيستاني إلى أمين سر حاضرة الفاتيكان، جاء فيها:

«غبطة الكاردينال أنجلو سودانوا أمين سر حاضرة الفاتيكان المحترم

نعزيكم وسائر أتباع الكنيسة الكاثوليكية بوفاة الحبر الأعظم يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان، الذي أدى دوراً متميزاً في خدمة قضايا السلام والتسامح الديني، وحظي بذلك باحترام الناس من مختلف الملل والأديان. إن البشرية اليوم بأمسّ الحاجة إلى العمل الجاد والدؤوب ـ ولا سيما من الزعامات الدينية والروحية ـ لتثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والمناهج الفكرية. نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه صلاح الإنسانية وسعادتها، ونتمنى لكم ولسائر المسيحيين في العالم الخير والسلام. ٢٥ صفر ١٤٢٦ هـ الموافق ٥/ ٤/ ٢٠٠٥م».

وبصدد علاقته بالأكراد، كان السيد السيستاني يؤكد ضرورة المحافظة على وحدة العراق في حالة إقرار الفدرالية في الدستور العراقي حيث يبدي ثقته بالقيادات الكردية بقوله: «من المؤكد أن ممثلي الشعب الكردي العزيز في مجلس كتابة الدستور سيتوصلون مع سائر إخوانهم العراقيين إلى صيغة مثلى تحفظ وحدة العراق كما تحفظ حقوق جميع أعراقه وقومياته»[٥٥].

وبقي باب السيد السيستاني مفتوحاً أمام القيادات والشخصيات الكردية في كل الظروف والأحوال. ففي الأزمة السياسية التي

(٥٥) جواب مكتب السيد السيستاني إلى مراسل مجلة **دير شبيغل** الألمانية بتاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٤ هـ الموافق ١٦/ ٢/ ٢٠٠٤.

حدثت بعد زيارة الدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي إلى تركيا أعلن الأكراد أنهم يرفضون ترشيح قائمة الائتلاف العراقي الموحد الدكتور الجعفري لرئاسة الوزراء، وأعلنوا بأنهم غير راضين عن أداء حكومته، ويرغبون بمرشح غيره. وعندما زار الجعفري السيد السيستاني للتشاور معه، نصحه بالمحافظة على تماسك قائمة الائتلاف والالتزام بآلية الترشيح التي وضعتها القائمة في ترشيح رئيس الوزراء. بعد ذلك قام وفد كردي برئاسة وزير التخطيط برهم صالح حيث أكد لسماحته أهمية العلاقة بين التحالف الكردستاني والائتلاف الموحد، فضلاً عن أهمية العلاقة بين الكرد والشيعة. وقد قدم السيد السيستاني مشورته إلى الوفد الكردي، وأكد «ضرورة التواصل مع كل القوى العراقية». كما شدّد على وحدة الائتلاف. ثم قام الوفد بزيارة مكاتب المرجعيات الدينية في النجف حيث التقى بآية الله السيد محمد سعيد الحكيم وآية الله الشيخ محمد اليعقوبي[٥٦].

---

(٥٦) **الصباح**، ٦/٣/٢٠٠٦.

الفصل الخامس

وثيقة مكة: الخلفيات والنتائج

أولاً: مقدمة

بدأت فكرة عقد اجتماع للعلماء المسلمين العراقيين بهدف إصدار وثيقة دينية توقف العنف والقتل في العراق، في الاجتماع التاسع لمؤتمر دول الجوار العراقي المنعقد في طهران في ٧/ ٧/ ٢٠٠٧. إذ قام أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي السيد أكمل الدين إحسان أوغلو (تركي) بعرض الفكرة على المؤتمر، وأن تقوم المنظمة بتبنّي المبادرة. لقيت الفكرة ترحيباً من الدول المشاركة ومنها العراق حيث كان وزير الخارجية هوشيار زيباري يرأس الوفد العراقي.

إثر ذلك قامت المنظمة بإرسال المستشار السياسي لأمين عام المنظمة محمد المهدي فتح الله (مصري) إلى العراق، حيث التقى بالعديد من العلماء والسياسيين من السنة والشيعة للتعرف على آرائهم تجاه إمكانية عقد لقاء في مكة المكرمة يهدف إلى إعلان بيان أو وثيقة عهد تساهم في وقف العنف الطائفي، تستند إلى أسس شرعية متفق عليها.

في لقائي معه، ذكر السيد أوغلو: اتصلت بالسيد زيباري حول المبادرة، فأجابني بأنه يريد مشاورة رئيس الوزراء. وفي نيويورك التقينا على هامش اجتماعات منظمة الأمم المتحدة، قلت له: أريد أن يكون الاجتماع في مكة المكرمة وفي شهر رمضان، وطلبت منه ترشيح اسمين من كل طرف لعضوية اللجنة التحضيرية.

١ ـ منظمة المؤتمر الإسلامي

تعتبر منظمة المؤتمر الإسلامي المنظمة الدولية الوحيدة في الوقت الحاضر التي تقوم على أساس الانتماء الديني. تأسست المنظمة في أعقاب حريق المسجد الأقصى الذي حدث بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٦٩، الأمر الذي أثار غضب الشارع الإسلامي، ودفع الدول المسلمة إلى عقد اجتماع قمة في ١٩٦٩/٩/٢٢ في الرباط، عاصمة المغرب. وحضرت القمة الإسلامية وفود تمثل خمساً وعشرين دولة، تزعّمها ملوك ورؤساء، في الوقت الذي غاب عنها جمال عبد الناصر، وياسر عرفات الذي وجد صعوبة في المشاركة لأن بعض الدول رفضت منحه حق العضوية الكاملة في المؤتمر.

عقدت المنظمة عدة مؤتمرات، حيث وضعت أسسها ومبادئها في مؤتمر كراجي في ٤/ ٢/ ١٩٧٠. وفي مؤتمر جدة في ٤/ ٣/ ١٩٧٢ تمت مناقشة مواد ميثاق المنظمة. إن المبادئ الأساسية للميثاق هي إقرار بالمبادئ العامة للقانون الدولي التي تنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويقع مقر المنظمة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

٢ ـ المجمع الفقهي الإسلامي الدولي

لما كانت الوثيقة ذات طابع ديني فقهي شرعي، فقد ارتؤي أن يقوم المجمع الفقهي الإسلامي الدولي برعاية مرحلة صياغة الوثيقة. إذ إن المجمع الفقهي يضمّ مجموعة كبيرة من العلماء المسلمين يمثلون أكثر من خمسين دولة مسلمة، وينتمون إلى المذاهب الإسلامية المعروفة (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي، الشيعة الإمامية، الزيدية، الإباضية والظاهرية).

تأسس المجمع الفقهي بقرار من مؤتمر القمة الإسلامي الثالث

المنعقد في مكة المكرمة في ٢٨/ ١/ ١٩٨١، لكنه لم يكتمل إلا عندما عقد المؤتمر التأسيسي في مكة المكرمة في ٩/ ٧/ ١٩٨٣، ثم عقد المؤتمر العلمي الأول في جدة في ٢٢/ ١١/ ١٩٨٤، حيث تم تعيين الهيئات والأقسام والنظام الأساس، ووضع اللائحة التنفيذية لسير عمل المجمع.

يهدف المجمع إلى تحقيق إرادة الأمة الإسلامية في الوحدة نظرياً وعملياً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم اجتهادات فقهاء وعلماء الأمة مبنية على أساس الكتاب والسنة الشريفة، وتمكين المسلمين من مواجهة مشكلات الحياة المعاصرة بتقديم الحلول المناسبة النابعة من الشريعة الإسلامية عن طريق الاجتهاد الصحيح والأصيل، وتقنين الفقه الإسلامي، وإقامة مراكز بحوث للدراسات الإسلامية.

ويعقد المجمع دورات سنوية لتقديم البحوث والدراسات التي تتناول محوراً معيناً حيث تتم مناقشتها من وجهات نظر عديدة ومن منظور مناهج ومذاهب عدة، كي يحاط بالموضوع من جميع جوانبه. وغالباً ما تكون البحوث منصبّة على القضايا المعاصرة مثل مشكلات الملكية، الشركات التجارية، التأمين، الاجتهاد في المجتمع المسلم المعاصر، النظم القضائية وغيرها.

٣ ـ اللجنة التحضيرية لوثيقة مكة

في يوم ٧/ ١٠/ ٢٠٠٦ اجتمعت اللجنة التحضيرية في مقر المجمع الفقهي الإسلامي الدولي برئاسة أمين عام المنظمة السيد إحسان أوغلو وأمين المجمع الشيخ محمد الحبيب بن الخوجة ومساعده الشيخ محمد علي التسخيري ومستشارين من المنظمة، إضافة إلى الوفد العراقي الذي تألف من الدكتور صلاح عبد الرزاق

والشيخ جلال الدين الصغير والشيخ محمود الصميدعي والشيخ عبد الستار عبد الجبار.

ألقى السيد أوغلو كلمة جاء فيها: «لنتدارس أمراً جللاً وخطباً جسيماً ألمّ بنا ونحن له كارهون، لنتدبر الحلول التي ترفع عنا هذه الغمة وتجلي هذه الظلمة». وأشار إلى أن «هناك أيادي خفية تذكي الحساسيات المذهبية والطائفية، بما ينذر بشرّ مستطير». ثم تناول «كثيراً من المحاولات والمبادرات الحميدة التي بذلت لوقف إعصار الدمار وأنهار الدماء، دون جدوى»، كما أشار إلى «أن خطر تعمُّد تعميق شقة الخلافات المذهبية والطائفية وتجنيدها كعنصر فاعل في هذه الدوامة الطاحنة من الاقتتال والمذابح سيؤدي ـ لا قدّر الله ـ إلى حروب داخلية ضارية، ترهن مصير العراق كله، بل تدمره بكل أطيافه، عندما تتعمق الأحقاد والفتن، وتتمكن أسباب الانتقام المتبادل».

وأشار إلى مبادرة منظمة المؤتمر الإسلامي حيث قال «علينا أن ننهض بجهد خاص في هذا الطريق الصعب، وبعمل خالص لوجه الله، استشعاراً للمسؤولية التي هي في ذمتنا أمام الله وأمام الأمة الإسلامية، وأمام التاريخ، محاولين القضاء على هذه الفتنة قبل أن تزيد استفحالاً».

وأوضح أوغلو الأسس والمفاهيم الإسلامية التي جرى اعتمادها في الإعداد لصياغة الوثيقة، ثم أضاف «لقد هدانا بحثنا عن الوسائل والحلول لما يجري في العراق، إلى أن على من يقومون بأمر الدين من علماء ومفكرين، ومن مراجع دينية عليا، ومن مفتين وأئمة واجباً حتمياً، وفرض عين واجباً على كل واحد منهم مهما كان مقامه أو دوره للتصدي لهذه الفتنة». كما أشار إلى أن «على هذا التصدي أن يكون قائماً على نظرة موحدة يتفق عليها الجميع،

تشملها رسالة واحدة، أو ميثاق واحد، جليّ البنود، واضح المعالم بما لا لبس فيه، مؤسس على أحكام القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة». وأضاف «يقوم هذا الميثاق على أسس المبادئ الإسلامية السمحة، التي تتفق فيها جميع المذاهب الدينية من شيعة وسنّة، اتفاقاً عاماً شاملاً لا مجال فيه لأي ريب أو شك».

وحول دور المجمع الفقهي الإسلامي الدولي في الوثيقة قال السيد أوغلو «لقد عهدنا إلى المجمع المذكور الذي هو أحد الأجهزة المتفرعة عن المنظمة، وتتمثل فيه جميع المذاهب الإسلامية، ويقوم بعمله بطريقة مهنية صرفة، تتجرد من التحامل، وتتعالى عن الانحياز، وتتجلى في عمله الموضوعية والشفافية التامّتان». ثم اختتم كلمته بقول «سيكون هذه العمل بمثابة إعلان ونداء للعالم أجمع يبرهن للجميع بأن المسلمين قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم، دون عون خارجي، وعازمون على الاتفاق على كلمة سواء تجمعهم، في نطاق العروة الإسلامية الوثقى التي تؤلف بين القلوب، وتجمع الشتات، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر».

وتحدّث أعضاء الوفد العراقي حيث رحبوا بمبادرة المنظمة واستعدادهم للتعاون والتفاعل مع إعداد وثيقة تساهم في وقف العنف في العراق.

٤ ـ لجنة صياغة الوثيقة

تم اختيار أعضاء لجنة صياغة الوثيقة التي ضمت كلاً من الدكتور صلاح عبد الرزاق والشيخ محمود الصميدعي وأمين عام المجمع الفقهي الإسلامي ونائبه ومقرر ومستشار.

اجتمعت اللجنة طوال يومين لمناقشة الأسس والمبادئ التي ستدرج في الوثيقة. وقد ساد جو من الحرص والمسؤولية والالتزام

والتعاون في المناقشات. كما إن أعضاء المجمع الفقهي كانوا يقدمون الدعم الفقهي واللغوي في ترسيخ الأفكار على الورق، وتقعيدها من خلال الاستدلال بالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة. لقد حافظوا على الموضوعية والشفافية والاهتمام الكبير.

في الوثيقة، حاولنا معالجة أهم جوانب العنف في العراق كالتكفير والقتل والتعذيب والخطف والتهجير، وتدمير ومصادرة الممتلكات، والتحريض على ممارسة هذه الأفعال، وإطلاق سراح المعتقلين الأبرياء ومحاكمة المدانين، والدعوة إلى الوحدة والتعاون والتماسك الوطني والأخوّة الإسلامية.

في ٨/ ١٠/ ٢٠٠٦ عرضت لجنة صياغة الوثيقة ما توصلت إليه على اللجنة التحضيرية حيث تمت مناقشة بنودها، وإجراء أي تعديل أو إضافة عليها بعد اتفاق الجميع. ومنذ ذلك اليوم لم تتعرض الوثيقة لأي تعديل مطلقاً، حتى توقيعها في ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٦.

تم إرسال الوثيقة إلى المرجعيات الدينية وكبار العلماء في العالم الإسلامي ليطلعوا عليها ويبدوا رأيهم ببنودها.

٥ ـ رأي السيد السيستاني بالوثيقة

رداً على الدعوة التي وجهها أمين عام المنظمة إلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله) أرسل سماحته رسالة مؤرخة في ٢٢ رمضان ١٤٢٧الموافق ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦، وقد قمت بتسليمها إلى السيد إحسان أوغلو، حيث أوضح سماحته رأيه عندما ذكر أنه «يرحب بمشروع الوثيقة، ويدعو الجميع إلى الالتزام ببنودها». وهذا بحد ذاته إلزام بضرورة احترام وتنفيذ ما ورد في الوثيقة. وهو أمر كافٍ لمن يطيع المرجعية ويتعبد بأحكام الإسلام وفتاوى المراجع الكبار، على الرغم من أن سماحته قد أكد حرمة الدم العراقي سواء

في بياناته السابقة وآخرها البيان الصادر في ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٢٧، أو في هذه الرسالة، كما سيأتي لاحقاً.

وخلافاً لما يراد إشاعته من أن هناك صراعاً طائفياً في العراق يؤكد سماحته «أنه لا يوجد في العراق صراع طائفي بين أبنائه من الشيعة والسنة، بل توجد أزمة سياسية. وهناك من يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب معينة. ويضاف إلى ذلك ممارسات التكفيريين الذين يسعون في تأجيج الصراع بين مختلف الأطراف خدمة لمشروعهم المعروف».

وأكد سماحته أهمية نبذ العنف بكل أشكاله واللجوء إلى الحوار البناء لمواجهة الخلافات والمشكلات، حيث يدعو أبناءه من الشعب العراقي بقوله «يتطلب الخروج من المأزق الحالي قراراً واضحاً وصادقاً من كل الفرقاء برعاية حرمة الدم العراقي أيا كان» أي دم الجميع، سنة وشيعة، مسلمين وغير مسلمين، فالجميع أموالهم وأرواحهم وأعراضهم مصانة، والاعتداء عليها حرام وجريمة كبرى. ثم يضيف سماحته واصفاً بعض مشاهد العنف اليومي حيث يقول «ووقف العنف المتقابل بكل أشكاله، لتغيب بذلك ـ وإلى الأبد إن شاء الله تعالى ـ مشاهد السيارات المفخخة والإعدامات العشوائية وحملات التهجير ونحوها من الصور المأساوية»، ثم يرسم سماحته البديل عن كل ذلك عندما يقول «وتستبدل [هذه المشاهد] ـ بالتعاون مع الحكومة الوطنية المنتخبة ـ بمشاهد الحوار البنّاء لحل الأزمات والخلافات العالقة على أساس القسط والعدل والمساواة بين جميع أبناء هذا الوطن في الحقوق والواجبات، بعيداً عن النزعات التسلطية والتحكم الطائفي والعرقي».

ويرنو سماحته إلى المستقبل المشرق الزاهر الذي يبدأ من وقف العنف وحل الخلافات وإقرار العدل والمساواة، الأمر الذي

سيمهد إلى خروج قوات الاحتلال الأجنبي وتحقيق السيادة الوطنية حين يقول «على أمل أن يكون ذلك مدخلاً لاستعادة العراقيين السيادة الكاملة على بلدهم، ويمهّد لغد أفضل ينعمون فيه بالأمن والاستقرار والرقي والتقدم بعون الله تبارك وتعالى».

واستلمت المنظمة رسائل تأييد من مراجع الدين أمثال الشيخ بشير النجفي والشيخ محمد اليعقوبي والسيد محمد حسين فضل الله، ومن شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي والشيخ يوسف القرضاوي والدكتور عبد الكريم زيدان، وقاض أحمد (رئيس الجماعة الإسلامية في الباكستان) والدكتور علي إمام (رئيس هيئة علماء السودان). كما صدرت بيانات رسمية من الأردن ومجلس التعاون الخليجي وإيران ترحّب بالوثيقة.

ثانياً: شرح وثيقة مكة

أثناء مناقشة صياغة بنود الوثيقة، تم الاتفاق على مجموعة من القواعد هي:

أ ـ أن تصاغ بشكل فتاوى دينية لغة ومضموناً.

ب ـ أن تستند إلى الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة المتفق عليها.

ج ـ أن تكتب بلغة واضحة مفهومة لا تقبل التأويل بعيداً عن ظاهر النص.

د ـ أن يُكتب فيها ما يتفق عليه ممثلاً المذهبين في العراق.

١ ـ ديباجة الوثيقة

تتحدث الديباجة عن الأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق وما يجري فيه من اعتداء على الأرواح والممتلكات. وتشير بوضوح إلى

أن هذه الأعمال ترافقها «دعاوى تتلبس برداء الإسلام، والإسلام منها براء». وهذا ما نراه ونسمعه من بيانات تصدرها الجماعات الإرهابية التي ترفع شعارات إسلامية (الله أكبر) أثناء ذبح الرهائن، أو قراءة بيان من قبل مجموعة ملثمة، تردد فيه آيات قرآنية أمثال ﴿**واقتلوهم حيث ثقفتموهم**﴾ و﴿**وقاتلوا المشركين كافة**﴾[1] وغيرها. وكلها يراد منها إقناع المشاهد والمواطن العراقي بأن ما تفعله هذه الجماعات هو تنفيذ لأحكام الشريعة الإسلامية، وأنهم أناس مخلصون لدينهم ولعقيدتهم، وأن ما يفعلون هو طاعة للأحكام الإسلامية. إن هذه الجماعات الإرهابية تسعى إلى شرعنة الأعمال الوحشية التي ترتكبها. وهي بذلك ترتكب العديد من الأخطاء الشرعية منها:

أ ـ أنها لا تملك السلطة الشرعية في تنفيذ الأحكام الجزائية. وهذا ما تتفق عليه المذاهب السنية والشيعة، حيث إن تنفيذ الأحكام والقصاص موكول إلى السلطة أو الدولة أو الحاكم الشرعي.

ب ـ أن الحكم يجب أن يتخذه قاض يمتلك الشرعية، ومن خلال إجراءات قضائية سليمة. وهذا ما لا يتاح للضحايا، حيث لا يستطيع الضحية الدفاع عن نفسه بأي شكل، بل يجري تعذيبه وسوقه مثل الخراف نحو الذبح، بلا حول ولا قوة.

ج ـ إن الذي يقوم بهذه الجرائم الوحشية من قتل وتعذيب وتهجير وتكفير ومصادرة أموال وتدمير ممتلكات، هم أناس غير متخصصين في العلوم الشرعية. إذ يتولى أمير الجماعة أو أحد مشايخها ممن لم يدرس في جامعة دينية أو كلية إسلامية إصدار الحكم بالقتل، بل إن أغلبهم لا يكاد ينطق الآيات القرآنية بشكل صحيح فكيف يفهم معانيها أو يستنبط أحكامها. وأغلبهم من الشباب

---

(١) **القرآن الكريم**: «سورة البقرة،» الآية ١٩١، و«سورة التوبة،» الآية ٣٦ على التوالي.

الذي درس شيئاً من مؤلفات مشايخ الجماعات المتطرفة التي ينقصها الكثير من الشرعية والعلمية. كما إنهم ينتقون بعض الأحكام التي تناسب مزاجهم وسياستهم متناسين أن الإسلام كل لا يتجزأ، وأن أحكام الشريعة تُكمل بعضها البعض، ولا يمكن سلخ الأحكام عن روح الإسلام.

البند الأول

تؤكد الوثيقة على شهادة الإسلام التي يدخل بها الإنسان الإسلام، وعندها يُعدّ مسلماً يتمتّع بجميع الحقوق والواجبات الشرعية والمدنية والسياسية التي تضمنها الشريعة الإسلامية. كما يصبح دمه وماله وعرضه حراماً، لا يجوز انتهاكه أو المساس به تحت أي ظرف، إلا بما تنصّ عليه الشريعة في أحكام القصاص والجنايات والأموال ووفق إجراءات قضائية سليمة.

وقد يقول البعض إن هذا نص لا إشكال فيه ولا اختلاف عليه، وليس بنص جديد، بل هو من مسلّمات الأحكام الشرعية. نعم هذا صحيح، ولكن من المعروف أن للشريعة الإسلامية جانبين: الأول يسمى الحكم أي الفتوى. وهي هنا: كل من نطق بالشهادتين فهو مسلم. أما الجانب الآخر، وهو الأهم، فهو الموضوع أي مصداق الحكم. وهنا يحدث الالتباس في تحديد: هل هذا الإنسان يُعدّ مسلماً، أي هل يُعد الشيعي مسلماً بنظر السنة؟ وهل يُعدّ السني مسلماً بنظر الشيعة؟ أي هل ينطبق الحكم على الموضوع؟ (النصوص بين مزدوجين مقتبسة من الوثيقة).

إن الوثيقة تؤكد بنحو لا لبس فيه بأنه «لا يجوز شرعاً لأحد من المذهبين أن يكفّر أحداً من المذهب الآخر»، أي لن تُقبل إدعاءات بعض مشايخ الجماعات الإرهابية، وبعض مشايخ الدول المسلمة

بأن هذا الفريق ليس بمسلم، فيجوز قتل أتباعه، وسبي نسائه ومصادرة أمواله. وهذه فتاوى منشورة وموقّعة من قبل أصحابها، وهي التي يبرر البعض قتل أتباع المذهب الآخر.

البند الثاني

بناءً على مقدمة أن «دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم عليهم حرام» توضّح الوثيقة التطبيق العملي لهذه القاعدة الفقهية عندما تذكر أنه «لا يجوز التعرض لمسلم شيعي أو سني» فهي تنص على تحديد الموصوف بالنهي عن التعرض له وهما الشيعي والسني. ويشمل ذلك كل من انتمى لهذين المذهبين سواء كان سنياً حنفياً أو شافعياً أو مالكياً أو حنبلياً، أو كان شيعياً إمامياً أو زيدياً. كما يشمل الرجل والمرأة، والطفل والشاب والفتاة والشيخ والعجوز والكهل، أي يشمل كل الأعمار وكلا الجنسين.

ثم تذكر الوثيقة مظاهر العنف السائدة مثل: «القتل»، «الإيذاء» والتعذيب، «العدوان على ماله». كما تعالج قضية التهجير القسري الذي ازدادت وتيرته في عام ٢٠٠٦ حيث تذكر: «إجباره على ترك بلده أو محل إقامته». ثم تذكر الوثيقة مسألة الخطف بأشكاله حيث تذكر: «اختطافه» أو «أخذ رهائن من أهله» بهدف إجباره على دفع فدية أو تهجيره أو الانتقام منه أو أي غرض آخر.

إضافة إلى عرض حرمة هذه الأفعال كما جاء في مقدمة البند، ذكرت الوثيقة رد الفعل الاجتماعي ـ الشرعي تجاه من يرتكب هذه الأعمال، بحيث لن يحظى بأي دعم أو عطف اجتماعي لأنه «من يفعل ذلك برئت منه ذمة المسلمين كافة، مراجعهم وعلماؤهم وعامتهم»، أي تبرأ منه عشيرته وقومه، من العلماء والعوام، وكل المسلمين. فهو شخص منبوذ اجتماعياً، لا يساعده أحد، ولا يقدم له

معونة، ولا يتعاطف مع أفعاله مهما ادّعى ورفع من شعارات، لأنه شخص ارتكب آثاماً عظيمة، ومارس الكبائر المحرمة.

البند الثالث

تؤكد الوثيقة أهمية احترام دور العبادة التي تشمل المساجد والحسينيات والعتبات المقدسة والمراقد والمزارات الدينية حيث تقام فيها الصلوات، ويذكر فيها اسم الله، ويدعو الناس ربهم في أفنائها. وتمتد الحرمة إلى أماكن عبادة غير المسلمين الذين يعيشون في العراق كمواطنين وشركاء في الوطن مع المسلمين. وكانت بعض الجماعات الإرهابية قد ارتكبت اعتداءات على بعض الكنائس في بغداد والموصل بذريعة أو أخرى، من أجل خلق حالة ذعر بين أبناء هذه الطوائف وإجبارهم على مغادرة العراق. الأمر الذي ترفضه الشريعة الإسلامية التي تؤكد على حرمة أموال وأرواح وأعراض غير المسلمين المقيمين في المجتمع الإسلامي، أو الذين يزورون أو يقدمون إلى البلدان الإسلامية لأغراض العمل والدراسة والتجارة والإغاثة وغيرها.

كما يشير هذا البند إلى قضية المساجد والحسينيات المغتصبة من أصحابها الأصليين، وهي على نوعين: الأول المساجد الشيعية التي اغتصبها النظام وبقيت بأيدي السنة. والثانية المساجد التي احتلتها جماعات شيعية بعد حادث الاعتداء على العتبة العسكرية في سامراء في ٢٢/٢/٢٠٠٦.

كما تعالج الوثيقة مسألة الأوقاف التي لم يحلّ قسم كبير منها. إذ إنه من المعروف أن هناك مجموعة كبيرة من الأوقاف الشيعية التي اغتصبتها وزارة الأوقاف الملغاة وألحقتها بها، وأشرفت على إدارتها، ولم تحترم شرط الواقف فيها، ولا تزال هذه الأوقاف بعيدة

عن المتولين الشرعيين لها. لذلك أكدت الوثيقة على أن «الأوقاف على ما اشترطه أصحابها»، أي يجب تحقيق شرط الواقف لأنه كحكم الشارع. كما تشير ضمناً إلى الأوقاف التي تفتقد الحجج الوقفية التي فقدت أثناء السقوط أو أخفاها موظفو وزارة الأوقاف الملغاة في وقت ما، أو غيّروا فيها. وهذا ما أكدته الوثيقة بذكرها أن «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً».

البند الرابع

يعالج هذا البند الجرائم المرتكبة على أساس طائفي، أي أن يجري الاعتداء على إنسان لأنه ينتمي إلى مذهب غير مذهب الجاني. فالضحية لا ذنب له، ولا دخل له في أية قضية أو نزاع أو خلاف سياسي أو مالي أو أمني أو غيره. ولعل حظه أوجده في مكان ما وفي وقت ما، مما جعله صيداً سهلاً بأيدي الإرهابيين. فقد يكون عابر سبيل، أو راكب سيارة، أو زبوناً عند حلاق، أو يشتري الخبز من المخبز الذي يتعرض للهجوم، أو امرأة تمشي في السوق، أو مريضاً وُجد في عيادة طبيب مستهدف.

وغالباً ما يجري اصطياد هذه الفرائس حسب أماكن وجودها، أو من خلال علامات ظاهرة كالملابس، أو يحمل صوراً مذهبية، أو كتاب أدعية، أو شريطاً فيه مراثٍ حسينية. كما يتعرض بعض ركاب السيارات إلى تفتيش ملابسهم وأمتعتهم، وتطلب منهم هوياتهم الشخصية، حيث يجري التعرف على المذهب من محل الولادة أو اسم الشخص أو أبيه الدال على مذهبه.

وتعدّ الوثيقة هذه الجرائم التي تطال الأبرياء من النساء والشباب والأطفال والشيوخ بأنها فساد في الأرض، وهي جريمة كبيرة تعاقب عليها الشريعة الإسلامية. إذ تقرر الوثيقة حقيقتين:

الأولى: أن «اعتناق مذهب ما ليس مسوغاً للقتل أو العدوان».

الثانية: حرمة إعمام الجريمة التي ارتكبها شخص من مذهب معين على جميع أتباع هذا المذهب، وبالتالي الانتقام من أي شخص ينتمي إلى ذلك المذهب، لأنها أخذ البريء بجريرة الجاني. وهذا إثم عظيم وجريمة كبرى.

البند الخامس

يعالج هذا البند بعض السلوكيات المرفوضة إسلامياً من قبيل إثارة الحساسيات المذهبية من خلال التعريض والتشهير بالشعائر والطقوس والعقائد المذهبية، والعادات التي قد يتميز بها أتباع بعض المذاهب، مثلاً هناك من يهزأ ويسخر من قيام بعض الناس بتوزيع الطعام في أيام عاشوراء، أو يسخر من المواكب والمجالس الحسينية وغيرها. كما يقوم البعض بالطَّرق على الأوتار القومية واللغوية والسخرية من قومية المسلم الآخر أو دين المواطن العراقي الآخر، إضافة إلى السخرية من بعض المواقع الجغرافية أو الحضرية وإطلاق ألقاب لا يرتضيها الآخر مثل «الشروكي» و«المعيدي» وغيرها، أو يصف فئة اجتماعية أو جماعة قومية بصفات سيئة. كما إن البعض يصف أتباع مذهب بألفاظ غير مقبولة مثل «الرافضة» و«الصفويين» و«عملاء المجوس» و«النواصب» وغيرها.

إن هذه السلوكيات محرمة شرعاً لأن القرآن يصفها بالتنابز بالألقاب، ويصف من يستخدمها بأنهم ظالمون. لذلك جاء هذا البند ليضع حداً لكل هذه المهاترات والألفاظ الذي تثير أتباع المذهب الآخر، وربما تؤجج الأحقاد والبغضاء والفتن. إذ ما زالت بعض الفضائيات العراقية والصحف والمجلات تستخدم مثل تلك العبارات النابية. كما إن بعض السياسيين أو الخطباء قد يستخدمها بهدف

الحط من شأن المذهب الآخر أو التشكيك بوطنيته أو انتمائه. إن الامتناع عن استخدام الألفاظ النابية سيغلق باباً من الشر الذي تتسرب منه شرور كثيرة.

البند السادس

تؤكد الوثيقة في هذا البند أهمية الوحدة الإسلامية والتعاون والتماسك الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد. إن هناك الكثير من المؤامرات والمخططات التي تستهدف شق وحدة العراقيين وتفكيك أواصر العلاقات الاجتماعية التاريخية بينهم، من أجل أن يتدخل الغريب والطارئ والأجنبي في شؤون العراقيين. وهذا ما رأيناه من خلال دخول مجاميع إرهابية كبيرة بين أبناء العراق، والتدخل في شؤونهم، واستعدائهم على أتباع المذهب الآخر من أجل بث الفرقة والتناحر، الأمر الذي يؤدي إلى شق وحدة الصف، وبالتالي نجاح الأجنبي في السيطرة عليهم لأنهم سيكونون آنذاك ضعفاء، فالوحدة قوة، والتفرقة ضعف.

من الهام جداً الانتباه إلى عدم فسح المجال للعدو الأجنبي بدخول مجالاتنا الاجتماعية والإقامة بين ظهرانينا، ومساعدته على التحكم فينا وتنفيذ مآربه من خلال الدعم بالمال والسلاح والإيواء والتستر على عناصره. لقد وجدنا كيف آلت أمور الجماعات الارهابية التي وجدت مأوى لها في الأنبار وديالى وغيرها، حتى انقلبت على أهلها، وبدأت بقتلهم واغتيال شيوخهم وكوادرهم، وخاصة أولئك الرافضين لنهجهم وهيمنتهم على أمور أهل البلد.

البند السابع

طالما أن أبناء العراق بمختلف أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم شركاء في هذا الوطن، فمن اللازم أن يحافظوا على بلدهم ودولتهم

ومجتمعهم. وهذه المسؤولية تستلزم إرساء مبادئ الحق والعدل والمساواة بين جميع أبناء العراق. كما تتطلب هذه المسؤولية أن يقوم «المسلمون من السنة والشيعة» بدورهم في الدفاع عن المظلوم والضعيف ومواجهة الظالم والباطل. إذ تطالبهم الوثيقة بأداء هذا الواجب الإسلامي والإنساني بأن يكونوا «عوناً للمظلوم» يدافعون عنه ويتبنون قضاياه ومصالحه حتى يُنتَصَف له. وأن يكونوا «يداً على الظالم» ومواجهة عدوانه وظلمه وتعديه على حقوق الآخرين أو مخالفة القوانين أو التصرف بأموال الشعب وفق شهواته ومصالحه الشخصية. وأن يتصدوا لذلك بكل الوسائل القانونية والسياسية والإعلامية والشرعية. ولذلك تطلب الوثيقة من أبناء الشعب العراقي القيام بدورهم في هذا المجال ومعاونة الدولة وتسديدها وإرشادها ونصح القائمين عليها، من أجل «إنهاء المظالم» التي تشكّل مصدراً هاماً من العنف المتقابل وردود الأفعال العكسية.

وتطلب الوثيقة من كل الجماعات المسلحة ذات العلاقة أن تبادر إلى تنفيذ ما يأتي:

أ ـ «إطلاق سراح المختطفين الأبرياء»، الذين لا ذنب لهم، وليسوا طرفاً في الصراعات والخلافات السياسية وغيرها.

ب ـ وإطلاق سراح «الرهائن من المسلمين وغير المسلمين» الذين فقدوا حرياتهم ويتعرضون للتعذيب النفسي والجسدي. فليس الخطف والغدر من أخلاق الإسلام ولا من قيمه، بل هو أمر مرفوض تماماً. ولكي لا ينصرف الذهن إلى أن تحرير الرهائن يقتصر على المسلمين، تطالب الوثيقة بشمول غير المسلمين أيضاً، لأنهم إما بريء أو معاهد أو مستأمن أو غير محارب، وفي كل الأحوال لا يُعتدى عليه. لقد مارست الجماعات التكفيرية والبعثية جرائم بشعة في اختطاف الرهائن الأجانب من عمال وسُوّاق وأطباء وصحفيين

وموظفي إغاثة إنسانية ودبلوماسيين، قسم منهم مسلمون. وقامت بقطع رؤوسهم أمام عدسات الكاميرا وسط الصيحات الهستيرية والساديّة، بالزهو والفرح بمثل هذه المشاهد المرعبة التي أساءت إلى الإسلام والمسلمين وعلاقات الشعوب المسلمة بغيرهم من الأمم.

ج ـ تتناول الوثيقة في هذا البند جرائم التهجير القسري التي بلغ عدد المتضررين منها حوالى ثلاثمائة ألف عراقي في مختلف المحافظات، مسلمين وغير مسلمين. وتطالب الجهات والجماعات التي تقف وراء عمليات التهجير القسري بضرورة التراجع عن المضيّ في هذه الجريمة التي تقتلع المواطن العراقي من بيته ومحلته ومنطقته ومدرسته ومحل عمله إلى مكان آخر لم يألفه وغير مستعد للتعامل معه إلا بفعل الانصياع للواقع المفروض عليه.

البند الثامن

لم تنسَ الوثيقة مخاطبة الحكومة العراقية بضرورة تنفيذ التزاماتها ومسؤولياتها تجاه الشعب العراقي، لأنها تتولى إدارة أموره وثرواته، واتخاذ القرارات والسياسات. فهي مسؤولة عن «بسط الأمن وحماية الشعب العراقي وتوفير سبل الحياة الكريمة له بجميع فئاته وطوائفه، وإقامة العدل بين أبنائه». فإن أدت الحكومة هذه الالتزامات وفت ما عليها تجاه الشعب، وهذا أقلّ ما تقدمه للشعب الذي حرم طويلاً من الأمن والاستقرار والرفاه.

ولعل أهم مظاهر إرساء الحق والعدل هو التخلص من حالات الظلم بكل أشكاله، ومنها قيام الحكومة بإطلاق سراح المعتقلين الأبرياء الذين تم اعتقالهم في ظروف أمنية أو حوادث معينة ولم يثبت تورطهم فيها، فإن بقاءهم في السجون هو ظلم لهم. وفي الوقت نفسه تؤكد الوثيقة عدم إطلاق سراح المجرمين الذين تثبت

بحقهم «أدلة جنائية» وفق إجراءات التحقيق القانونية، بل تقديمهم إلى «محاكمة عاجلة عادلة». ولما كانت أحكام المحاكم العراقية تتعرض إلى التأجيل والتأخير في وقت تشتد فيه العمليات الإرهابية، لذلك طالبت الوثيقة بتنفيذ أحكام المحاكم وعدم تأخيرها لأن ذلك مدعاة لعدم الثقة بالقضاء العراقي، ومدعاة لتشجيع المجرمين على ارتكاب جرائمهم لأنهم يعلمون أنهم لن يواجهوا عقوبة حقيقية، بل مجرد حكم على الورق.

البند التاسع

في هذا البند يؤيد الموقّعون على وثيقة مكة «جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة». وفي ذلك تشديد على أهمية وشرعية مبادرات المصالحة الوطنية وأهمها مبادرة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، والتي نفذ منها مؤتمران، أحدهما للعشائر العراقية والآخر لمنظمات المجتمع المدني. كما ترعى الجامعة العربية مبادرة مصالحة بعنوان مؤتمر الوفاق الوطني العراقي الذي عقد في القاهرة بتاريخ ١٩/ ١١/ ٢٠٠٥ وصدرت عنه توصيات، وكذلك الاجتماع التحضيري للوفاق الوطني العراقي الذي عقد في القاهرة أيضاً بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦. كما بدأت منظمة الأمم المتحدة بمبادرة مصالحة في بغداد بعنوان «دار السلام» التي أشرف على التحضير لها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في بغداد السيد أشرف قاضي. وبذلك تفتح الوثيقة الآفاق أمام أية جهود جادة من أجل المصالحة الوطنية، وحقن دماء أبناء الشعب العراقي.

البند العاشر

يتناول هذا البند موقف علماء الشيعة والسنة من بعض القضايا السياسية الهامة التي ربما حاولت بعض الجهات والأطراف

والزعامات العربية والمسلمة التشكيك في ولاء فئات معينة من الشعب العراقي واتهامها بالتبعية والعمالة والخيانة وغيرها من التهم الجاهزة والمستخدمة في الخطاب العربي المهزوز. إذ تؤكد الوثيقة هنا أن «المسلمون السنة والشيعة يقفون بهذا» أي باحترام وتنفيذ جميع البنود التسعة السابقة كي يتحقق بذلك أن يصبحوا «صفاً واحداً للمحافظة على استقلال العراق» وتحقيق سيادته الكاملة على أراضيه؛ و«وحدته» وتماسكه الاجتماعي بلا تشظٍّ وانقسام وتفرقة؛ «وسلامة أراضيه» بعيداً عن اتهامات أن البعض يسعى لتقسيم العراق من خلال الفدرالية وغيرها؛ «وتحقيق الإرادة الحرة لشعبه» عبر الانتخابات العامة التي يساهم فيها أبناء الشعب باختيار ممثليهم في مجلس النواب الذي بدوره يصوّت على اختيار رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس الوزراء ونوابه وأعضاء مجلس الوزراء وبقية المناصب العليا والدرجات الخاصة. كما إن الإرادة الحرة للشعب العراقي هي التي عبّرت عنه عندما أيدت الدستور العراقي الدائم فأرست بذلك معالم الدولة العراقية الجديدة المبنية على أسس العدالة والديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق وحريات جميع أبناء الشعب من دون تمييز على أساس الدين والمذهب والقومية واللغة والأصل.

وتوضح الوثيقة الدور المرتقب لأبناء العراق في بناء وطنهم والتخلص من تركة الماضي بكل آلامه وذكرياته المريرة، وتناسي جراحاته، والالتفات إلى الغد المشرق، حيث تطلب الوثيقة منهم بأن يبذلوا جهودهم «ويساهموا في بناء قدراتهم العسكرية والاقتصادية والسياسية» وهي من مقوّمات الدولة العصرية. إذ إن منع المتسللين والإرهابيين والمجرمين من العبث بأمن العراق يتطلب بناء قوات عسكرية من جيش وشرطة ومخابرات قوية. كما إن قسماً من المشكلات الاجتماعية والأمنية والسياسية يعود إلى الوضع الاقتصادي المتدهور

وارتفاع نسبة البطالة وغلاء الأسعار والتضخم وغيرها. لذلك سيساهم بناء اقتصاد عراقي قويّ في حلّ هذه المشكلات وإزالة آثارها. ولا ريب أن وجود قوى سياسية متماسكة، تحترم القانون، وتسعى إلى الدفاع عن حقوق ومصالح العراقيين بلا استثناء، ووجود حياة سياسية هادئة وسليمة، سيساهم في استقرار الأوضاع، وسينعكس ذلك على مجمل أداء الحكومة والبرلمان والوزارات، ليمتد إلى بقية المؤسسات غير الرسمية من شركات ومصانع، ليعيش العراقيون في بحبوحة الحياة الرغيدة، خاصة وأن العراق يمتلك ثروات طبيعية كثيرة.

إن بناء اقتصاد وحكومة وسياسة العراق، وما يستتبع ذلك من إرساء الأمن والسلام في ربوعه، يعني عدم الحاجة إلى وجود القوات الأجنبية. لذلك ذكرت الوثيقة عبارة «ويعملون من أجل إنهاء الاحتلال» بعد ذكرها بناء القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية كنتيجة لها، لأن الاحتلال أمر بغيض، وانتهاك لكرامة الإنسان، ولا بد أن ينتهي اليوم أو غداً.

وترسم الوثيقة صورة لمستقبل العراق الزاهر عندما يقوم بـ «استعادة الدور الثقافي والحضاري العربي والإسلامي والإنساني». وهي أدوار كان فيها العراق مناراً للحضارة البشرية وإنجازاتها العظيمة. وكان له دور كبير في الواقع العربي والإسلامي والدولي، ولا بد له أن يستعيد ذلك المركز السامي بين الشعوب والأمم المتحضرة.

٢ ـ خاتمة الوثيقة

إن توقيع الوثيقة من قبل مجموعة من العلماء والمفكرين الإسلاميين العراقيين لن يؤتي ثماره إلا بمساندة إخوانهم العلماء المسلمين سواء من العراقيين الذين لم يحضروا ويوقعوا على الوثيقة، أو من العلماء العرب والمسلمين المقيمين خارج العراق،

ويحظون باحترام وتقدير شعوبهم وجماهيرهم وأتباعهم ومقلديهم. لذلك تطالب الوثيقة هؤلاء العلماء إصدار بيانات وفتاوى وتصريحات تؤكد «تأييد ما تضمّنته من بيان». ولا يكتفوا بالبيان وحده، بل عليهم أن يترجموا ذلك من خلال «الالتزام به»، أي يدعون إلى تطبيق بنود الوثيقة وممارسة ذلك عملياً في الأوساط التي يتحركون فيها، والتي تتأثر بهم. ولما كان بعض العلماء المسلمين لهم كلمة مسموعة في أوساط عراقية معينة، لذلك تطلب الوثيقة منهم أن يقوموا بـ «حث مسلمي العراق» على التمسك بتنفيذ بنود الوثيقة، لأن ذلك سيؤثر في بعض المترددين أو الذين لا يرتبطون بالمنهج الفكري والسياسي للموقعين على الوثيقة. والحمد لله فقد استجاب نخبة من علماء الأمة الإسلامية، وأصدروا بيانات وتصريحات تؤيد وثيقة مكة، وقد ذكرنا ذلك في مكان آخر.

وتختتم الوثيقة بالدعاء في البلد الحرام (بيت الله) وفي شهر رمضان المبارك (شهر الله) أن «يحفظ على المسلمين كافة دينهم، وأن يؤمِّن أوطانهم»، و«أن يخرج العراق المسلم من محنته، وينهي أيام ابتلاء أهله بالفتن، ويجعله درعاً لأمة الإسلام في وجه أعدائها» آمين.

ثالثاً: شبهات حول الوثيقة

لفّ بعض الغموض وثيقة مكة المكرمة، إذ إن بعض الأوساط السياسية والإعلامية والدينية تحفظت أو عارضت الوثيقة من دون أن تطَّلع على حيثياتها وأهدافها. الأمر الذي جعل هذه الأوساط تطرح بعض الآراء والتصورات غير الصحيحة أو غير الدقيقة لتبرر موقفها. لقد حدث خلط في بعض القضايا، قسم منها له صلة بالوثيقة، والقسم الأكبر ذو علاقة بأمور أخرى خارجة عنها. ولذلك ارتأينا مناقشة هذه الشبهات مثل:

١ ـ تصوّر البعض أن لقاء مكة المكرمة بين العلماء المسلمين العراقيين هو لقاء مصالحة، انطلاقاً من مسار المصالحة الوطنية الجارية. وهذا تصوّر خاطئ لأنه لا توجد عداوة أو خصومة بين العلماء المسلمين العراقيين كي يتصالحوا، لأن الجميع يعرف أن الخلاف هو خلاف سياسي، والخصومة سياسية، وليست دينية أو مذهبية. نعم سعت بعض الجماعات التكفيرية وبعض الأطراف السياسية إلى زجّ المسألة الطائفية في الصراع السياسي لتحقيق مكاسب آنيّة تتمثل استقطاب جماهيرها لتكون معها ضد أتباع المذهب الآخر، أي كانت بدوافع تعبوية. الجميع يعرف أن العلاقة بين العلماء الشيعة والسنة عموماً علاقة إيجابية مبنية على الشعور بالمسؤولية وضرورة التصدي لمخططات التفرقة بين المجتمع العراقي، وأهمية المحافظة على الوحدة الإسلامية والوطنية.

٢ ـ اعتقد البعض أن لقاء مكة جزءً أو مرحلة من مراحل مبادرة المصالحة الوطنية التي أطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي. وهذا ليس صحيحاً، لأن لقاء مكة المكرمة جاء بمبادرة من منظمة المؤتمر الإسلامي وليس من الحكومة العراقية. صحيح أن الحكومة العراقية أيدته وتفاعلت معه حرصاً على إيقاف النزف العراقي، لكنه لم يكن مبادرتها. صحيح أنه يوجد مؤتمر للقيادات الدينية العراقية ضمن مسار المصالحة الوطنية، لكن هذا المؤتمر لم يتم التحضير له لحد الآن، وربما يجري انعقاده، وربما يُكتفى بوثيقة مكة المكرمة على اعتبار أنها اتفاق ديني على مجمل قضايا العنف في العراق، يمثل آراء العلماء الشيعة والسنة.

الجدير بالذكر أن الأردن دعا في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٦ إلى عقد مؤتمر للقيادات الإسلامية للتباحث حول الشأن العراقي، ولكن تم تأجيل المؤتمر لانشغال القيادات العراقية بتشكيل الحكومة

الجديدة برئاسة نوري المالكي، وما رافقها من توتر سياسي اضطر فيه مرشح رئاسة الوزراء الدكتور إبراهيم الجعفري إلى الانسحاب حرصاً على الوحدة الوطنية ومسار العملية الديمقراطية.

٣ ـ صرح بعض السياسيين والإعلاميين بأن العراق شهد تصعيداً في العمليات الإرهابية ليلة وصباح التوقيع على الوثيقة، وكأنه يتوقع توقف العمليات والجرائم بمجرد توقيع الوثيقة. وهذا اعتقاد غير صحيح لعدة أسباب نذكر منها:

أ ـ إن الوثيقة أوضحت رأي الإسلام والشريعة الإسلامية بما يحدث في العراق من عنف وجريمة تتلبس برداء الإسلام من أجل سلب مدعيات بعض الجماعات الإسلامية التي تبرر جرائمها بحجج دينية وتبريرات شرعية.

ب ـ إن الوثيقة تمثّل مجموعة فتاوى دينية وليست اتفاقاً سياسياً أو أمنياً بين أطراف سياسية أو حكومية تتعاهد على وقف إطلاق النار أو انسحاب جماعاتها من الميدان بمجرد توقيع الوثيقة. إن العلماء المسلمين الذين وقّعوا أو أيّدوا الوثيقة لا يملكون قوات عسكرية تأتمر بأمرهم كي يصدروا لها الأوامر بإيقاف الأعمال الميدانية فوراً.

ج ـ إن كثيراً من الجماعات المتورطة بالعنف والجريمة في العراق لا ترتبط بهذه القيادات الدينية برابط فكري أو سياسي أو تنظيمي، بل تستلم فتاواها وتأخذ مواقفها من مشايخها من أمراء الجماعات الأصولية والتكفيرية بعضهم داخل العراق، وغالبيتهم في الباكستان وأفغانستان، أمثال أمراء منظمة القاعدة أمثال بن لادن والظواهري، أو أبي أيوب المصري، وبعض مشايخ التكفير في الدول العربية.

د ـ إن قسماً من الجماعات المتورطة بالعنف والجريمة في

العراق هي منظمات علمانية غير إسلامية أصلاً، كتلك التي شكلها ضباط المخابرات والجيش العراقي السابق. فهي منظمات غير إسلامية فكراً وأيديولوجية وأهدافاً، رغم أنها تتسمى بأسماء إسلامية وترفع شعارات إسلامية. إذ إنها تستخدم هذه الشعارات للتغطية على حقيقتها العلمانية وماضيها الإجرامي في العراق. كما إنها تسعى إلى جلب أنظار العرب والمسلمين إليها ودعمها مادياً ومعنوياً، لما يحتل الدين من موقع حيوي في المجتمع العربي والمسلم. إن هذه الجماعات لا تعترف لا بوثيقة مكة ولا بالدين ولا بالقرآن ولا بالسنة النبوية ولا بأي عرف أو أخلاق أو قانون أو قيم. فهي ماضية في تنفيذ أجندتها السياسية، وتستخدم كل الوسائل غير الشريفة والمحرّمة لبلوغ أهدافها. وإلا فما علاقة خطوط الكهرباء وأنابيب النفط ومياه الشرب وغيرها بالصراع السياسي؟

٤ ـ طرح البعض تصوراً مفاده إن عدم حضور المرجعيات الدينية الكبيرة والمعروفة إلى مكة دليل على عدم أهميتها أو إن حضورهم كان سيمنحها قيمة أكبر، لما لحضورهم الشخصي من تأثير إيجابي على مجمل الأوضاع في العراق. ونعتقد أن تأثير المراجع الدينية والشخصيات الإسلامية لا يرتبط بحضورهم الشخصي في مواقع الأحداث بل يتأتى تأثيرهم من خلال الارتباط الروحي للجماهير بهم، ومن خلال بياناتهم وتصريحاتهم وخطبهم التي يخاطبون بها أتباعهم وبقية أبناء الشعب العراق. من جانب آخر فإن المرجعيات الدينية قد أيدت الوثيقة بشكل علني وصريح. فالمرجعيات الشيعية تمثلت بتأييد السيد علي السيستاني والشيخ بشير النجفي، إضافة إلى تأييد مراجع آخرين كالسيد محمد سعيد الحكيم والسيد محمد حسين فضل الله. وحضرت شخصيات شيعية معروفة

كإمام جامع الخلاني السيد محمد الحيدري وإمام جامع براثا الشيخ جلال الدين الصغير وإمام جمعة النجف الأشرف السيد صدر الدين القبانجي والشيخ همام حمودي والشيخ عبد الحليم الزهيري والسيد محمد بحر العلوم وآخرين. أما المرجعيات السنية فتمثلت بحضور رئيس ديوان الوقف السني الشيخ أحمد عبد الغفور السامرائي، وبعض قيادات الحزب الإسلامي العراقي كالدكتور محسن عبد الحميد، إضافة إلى اثنين من ممثلي هيئة علماء المسلمين، وتوقيعهم على الوثيقة. كما حضرت شخصيات سنية أخرى كالشيخ عبد الملك السعدي والشيخ علي القرداغي والشيخ إبراهيم النعمة والشيخ محمود الصميدعي. إضافة إلى حضور اثنين من علماء الكرد العراقيين هما الشيخ صلاح الدين بهاء الدين رئيس الاتحاد الإسلامي الكردستاني والشيخ علي بابير أحد قيادات الجماعة الإسلامية في كردستان.

٥ ـ إن واحداً من أهداف الوثيقة هو خلق مناخ أخلاقي وديني يحاصر مظاهر العنف ويحاربها ابتداءً من النفس البشرية لأبناء المجتمع العراقي. إن الوثيقة تهدف إلى وضع حاجز نفسي ومعنوي تجاه جميع مظاهر العنف المستشرية في العراق، بحيث تدعو الفرد العراقي المسلم، مهما كان انتماؤه المذهبي، إلى رفض ما يحدث من جرائم على أساس شرعي وديني أولاً ثم نفسي وأخلاقي ثانياً. عندها تصبح المشاركة في هذه الجرائم ليست خرقاً للقانون الحالي أو قانون الإرهاب الذي شرعته الجمعية الوطنية السابقة، بل تصبح معصية دينية وإثماً يُحاسَب المرء عليه. كما إن السكوت على هذه الجرائم أو التستر على الجناة أو تقديم أية معونة إليهم سيكون ذنباً كبيراً يسأله الله ويعاقبه عنه في الحياة الآخرة. وهذا يشمل جميع العراقيين، السياسيين والعسكريين والإعلاميين والمسؤولين في

الحكومة، أي أن تساهلهم في مواجهة ارتكاب هذه الجرائم واستمرارها سيكون له آثار سلبية عليهم. لذلك يجب عليهم أن يكيفوا مواقفهم وآراءهم مع بنود الوثيقة في كل الأحوال.

٦ ـ ولتحقيق هذه الهدف، أي خلق مناخ أخلاقي ونفسي وشرعي وفكري يعارض الجرائم المرتكبة، يجب أن تكون هناك حملات توعية وتثقيف للشعب العراقي على هذه المبادئ. ولا يمكن حصر مسؤولية ذلك بطرف معين أو جماعة محددة، بل الجميع مسؤولون في بث الوعي والثقافة والأخلاق التي تحذر من تشجيع أو ارتكاب أو التحريض على الجرائم الطائفية وغيرها مما ورد في بنود الوثيقة. ولا يمكن أن نستثني أحداً من السياسيين والإعلاميين والمفكرين والأكاديميين وغيرهم من تحمل هذه المسؤولية. صحيح أن الوثيقة تتضمن نصوصاً دينية وفتاوى شرعية، والأولى بعلماء الدين وخطباء المساجد والحسينيات وأئمة الجمعة والمؤسسات الإسلامية تولّي التصدي لهذه المسؤولية، وأن يتناولوها في خطبهم ودروسهم وبياناتهم وأحاديثهم وتصريحاتهم، وتذكير الناس بها لتحقيق غاياتها، ﴿**فذكّر إن نفعت الذكرى**﴾[٢].

٧ ـ إن إجماع علماء مسلمين عراقيين، وتأييد علماء كبار ومراجع دينية وشخصيات عربية وإسلامية معروفة على تأييد الوثيقة، جدير بأن يخلق حالة إسلامية جديدة خاصة في الدوائر القلقة والمنغلقة، وأوساط الجماعات الجهادية والتكفيرية داخل العراق وخارجه. هذه الحالة قد تدعوها إلى إعادة النظر في الكثير من مواقفها وتصوّراتها، وتأويلاتها وتفسيراتها للنصوص الدينية والفقهية. الأمر الذي يؤدي إلى إعادة قراءة لأدبياتها ومواقفها بهدف

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة الأعلى،» الآية ٩.

تصحيحها أو تعديلها والخروج من حالة الصراع الداخلي والتمزق التنظيمي والانغلاق الفكري الذي تعيشه هذه الجماعات، خاصة وأنها تواجه ظروفاً صعبة في عملياتها وتحركاتها ونشاطاتها.

لقد حدثت مثل هذه المراجعات الفكرية الفقهية لدى جماعة الجهاد المصرية، وأصدرت لحد الآن أربعة كتب تمثل مناقشاتها لأفكارها السابقة، والتراجع عنها خاصة في مجال التكفير وقتل المخالف، حتى إنها اعتبرت السادات الذي اغتالته عام ١٩٨١ شهيداً بعد أن كان كافراً. وكذلك اعترفت بخطئها بقتل أفراد الشرطة المصرية أو السياح الأجانب وغيرهم.

٨ ـ الوثيقة ترسم ولأول مرة بمثل هذه الشكل الصريح والدقيق طبيعة العلاقة الصحيحة بين المذاهب الإسلامية. تلك العلاقة التي شابتها توترات وخلافات حتى وصلت في بعض الأحيان إلى تكفير أتباع المذهب الآخر، واستحلال دمهم وأموالهم وسبي نسائهم وذرياتهم. فقد وجدنا في التاريخ الحديث والمعاصر صدور فتاوى تكفّر الشيعة وتجيز مصادرة أموالهم، وخاصة في العصر العثماني. وقد أدت تلك الفتاوى إلى حدوث مجازر دموية ضد الشيعة. لذلك فإن وثيقة مكة تهدف إلى بناء علاقة ثقة واحترام متبادل بين المسلمين السنة والشيعة. إن كبار العلماء المسلمين أصدروا فتاوى تحرم تكفير المسلمين من أتباع المذاهب الأخرى، أمثال السيد علي السيستاني، شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي، مفتي مصر الشيخ علي جمعة، السيد محمد سعيد الحكيم، مجمع الفقه الإسلامي في السعودية، الشيخ إسحاق الفياض، مفتي الأردن الشيخ سعيد عبد الحفيظ الحجاوي، الشيخ بشير النجفي، مفتي سلطنة عمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، رئيس المركز الإسلامي للدراسات والبحوث بصنعاء الشيخ إبراهيم بن محمد الوزير، السيد محمد حسين فضل الله،

المجلس الأعلى للشؤون الدينية التركية، الشيخ يوسف القرضاوي، مفتي سوريا الشيخ أحمد كفتارو، وآخرين.

٩ ـ إن آثار وثيقة مكة المكرمة لا تقتصر على العراق، بل تتسع لتشمل بلداناً ومناطق أخرى تعاني حالات خلاف طائفي كما يحدث في الهند والباكستان وأفغانستان وغيرها. ويعود ذلك إلى أن الوثيقة تنص وبصراحة على حرمة تكفير المسلم الشيعي والسني، وحرمة إلحاق الأذى به أو بعائلته أو بممتلكاته. لذلك ستكون الوثيقة بلسماً لمعالجة هذه الصراعات المتواصلة. وهذا ما دفع رئيس جمهورية أفغانستان إلى الترحيب الشديد بالوثيقة، وإعلانه عن استعداده لإرسال علماء أفغان للتوقيع على الوثيقة، لعلمه بأهميتها وبقدسية المكان الذي وقّعت فيه لدى المسلمين جميعاً.

ملحـــق

نص وثيقة مكة المكرمة(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد،

بناءً على ما آلت إليه الأوضاع في العراق وما يجري فيه يومياً من إهدار للدماء وعدوان على الأموال والممتلكات تحت دعاوى تتلبس برداء الإسلام والإسلام منها براء، وتلبية لدعوة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتحت مظلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع للمنظمة،

(*) أعدت هذه الوثيقة في شهر رمضان المبارك من عام ١٤٢٧هـ بمبادرة وجهد من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومشاركة أمانة مجمع الفقه الإسلامي الدولي ووقع عليها في مكة المكرمة عد المسجد الحرام في يوم الجمعة الموافق ٢٨ رمضان ١٤٢٧هـ ـ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

نحن علماء العراق من السنة والشيعة، اجتمعنا في مكة المكرمة، في رمضان من عام ١٤٢٧هـ وتداولنا في الشأن العراقي، وما يمر به أهله من محن ويعانونه من كوارث، وأصدرنا الوثيقة الآتي نصها:

أولاً: المسلم هو من شهد أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وهو بهذه الشهادة يعصم دمه وماله وعرضه إلا بحقها وحسابه على الله. ويدخل في ذلك السنة والشيعة جميعاً، والقواسم المشتركة بين المذهبين أضعاف مواضع الاختلاف وأسبابه. والاختلاف بين المذهبين ـ أينما وجد ـ هو اختلاف نظر وتأويل وليس اختلافاً في أصول الإيمان ولا في أركان الإسلام. ولا يجوز شرعاً لأحد من المذهبين أن يكفّر أحداً من المذهب الآخر. لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما) ولا يجوز شرعاً إدانة مذهب بسبب جرائم بعض أتباعه.

ثانياً: دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم عليهم حرام. قال الله تعالى: **﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾**. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (كلّ المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه). وعليه فلا يجوز التعرض لمسلم شيعيّ أو سنّي بالقتل أو الإيذاء، أو الترويع أو العدوان على ماله أو التحريض على شيء من ذلك، أو إجباره على ترك بلده أو محل إقامته أو اختطافه أو أخذ رهائن من أهله بسبب عقيدته أو مذهبه ومن يفعل ذلك برئت منه ذمة المسلمين كافة مراجعهم وعلماؤهم وعامتهم.

ثالثاً: لِدُور العبادة حرمة. وهي تشمل المساجد والحسينيّات وأماكن عبادة غير المسلمين. فلا يجوز الاعتداء عليها أو مصادرتها أو اتخاذها ملاذاً للأعمال المخالفة للشرع، ويجب أن تبقى هذه الأماكن في أيدي أصحابها وأن يعاد إليهم ما اغتصب منها، وذلك كلّه عملاً بالقاعدة الفقهية المسلمة عند المذاهب كافة أن «الأوقاف على ما اشترطه أصحابها» وأن «شرط الواقف كنص الشارع» وقاعدة أن «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً».

رابعاً: إن الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية كما يحدث في العراق هي من الفساد في الأرض الذي نهى الله عنه وحرَّمة في قوله تعالى: **﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لَا يُحِبُّ الفَسَادَ﴾**. وليس اعتناق مذهب، أيّاً ما كان، مسوِّغاً للقتل أو العدوان ولو ارتكب بعض أتباعه ما يوجب عقابه إذ **﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾**.

خامساً: يجب الابتعاد عن إثارة الحساسيات والفوارق المذهبية والعرقية والجغرافية واللغوية، كما يجب الامتناع عن التنابز بالألقاب وإطلاق الصفات المسيئة من كل طرف على غيره، فقد وصف القرآن الكريم مثل هذه التصرفات بأنها فسوق قال تعالى: **﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾**.

سادساً: ومما يجب التمسك به وعدم التفريط فيه، الوحدة والتلاحم والتعاون على البر والتقوى، وذلك يقتضي مواجهة كل محاولة لتمزيقها، قال تعالى: **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾** وقال: **﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾**؛ ومن مقتضى ذلك

وجوب احتراز المسلمين جميعاً من محاولات إفساد ذات بينهم وشقّ صفوفهم وإحداث الفتن المفسدة لنفوس بعضهم على البعض الآخر.

سابعاً: المسلمون من السنة والشيعة عون للمظلوم ويد على الظالم، يعملون بقول الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ ومن أجل ذلك يجب العمل على إنهاء المظالم وفي مقدمتها إطلاق سراح المختطفين الأبرياء والرهائن من المسلمين وغير المسلمين، وإرجاع المهجَّرين إلى أماكنهم الأصلية.

ثامناً: يذكِّرُ العلماء الحكومة العراقية بواجبها في بسط الأمن وحماية الشعب العراقي وتوفير سبل الحياة الكريمة له بجميع فئاته وطوائفه، وإقامة العدل بين أبنائه، ومن أهم وسائل ذلك إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء، وتقديم من تقوم بحقه أدلة جنائية إلى محاكمة عاجلة عادلة وتنفيذ حكمها، والإعمال الدقيق لمبدأ المساواة بين المواطنين.

تاسعاً: يؤيد العلماء من السنة والشيعة جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في العراق عملاً بقوله تعالى: ﴿**وَالصُّلْحُ خَيْرٌ**﴾ وبقوله: ﴿**وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى**﴾.

عاشراً: المسلمون السنة والشيعة يقفون بهذا صفاً واحداً للمحافظة على استقلال العراق، ووحدته، وسلامة أراضيه، وتحقيق الإرادة الحرة لشعبه؛ ويساهمون في بناء قدراتهم العسكرية والاقتصادية والسياسية ويعملون من أجل إنهاء الاحتلال، واستعادة الدور الثقافي والحضاري العربي والإسلامي والإنساني للعراق.

إن العلماء الموقّعين على هذه الوثيقة يدعون علماء الإسلام في العراق وخارجه، إلى تأييد ما تضمنته من بيان، والالتزام به، وحثّ مسلمي العراق على ذلك. ويسألون الله وهم في بلده الحرام، أن يحفظ على المسلمين كافة دينهم وأن يؤمِّن لهم أوطانهم، وأن يخرج العراق المسلم من محنته وينهي أيام ابتلاء أهله بالفتن، ويجعله درعاً لأمة الإسلام في وجه أعدائها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجــع

١ ـ العربية

كتب

الأدهمي، محمد مظفر. **المجلس التأسيسي العراقي**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩.

الأسدي، حسن. **ثورة النجف على الإنكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين**. بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٥. (الكتب الحديثة؛ ٧٩)

الحسني، عبد الرزاق. **تاريخ العراق السياسي الحديث**. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩. ٣ ج.

ــــــ. **الثورة العراقية الكبرى**.

الرهيمي، عبد الحليم. **تأريخ الحركة الإسلامية في العراق: الجذور الفكرية والواقع التاريخي (١٩٠٠ ـ ١٩٢٤)**. بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، ١٩٨٥.

رؤوف، عادل. **العمل الإسلامي في العراق: بين المرجعية والحزبية**. دمشق: المركز العراقي للإعلام والدراسات، ٢٠٠٠.

شبر، حسن. **تاريخ العراق السياسي المعاصر**. بيروت: دار المنتدى، ١٩٩٠. ٢ ج.

ج ١: **العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨م**.

ج ٢: **التحرك الإسلامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٧م**.

الصدر، محمد صادق. **مجموعة خطب الجمعة**.

الصغير، محمد حسين علي. **أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف**. بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠٣.

عبد الرزاق، جعفر. **الدستور والبرلمان في الفقه السياسي الشيعي**. بغداد: دار الروابي، ٢٠٠٥.

عبد الرزاق، صلاح. **الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي**. طهران: مؤسسة الأعراف للنشر، ٢٠٠٠.

الغروي، محمد. **المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة أهل البيت عليهم السلام**. بيروت: دار الرسول الأكرم؛ دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٤.

محمد باقر الصدر. دراسات في حياته وفكره. لندن: دار الإسلام، ١٩٩٦.

مطهري، مرتضى. **الحركات الإسلامية في القرن الأخير**. ترجمة صادق العبادي. بيروت: دار الهادي، ١٩٨٢.

الموسوي، محسن النوري. **السيد مقتدى الصدر؛ صدر العراق الثالث: أهدافه، مواقفه، مشروعه**. [د. م.]: مركز ولي الله للدراسات والتوجيه والإرشاد، ٢٠٠٤.

النفيسي، عبد الله. **دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.

نقاش، إسحق. **شيعة العراق**. دمشق: دار المدى، ١٩٩٦.

الوردي، علي. **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**. ط ٢. قم: دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٥.

ج ١: **من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر.**

ج ٢: **من سنة ١٨٣١ إلى سنة ١٨٧٢.**

ج ٣: **من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩١٤.**

ج ٤: **من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨.**

ج ٥: **حول ثورة العشرين.**

ج ٦: **من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٤.**

دوريـات

بوروما، إيان. «ديمقراطية إسلامية للعراق؟.» **المدى**: ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤.

البينة (بغداد): ٥/ ٣/ ٢٠٠٦.

الزمان: ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٥.

الصباح (بغداد): ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٥؛ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٥؛ ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٥؛ ١/ ٣/ ٢٠٠٦، و٦/ ٣/ ٢٠٠٦.

الصباح الجديد (بغداد): ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٦.

عبد الرزاق، جعفر. «العلماء المسلمون بين الفقه السياسي والعمل السياسي.» **الفكر الجديد** (لندن): العددان ١١ ـ ١٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

عبد الرزاق، صلاح. «جمال الدين الأفغاني: دراسة في مرتكزاته الإصلاحية.» **الفكر الجديد**: العدد ٢، حزيران/ يونيو ١٩٩٢.

ـــــ . «المرجعية الدينية والانتخابات البرلمانية القادمة.» **بغداد**: ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٤.

ـــــ . «هل كانت حكومة النقيب والمجلس التأسيسي العراقي شرعيتين؟ .» **الصباح**: ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٤.

مجلة المرشد: العدد ١، ١٩٩٤.

المدى: ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤.

المستقبل: ٢١/ ٨/ ٢٠٠٣.

المؤتمر (بغداد): ٤/ ٩/ ٢٠٠٥.

نشرة النخيل (هولندا): العدد ٤٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، والعدد ٤٩، شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

٢ ـ بالفارسية

كتاب

جهاردهي، مرتضى مدرسي. **سيد جمال الدين وأنديشه هاي أو**.

٣ ـ الأجنبية

Book

Wilson, Arnold T. *Mesopotamia, 1917-1920; a Clash of Loyalties; a Personal and Historical Record.* London: Oxford University Press, H. Milford, 1931.

Periodical

Washington Post: 26/6/2003, and 24/10/2003.